البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

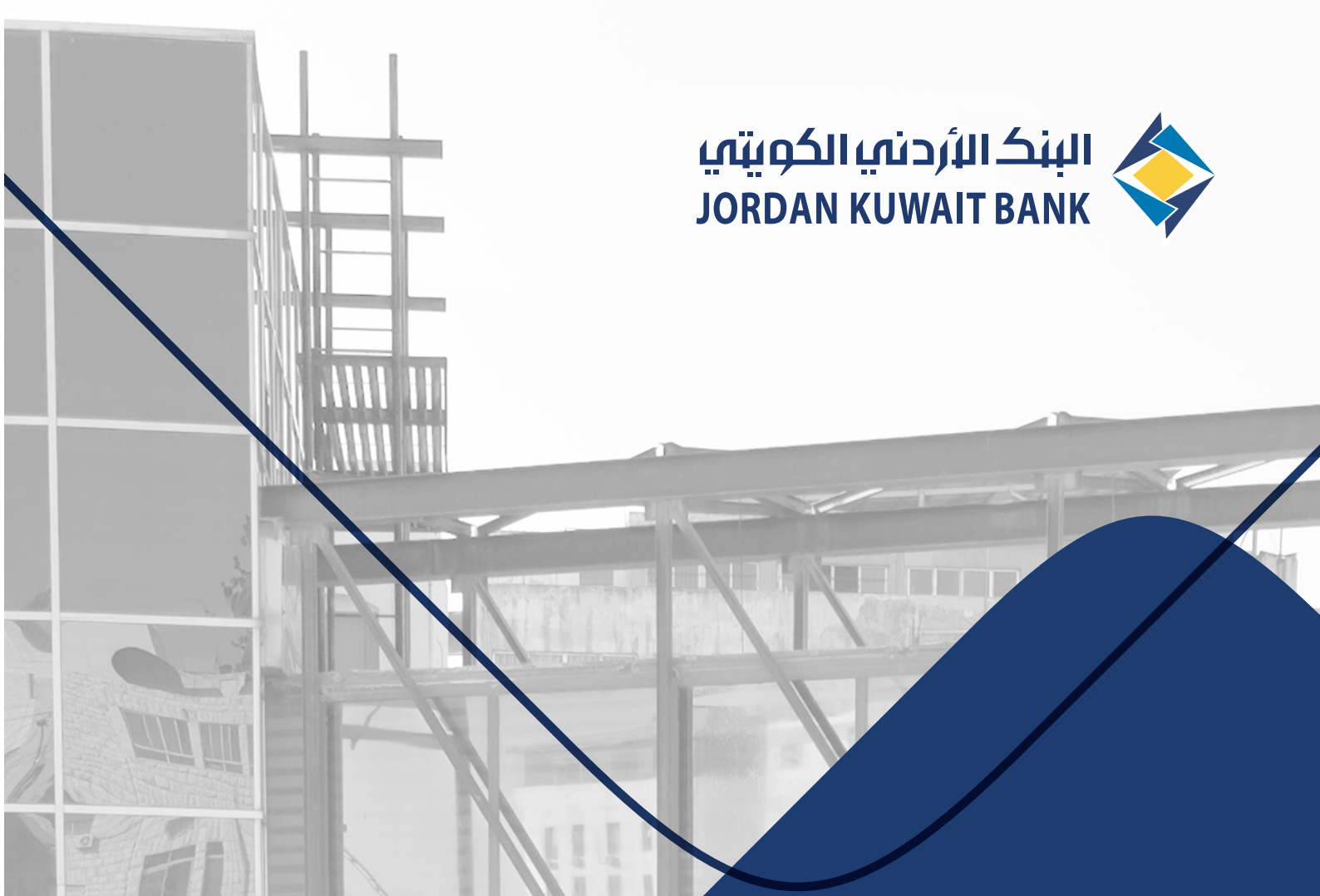

التقرير السنوي
2023

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست بتاريخ 1976/10/25

سجل تجاري رقم 108

رأس مال مدفوع 150 مليون دينار أردني

عضو مجموعة (كيبكو) – الكويت

رؤيتنا...

أن نجعل المستقبل المشرق للقطاع البنكي هو الواقع لعملائنا اليوم

رسالتنا...

تقديم تجارب بنكية متكاملة وسلسة عن طريق خدمات مبتكرة ورشيقة

قيمنا...

- نُرحب بالتغيير
- ننمو من خلال التمكين
- نعمل معاً
- نُعامل الجميع كعائلة
- نحن من مواطني الشركات

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حضرة صاحب السمو
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد

المحتويات

مجلس الإدارة	11
الإدارة التنفيذية	13
كلمة رئيس مجلس الإدارة	15
مناقشات وتحليلات الإدارة حول نتائج أعمال البنك في عام 2023	19
أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2023 و 2022	23
علاقة البنك بالمساهمين	24
أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2023	27
خطة العمل لعام 2024	53
القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام 2023	57
الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية	219
ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية	

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة

معالي المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح – ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت – اعتباراً من 2023/7/24

السيد فيصل حمد مبارك العيار – لغاية 2023/6/18

الأعضاء

السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت
السيد مصطفى سمير الشامي	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت
معالي السيد مروان محمود حسان عوض	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد نضال فائق محمد القبج	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
السيد بيجان خسروشاهي	ممثل Odyssey Reinsurance Co. - الولايات المتحدة
معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو مستقل
السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	عضو مستقل
السيد ماجد فياض محمود برجاق	ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري
الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	عضو مستقل
الدكتور عمر مشهور حديثه الجازي	عضو مستقل
السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابدة	عضو مستقل – لغاية 2023/9/28

أمين سر مجلس الإدارة

السيد ابراهيم عيسى كشت

مدقق الحسابات

السادة برايس وترهاوس كوبرز «الأردن»

الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	الرئيس التنفيذي
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار
السيد فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات
السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية
السيد علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي

أعضاء الإدارة التنفيذية الذين انتهت خدمتهم خلال عام 2023:

- السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني، رئيس الشؤون المالية لغاية 2023/04/30
- السيدة دانه عبدالله محمد جرادات، رئيس الاستراتيجية والتسويق لغاية 2023/12/22

كلمة رئيس
مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام

يسرني أن أشارك معكم تقريرنا السنوي لعام 2023، مستعرضاً ليس فقط أداء البنك الأردني الكويتي في عام مليء بالتحديات، ولكن أيضاً لمناقشة السياق الأوسع للأداء الاقتصادي العالمي وتأثيره على بلدنا الحبيب، الأردن.

كان العام الماضي مثالاً صارخاً على التحديات التي يمكن أن تواجه الاقتصاد العالمي. من حرب روسيا وأوكرانيا، التي تسببت في اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة والغذاء، إلى حرب غزة التي أدت إلى توترات إقليمية متزايدة، ناهيك عن التقلبات السياسية التي شهدتها الكثير من الدول في مختلف أرجاء المعمورة، والتي أضافت المزيد من حالة عدم اليقين إلى الأسواق العالمية، مما أثر بشكل كبير في الاقتصاد العالمي وعلى الاستثمار والتجارة الدولية.

كما كان لارتفاع أسعار الفائدة تأثير ملموس على معدلات التضخم العالمي، فوجدت البنوك المركزية حول العالم نفسها في موقف صعب للغاية في محاولة للموازنة بين دعم النمو والحفاظ على استقرار الأسعار ومعدلات التضخم وغيرها من المؤشرات، وقد أثرت هذه الديناميكيات بشكل كبير في التوقعات الاقتصادية العالمية.

كل تحدٍ من التحديات التي ذكرتها سابقاً لم يكن سوى جزءٍ من المعضلة الأكبر التي واجهت الاقتصاد العالمي، فحرب روسيا وأوكرانيا، على سبيل المثال، لم تسبب فقط اضطرابات في إمدادات الطاقة والغذاء، بل كان لها تأثير سلبي على الثقة الاستثمارية عالمياً، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف وتباطؤ النمو في كثير من البلدان.

من جهة أخرى، فإن التقلبات السياسية، زادت من عدم اليقين في الأسواق، مما أثر في قرارات الاستثمار والتوسع للشركات عالمياً.

وبالنسبة لهجمات البحر الأحمر، فقد تسببت في تعطيل سلاسل التوريد العالمية بشكل كبير، مما زاد من التكاليف وأثر سلباً في الإنتاجية ومواعيد التسليم.

أداء الاقتصاد الوطني

على الرغم من هذه الرياح العالمية المعاكسة، إلا أن الاقتصاد الأردني أظهر كعادته دوماً مرونة ملحوظة، ووصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.6% في عام 2023، متجاوزاً التقديرات الأولية. وهذا دليل على التدابير الاستباقية التي اتخذتها المملكة وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف والتحديات الصعبة.

وبخلاف الزيادة الحادة على مستويات التضخم التي شهدتها معظم دول العالم، تراوح معدل التضخم في المملكة المسجل نهاية العام الماضي 2.1% وهو نصف مستواه المسجل في العام 2022.

كما واصلت الحكومة الأردنية جهودها الحثيثة لضبط أوضاع المالية العامة مع التركيز على الإصلاحات عالية الجودة لتعزيز كفاءة المالية العامة، وضمان القدرة على تحمل الديون، وبناءً عليه تراجع العجز الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 ليصل إلى 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 2.7% لعام 2022، ونحو 5.6 % لعام 2020، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بنحو 584 مليون دينار أو ما نسبته 7% عن مستواها لعام 2022.

وتشير توقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لعام 2024 إلى استمرار تعافي الاقتصاد الأردني مدفوعاً برؤية التحديث الاقتصادي، التي أُطلقت برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني في حزيران 2022، وبالإصلاحات الهيكلية الرامية إلى حفز النمو.

أداء القطاع المصرفي الأردني

خلال العام 2023 لم يتوانَ البنك المركزي الأردني عن اتخاذ كافة الإجراءات والسياسات الداعمة لمساعيه في تحقيق استقرار مالي ومصرفي فعّال في البلاد، إضافة إلى متابعته المستمرة لمؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي، التي تعكس قوة البنوك وقدرتها على مواجهة أيّ تحدياتٍ قد تواجهها.

وأثبتت البيانات المالية نجاح إجراءات وقرارات البنك المركزي المتعلقة بمواصلة رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال الفترة الماضية للحفاظ على الاستقرار النقدي، ولاحتواء الضغوط التضخمية.

وبحسب المعطيات سجلت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي رقماً قياسياً هو الأعلى تاريخياً مع نهاية العام الماضي، إذ بلغت 18.2مليار دولار، كما ارتفعت الودائع لدى البنوك بمقدار 1.6 مليار دينار مع نهاية العام الماضي 2023، وبنمو نسبته 3.9% لتبلغ 43.7 مليار دينار، مدعومة بارتفاع التسهيلات الائتمانية بالدينار الممنوحة من قبل البنوك بنحو مليار دينار، وبنمو 3.5 %.

وقد أظهرت دراسة أعدتها جمعية البنوك في الأردن تحت عنوان «إسهامات القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي: تحليل شامل للمساهمة والأثر» أن القطاع المصرفي الأردني يحتل مرتبة متميزة في العديد من التقارير الدولية، إضافة إلى سمعته العريقة دولياً الذي تم تصنيفه بالقطاع السليم والآمن، إضافة لتمتعه بالصلابة وبمستويات عالية من رأس المال والسيولة الملائمة، التي تمكنه من الصمود وتحمل الصدمات الخارجية، وذلك حسب نتائج تقييم القطاع المالي (FSAP) من بعثة صندوق النقد الدولي.

ويتوافق هذا التصنيف مع مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي ومنها ارتفاع نسبة كفاية رأس المال البالغة 17.4% وهي أعلى من النسبة المحددة من البنك المركزي 12 % ومن النسبة المطلوبة من لجنة بازل 10.5 %.

أداء البنك الأردني الكويتي

واصلت الإدارة التنفيذية للبنك الأردني الكويتي وبتوجيهات وإشراف من مجلس الإدارة، تنفيذ الاستراتيجية العامة للبنك والتي استطعنا من خلالها أن نثبت تميّزنا وقدرتنا على التكيّف والنمو باستغلال التحديات الاقتصادية والجيوسياسية وتحويلها إلى فرص ذات قيمة مضافة عالية لمستثمري البنك ومساهميه وعملائه أيضاً.

لقد أظهر البنك قوة في أدائه المالي، حيث ساهمت الإدارة الحكيمة للمخاطر والاستثمارات الاستراتيجية في تحقيق نتائج مالية إيجابية، مع تحسن كبير وملحوظ في الأرباح وزيادة في إجمالي أصوله.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء هنا على بعض من الإنجازات التي حققها البنك خلال العام الماضي ولعبت دوراً رئيساً في تدعيم دوره ومكانته المصرفية محلياً وإقليمياً.

ففي بداية العام 2023، وقع البنك الأردني الكويتي اتفاقية لشراء حصة 53.44 % من أسهم مصرف بغداد، ليصبح شركة تابعة للبنك، ويعتبر مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق، على مستوى حجم الموجودات التي تتجاوز المليار دولار كما أنه من أعلى البنوك العراقية ربحية، ويبلغ رأسماله المدفوع نحو 191 مليون دولار أمريكي وهو عضو في العديد من الشركات العربية والإقليمية المرموقة.

وفي حزيران من العام الماضي أجرى البنك الأردني الكويتي وتنفيذاً لاستراتيجيته الطموحة للتوسع والنمو، عملية الاكتتاب في أول أسناد دائمة محلية مصنفة ضمن الشريحة الإضافية الأولى لرأس المال التنظيمي (Additional Tier I Capital) بقيمة تعادل 125.5 مليون دولار أمريكي، ويُعد هذا أول إصدار لسندات دائمة قابلة للتداول في بورصة عمّان، حيث أتاحت هذه الأسناد للمستثمرين المساهمة في الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال التنظيمي للبنك وكسب عائد مجزي على الأموال المستثمرة.

إنجاز مُشرّف آخر قمنا به في البنك الأردني الكويتي خلال العام الماضي وهو إصدار أول سند أخضر في الأردن بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ونكون بذلك قد شرعنا الأبواب أمام الشركات والمؤسسات الأردنية بقطاعاتها المختلفة لإصدار المزيد من السندات الخضراء في الأردن والتي تهدف إلى إطلاق العنان للتمويلات الخاصة بالتحول الاقتصادي للأردن لاقتصاد أخضر وتنمية سوق رأس المال للتمويل الأخضر، وتعزيز تمويل المشاريع المستدامة الصديقة للبيئة، والمساهمة في الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وخلق فرص تمويل لمشاريع وأعمال جديدة من شأنها المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

كما قام البنك الأردني الكويتي في شهر تشرين الأول من العام الماضي 2023 بإتمام صفقة بيع جزء من استثماره برأس مال شركة بي اتش ام كابيتال / الإمارات العربية المتحدة لصالح مجموعة إثمار الدولية القابضة إي أي اتش / الإمارات العربية المتحدة وبما نسبته 66.97 % من رأس مال الشركة بمبلغ 30.6 مليون دينار أردني. وبذلك يكون البنك الأردني الكويتي قد حقق أرباح صافية بعد الضريبة جراء هذه الصفقة حوالي 8.3 مليون دينار أردني.

لقد انعكست هذه الإنجازات وغيرها الكثير على الأداء المالي للبنك الأردني الكويتي، حيث نما صافي أرباحه بعد الضريبة مع نهاية العام الماضي 2023، بنسبة 380 % لتصل إلى 90 مليون دينار مقابل 18.7 مليون دينار عام 2022، كما ارتفع صافي الأرباح قبل الضريبة بنسبة 345 % لتصل إلى 121.6 مليون دينار العام الماضي، مقابل 27.3 مليون دينار للعام الذي سبقه.

كما ارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى 727.5 مليون دينار مع نهاية العام الماضي 2023 مقارنة مع 477.6 مليون دينار في العام 2022 بنسبة نمو قدرها 52.3 %، وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية 614.7 مليون دينار.

أيضاً، نما إجمالي موجودات البنك مع نهاية العام الماضي بنسبة 48 % لتصل 5.2 مليار دينار مقابل 3.6 مليار دينار في نهاية العام 2022، فيما نمت التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 4 % العام الماضي لتسجل ما قيمته 2 مليار دينار مقابل 1.9 مليار دينار في العام الذي سبقه.

وبلغت أرصدة ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية العام 2023 حوالي 3.8 مليار دينار، مقابل 2.5 مليار دينار في العام 2022 وبنمو مقداره 52 %.

لقد توّج البنك إنجازاته السابقة في العام الماضي بالحصول على جوائز إقليمية ودولية منها على سبيل المثال؛ جائزة أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية الخاصة في الأردن 2023 من يوروموني العالمية، وجائزة أفضل بنك في الأردن في مجال المسؤولية الاجتماعية لعام 2023 من «Global Banking and Finance Review»، وجائزة «Green Bond of the Year» العالمية، وجائزة أفضل بنك لتمويل المشاريع الخضراء في الأردن، إضافة إلى جائزة أفضل بنك لعام 2023 في الأردن من مجلة من «The Banker» العالمية.

حضرات المساهمين الكرام

يعتمد البنك استراتيجيات مرنة تسمح له بالتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وقد أتاح الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية وتحسين العمليات الداخلية للبنك الاستمرار في تقديم خدمات متميزة للعملاء حتى في أصعب الأوقات، كما ركز البنك على بناء وتعميق العلاقات مع العملاء من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجاتهم المتغيرة، حيث ساعد هذا النهج في زيادة الولاء والثقة بين البنك وعملائه.

واستمر البنك في تأكيد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية من خلال دعم المبادرات المجتمعية والبيئية والتي كان لها تأثير إيجابي مستدام في المجتمعات التي نعمل بها .

إننا في البنك الأردني الكويتي وبفضل الإدارة الحصيفة والنظرة الاستشرافية التي نستمدها من استراتيجيتنا العامة، نتطلع إلى المستقبل بثقة، لذا فنحن ملتزمون بمواصلة الابتكار والتحسين المستمر لخدماته للحفاظ على مكانته كمؤسسة مالية رائدة في الأردن والمنطقة. كما نتطلع إلى تحقيق نمو مستدام وتوسيع نطاق تأثيرنا الإيجابي في الاقتصاد والمجتمع من خلال التركيز على الاستدامة، والابتكار، والعملاء.

في الختام، اسمحوا لي أن أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن سائر أعضاء مجلس الإدارة بالشكر الجزيل للبنك المركزي الأردني على دوره المحوري والهام في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المملكة وتهيئته للبيئة المثالية للبنوك الأردنية لتتمكن من مواكبة آخر وأحدث التقنيات والاتجاهات المصرفية المعمول بها عالمياً. والشكر موصول لهيئة الأوراق المالية الأردنية على دعمها الدائم والمستمر للقطاع المصرفي الأردني، وللجهات الرقابية بالعراق وقبرص.

لقد كانت رحلة العام الماضي مليئة بالتحديات والفرص. وبفضل العمل الجاد والتفاني من فريقنا (إدارة تنفيذية وموظفين)، والثقة التي وضعها مساهمونا وعملاؤنا فينا، تمكنا من التغلب على العقبات وتحقيق نتائج مثمرة. نحن نقدر دعمكم المستمر ونتطلع إلى مواصلة النجاح معاً في السنوات القادمة.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

مناقشات وتحليلات الإدارة

حول نتائج أعمال
البنك في عام 2023

الأداء المالي للبنك

فيما يلي عرض لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحد وقائمة الدخل الموحد لعام 2023 :

أ- قائمة المركز المالي الموحد :

الموجـودات: بلـغ مجمـوع الموجـودات كمـا فـي 2023/12/31 مـا قيمتـه 5,244.4 مليـون دينـار مقارنـة مـع 3,546.9 مليـون دينـار فـي العـام السـابق محققـاً نمـواً بنسـبة 47.9 %.

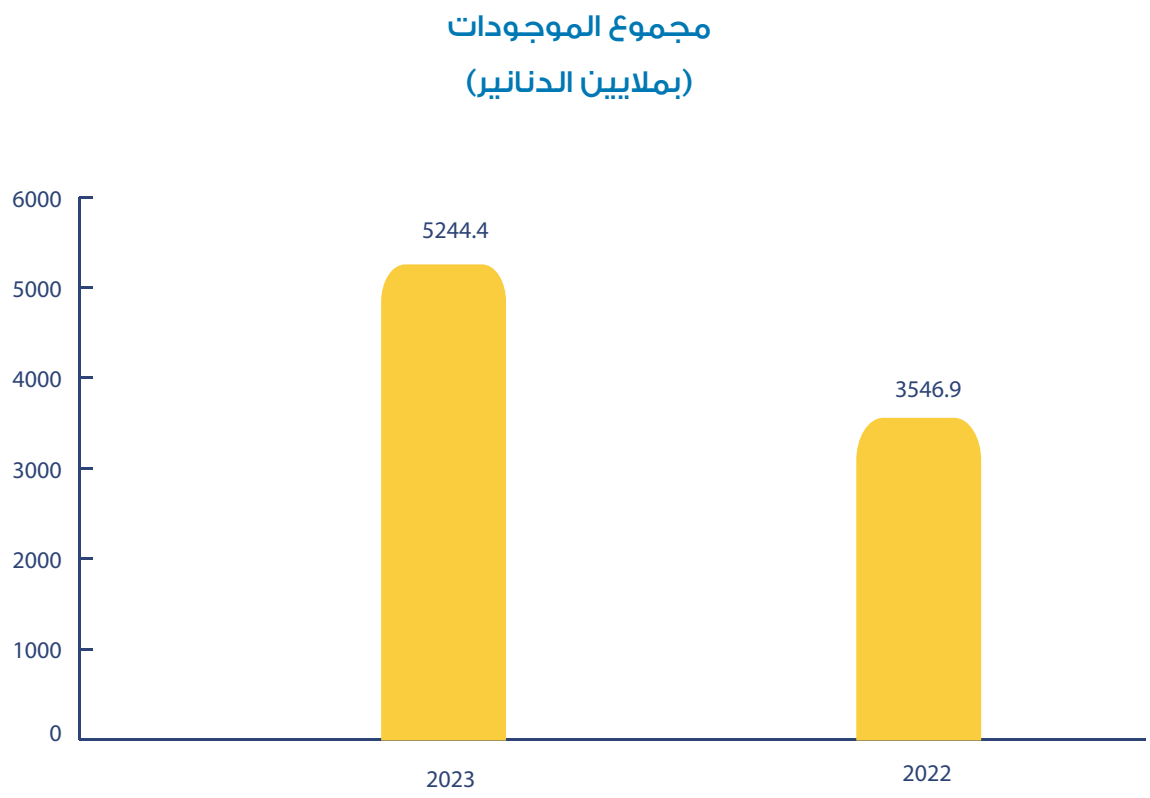

التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة: بلـغ رصيـد التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة بالصافـي مـا قيمتـه 2,006.7 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 2023 مقابـل 1,922.6 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 2022 بنمـو قـدره 4.4%. وقـد انخفـض إجمالـي القـروض الممنوحـة للأفـراد بنسـبة 0.12% والقـروض العقاريـة بنسـبة 14.3% عمـا كان عليـه فـي نهايـة عـام 2022، بينمـا ارتفعـت قـروض الشـركات الكبـرى بنسـبة 13.9% والمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة بنسـبة 7.98%، فـي حيـن انخفضـت التسـهيلات الممنوحـة للحكومـة والقطـاع العـام بنسـبة 3.39% عـن العـام السـابق وتعكـس هـذه النتائـج نجـاح البنـك فـي تنميـة محفظتـه الائتمانيـة وتوزيعهـا علـى مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة بهـدف تحسـين الربحيـة وتوزيـع المخاطـر.

تسهيلات ائتمانية بالصافي
(بملايين الدنانير)

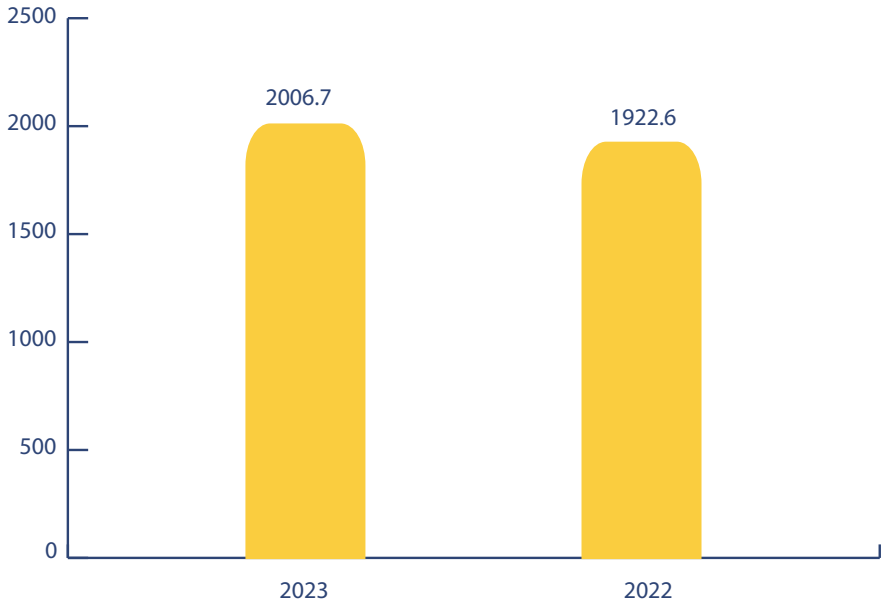

المطلوبات: ارتفع مجموع المطلوبات في نهاية عام 2023 بنسبة 47.2% عن العام السابق ليسجل 4,517 مليون دينار.

مجموع المطلوبات
(بملايين الدنانير)

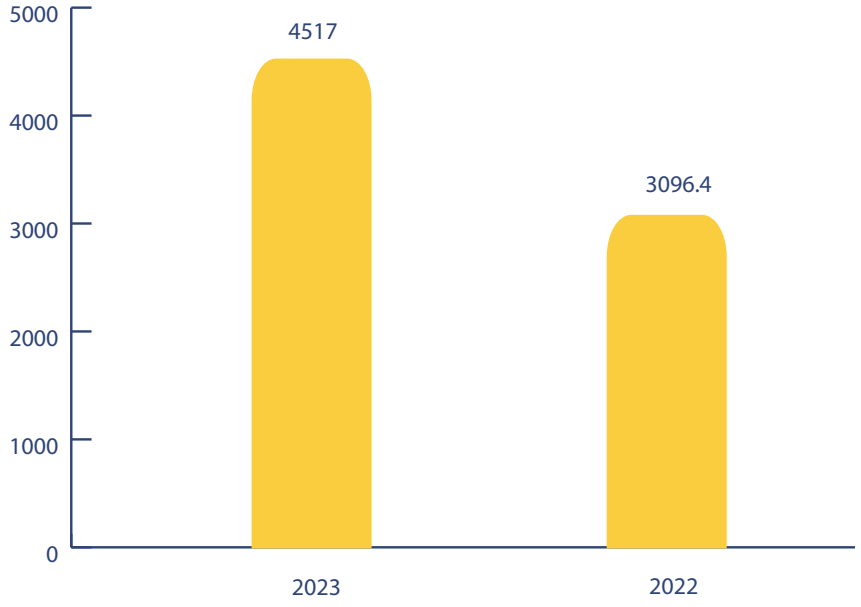

ودائع العملاء والتأمينات النقدية: شكلت ودائع العملاء والتأمينات النقدية 85.2 % من إجمالي المطلوبات. وتشمل ودائع العملاء حسابات التوفير والحسابات الجارية والودائع لأجل والتأمينات النقدية الخاصة بالعملاء من الأفراد والشركات. وبلغ إجمالي ودائع العملاء والتأمينات النقدية في نهاية عام 2023 ما قيمته 3,847 مليون دينار مقابل 2,536.6 مليون دينار في عام 2022.

ودائع العملاء و التأمينات النقدية

(بملايين الدنانير)

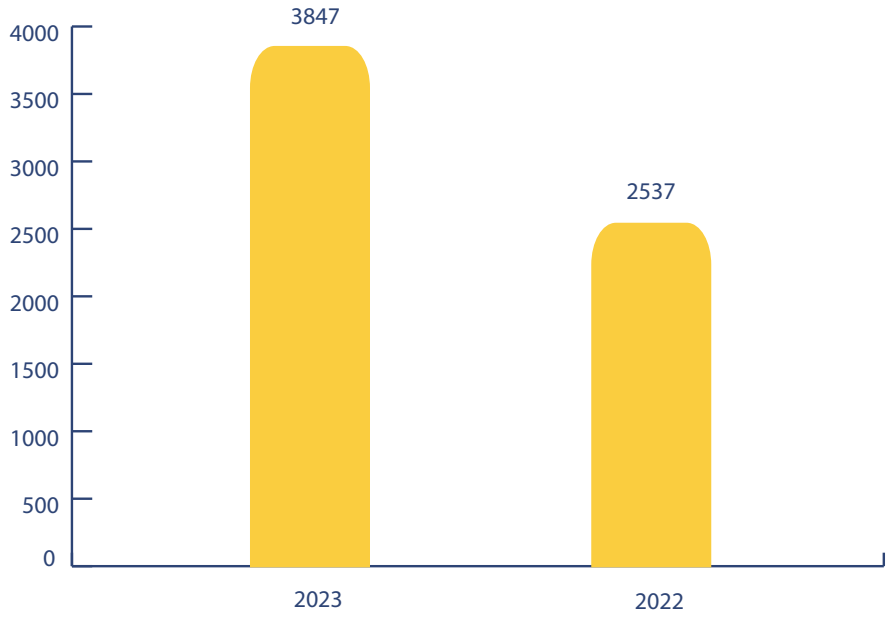

حقوق الملكية: ارتفع مجموع حقوق الملكية الى 727.5 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2023 مقارنة مع 477.5 مليون دينار كما في 31 كانون أول 2022 بنسبة نمو قدرها 52.3%. وبلغت حصة مساهمي البنك من مجموع حقوق الملكية 614.7 مليون دينار.

ب - قائمة الدخل الموحد :

إجمالي الدخل: بلغ إجمالي الدخل لعام 2023 ما قيمته 281.4 مليون دينار مقابل 139.5 مليون دينار في عام 2022 وبنسبة نمو قدرها 101.7%.

صافي الدخل: بلغت صافي الأرباح المتحققة بعد الضريبة في عام 2023، ما قيمته 90.03 مليون دينار مقابل 18.7 مليون دينار في العام السابق.

صافي إيرادات الفوائد والعمولات: بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات للعام 220.3 مليون دينار مقارنة مع 111.4 مليون دينار لعام 2022 وبنسبة نمو قدرها 97.8%.

مصروفات التشغيل: بلغت مصروفات التشغيل، والتي تتضمن تكلفة العاملين والمكاتب والاستهلاك والمصروفات الإدارية الأخرى ومخصصات متنوعة (باستثناء مخصص التسهيلات والموجودات المالية الأخرى) 110.7 مليون دينار مقابل 79.7مليون دينار في العام 2022. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الخدمات، ارتفاع نفقات الموظفين بالإضافة الى مصاريف العقارات المستملكة.

مصروف خسائر ائتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية المباشرة: واصلت إدارة البنك سياستها في تعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة تحوطاً للضعف المحتمل في بعض الحسابات بالإضافة إلى تأثر بعض القطاعات بالتداعيات الراهنة والمحتملة على الاقتصاد الوطني، حيث تم اقتطاع مبلغ 37.8 مليون دينار من أرباح عام 2023 لتلك الغاية مقابل 29.5 مليون لعام 2022. وبخصوص حسابات الديون المعدومة / المحولة خارج المركز المالي فقد واصلت إدارة البنك جهودها في المتابعة الحثيثة لهذه الحسابات حيث أثمر ذلك باسترداد مبلغ 3.682 مليون دينار خلال هذا العام سجلت كإيرادات.

أهم المؤشرات والنسب المالية لعامي 2023 و 2022

المبالغ بآلاف الدنانير

	2023	2022
أهم بنود الدخل		
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	220,327	111,370
إجمالي الدخل	281,411	139,544
صافي الأرباح قبل الضريبة	121,651	27,345
صافي الأرباح بعد الضريبة	90,036	18,734
حصة السهم من الربح العائد لمساهمي البنك/ دينار	0.394	0.125
أهم بنود المركز المالي		
مجموع الموجودات	5,244,402	3,546,939
التسهيلات الائتمانية بالصافي	2,006,746	1,922,640
ودائع العملاء والتأمينات النقدية	3,847,071	2,536,600
حقوق الملكية	727,511	477,555
بنود خارج المركز المالي	813,841	693,912

أهم النسب المالية	2023	2022
نسبة كفاية رأس المال	%18.75	%16.99
نسبة الرفع المالي	%9.8	%10.24
نسبة السيولة القانونية لفروع الأردن	%140.91	%131.75
العائد على حقوق المساهمين	%16.49	%3.92
مضاعف الربحية	6.5	13.2
القيمة الدفترية للسهم	4.8	3.2

مؤشرات الكفاءة	2023	2022
المصاريف الإدارية والعمومية / صافي الفوائد والعمولات	%50.3	%62.4
المصاريف الإدارية والعمومية / إجمالي الدخل	%37.7	%49.8
مؤشرات نوعية الموجودات		
إجمالي الديون ضمن المرحلة الثالثة/إجمالي التسهيلات	%7.56	%6.54
نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة	%76.7	%77.22

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين والتشجيع على القيام بعمليات التصويت.

لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ 11,823 مساهماً كما في 2023/12/31، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحاكمية المؤسسية، إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2023/12/31

عدد الأسهم المملوكة	الأشخاص		الأسهم	
	العدد	%	العدد	%
إلى 500	7,277	61.55	1,319,539	0.88
501 إلى 1,000	2,529	21.39	1,747,375	1.17
1,001 إلى 5,000	1,456	12.31	3,158,929	2.11
5,001 إلى 10,000	223	1.89	1,622,734	1.08
10,001 إلى 100,000	288	2.44	7,669,464	5.11
100,001 إلى 500,000	39	0.33	7,968,316	5.31
500,001 فأكثر	11	0.09	126,513,643	84.34
الإجمالي	11,823	100	150,000,000	100

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2023

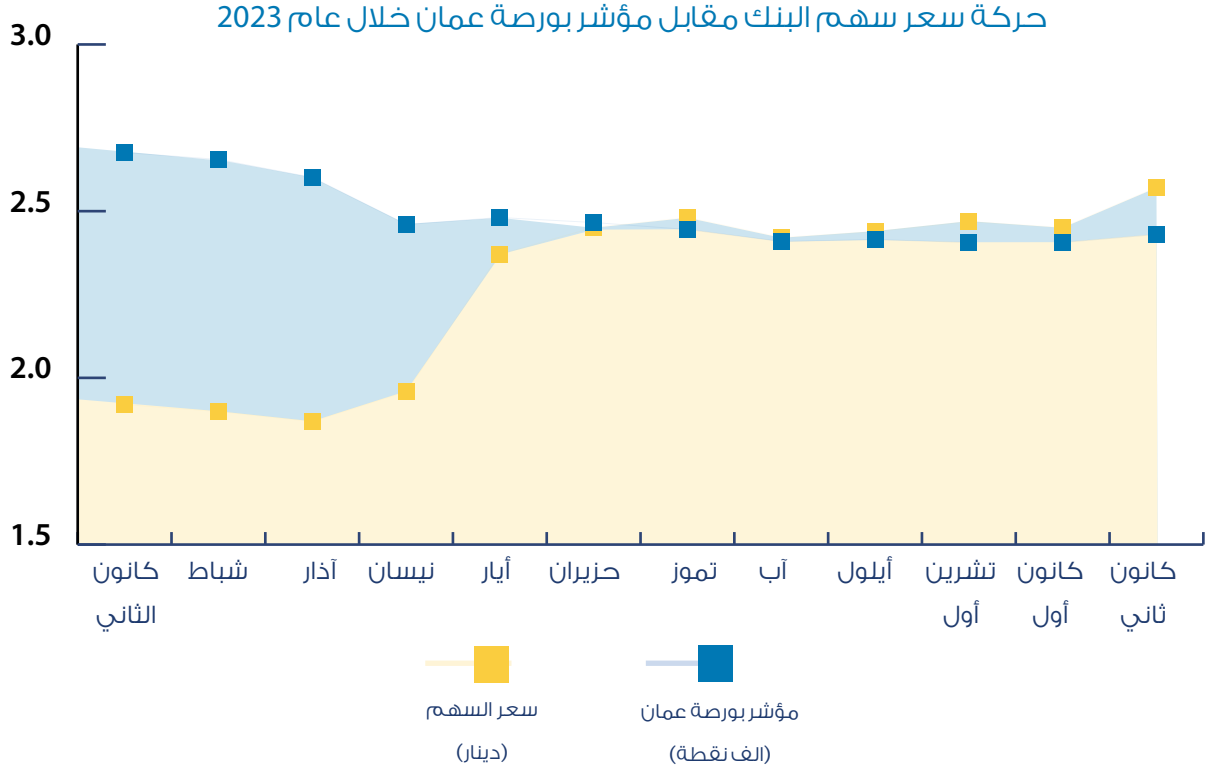

أنشطة وإنجازات إدارات البنك

في عام 2023

قطاع تنمية الأعمال

تنمية أعمال الشركات

استكمالاً للإنجازات المميزة التي تم تحقيقها خلال العام 2021 والعام 2022، نمت محفظة تنمية أعمال الشركات في العام 2023 بما نسبته 4% مقارنة مع العام 2022 كما ورافقها نمو في التسهيلات غير المباشرة بما نسبته 7%.

وبذلك يكون إجمالي نسبة النمو لمحفظة التسهيلات المباشرة للشركات من بداية العام 2021 وحتى نهاية العام 2023 ما نسبته حوالي 36% ونسبة نمو في التسهيلات الغير مباشرة لنفس الفترة حوالي 41%.

ولقد كان الحدث الأبرز ما شهدته المملكة الأردنية الهاشمية في الربع الأول من عام 2023 على مستوى التمويل الأخضر والإستدامة من خلال إطلاق البنك الأردني الكويتي لأداة تمويل جديدة في سوق رأس المال، فقد قام فريق تنمية أعمال الشركات بالتعاون مع دائرة الإستدامة للبنك بإصدار أول سند أخضر على مستوى المملكة لنعزز بذلك الهدف الإستراتيجي للبنك الخاص بتخضير المحفظة الائتمانية وتجهيز الكفاءات البشرية والتقنية الخاصة بمجابهة مخاطر المناخ وتعزيز دور الأردن في هذا المجال على مستوى المنطقة.

تلا هذا الحدث الهام إعلان المنتدى العالمي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (The Global SME Finance) عن فوز البنك الأردني الكويتي بجائزة «Green Bond of the Year» العالمية لعام 2023، وذلك تقديراً لجهوده في تعزيز النمو المستدام من خلال دمج الاستراتيجيات في عملياته وخدماته المصرفية وأكدت ريادة البنك في تعزيز استدامة القطاع المصرفي.

استكمالاً للإنجازات التي تمت في عام 2022 على صعيد تحسين تجربة عميل الشركات والتطوير التكنولوجي والتي تم فيها اطلاق نظام تتبع سير الأعمال (Corporate Workflow) والذي من شأنه أتمتة مراحل تقديم الطلبات الائتمانية والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تسريع الأعمال، وزيادة الكفاءة والفعالية عند التعامل مع الطلبات الائتمانية، وتبعاً لهذا النظام فقد تم أتمتة جميع مراحل تقديم الطلب الائتماني وصولاً للتوثيق القانوني.

و شهد العام 2023 أيضاً استكمالاً لتطوير أتمتة الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء الشركات من خلال إطلاق نظام التعاملات البنكية (Transaction Banking) والذي أتاح لعملاء الشركات الحصول على جميع الخدمات المصرفية المطلوبة دون الحاجة لزيارة البنك ومن خلال النظام الإلكتروني والتطبيق البنكي وبغض النظر عن مكان تواجد العميل سواء أكان داخل المملكة أو خارجها بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لديه لإدارة أصوله والتزاماته مباشرة ولحظة بلحظة، وهو الأمر الذي يتماشى مع النظرة المستقبلية للتعاملات البنكية ويتيح للعميل القدرة على إدارة أعماله بما يتماشى مع التطورات السريعة في عالم الأعمال والإقتصاد ويحافظ على دور البنك الأردني الكويتي في ريادة قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية المحلية والدولية.

ولإيماننا المطلق بأهمية دور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في رفد وتعزيز الإقتصاد الأردني وأيضاً في تخفيض نسب البطالة، كان لا بد من العمل بجد للخروج بحلول مصرفية تلبي الطموحات وتتلائم مع الأهداف الإستراتيجية للبنك الأردني الكويتي، تم إطلاق منصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى تلبية متطلبات عملاء هذه الشركات المالية وغير المالية وتقديم خيارات مرنة ومريحة لها من خلال التقدم بطلبات التسهيلات بكافة أنواعها وبما يتناسب مع حاجة العميل ونشاطه إلكترونياً بالإضافة إلى إمكانية التقدم بطلبات فتح الحساب إلكترونياً والتي تناسب جميع الفئات واحتياجاتهم اليومية وتمكين العميل سواء كان عميلاً لدى البنك الأردني الكويتي أو من غير العملاء من تتبع سير الطلب بشكل سهل وسريع .

كما تم إطلاق العديد من المنتجات المصرفية الخاصة بعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الشركة الأردنية لضمان القروض وكما يلي:

- منتج سيدات الأعمال: يهدف هذا البرنامج إلى توفير خيارات تمويلية واسعة ومتعددة للمؤسسات /الشركات الصغيرة والمتوسطة لتمويل المشاريع القائمة والمملوكة لسيدات أعمال لدعم وتوسيع مشاريعهن من خلال قرض متناقص بشروط تنافسية وبتمويل يصل إلى حوالي 250 ألف دينار.
- منتج تمويل المشاريع الناشئة: يهدف هذا البرنامج لتمويل المشاريع الناشئة وتشجيعهم للحصول على التمويل المناسب والنهوض بأعمالهم، وهو عبارة عن قرض متناقص يقوم على أساس توفير خيارات تمويلية لكافة القطاعات وبتمويل يصل إلى 100 ألف دينار .
- قرض مركبتي: ويهدف لتمويل شراء مركبات الجديدة والمستعملة كما يوفر خيار تمويل للسيارات الخضراء (الكهربائية) هو عبارة عن قرض متناقص يقوم على أساس توفير خيار تمويلي للمؤسسات /الشركات الصغيرة والمتوسطة وبتمويل يصل إلى حوالي 500 ألف دينار.
- منتج القطاع السياحي: يهدف هذا البرنامج لتمويل المشاريع القائمة والتي تعمل بالقطاع السياحي لدعم أعمالهم بفترة الصيف وهو عبارة عن قرض متناقص يقوم على أساس توفير خيار تمويلي متعدد الغايات وبتمويل يصل إلى 250 ألف دينار.

كما وتم إطلاق بطاقة ماستركارد الإيداع المباشر للشركات: وهي بطاقة خصم مباشر يتم إصدارها لعملاء الشركات، تمنح العميل إمكانية إيداع النقد من خلال الصراف الآلي في حساب الشركة في أي وقت ودون الحاجة لزيارة الفرع.

كان لافتتاح أول مركز أعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة ماركا في العام 2022 الأثر الكبير في بداية تحقيق الأهداف الخاصة بالبنك في تعزيز الخدمات الغير مالية المقدمة لعملائنا في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تنمية محفظة الأعمال وخدمة القطاعات الاقتصادية المختلفة العاملة في المنطقة.

واستناداً لما أضافته هذه التجربة من نتائج إيجابية وتكاملية الخدمات المصرفية المقدمة لعملاء الشركات، تم خلال العام 2023 افتتاح مركز أعمال المقابلين وتعزيزاً لمبدأ الشمول المالي تم افتتاح مركز أعمال محافظة إربد، وسيشهد العام 2024 افتتاح مزيداً من مراكز الأعمال الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة وبما يتوائم مع تطلعات شركاؤنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تعزيزاً لإستراتيجية البنك التوسعية وتنويع وتوزيع الأعمال والتي شملت هذا العام التوسع في العراق الشقيق، استطعنا في تنمية أعمال الشركات تعزيز التكاملية في الأعمال من خلال خدمة عملاء البنك في العراق من خلال البنك التابع (مصرف بغداد) وأيضاً خدمة الشركات العراقية العاملة في الأردن وهو الأمر الذي فتح منافذ جديدة لخدمة عملاؤنا في دولهم المختلفة.

تنمية أعمال التجزئة

على الرغم من استمرار نهج ارتفاع أسعار الفائدة خلال عام 2023 مع تأثر بعض القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام بالأحداث السياسية في المنطقة، إلا أن إدارة تنمية أعمال التجزئة تمكنت من تحقيق نمو 1.7% في رصيد محفظة تسهيلات العملاء الأفراد، بالإضافة إلى نمو بقيمة 8% في إجمالي ودائع العملاء، وتماشياً مع استراتيجية البنك بالتوجه نحو التحول الرقمي وتحسين تجربة العملاء من خلال توفير أفضل الخدمات الرقمية وأكثرها تطوراً، تم خلال العام 2023 إطلاق العديد من التحديثات على التطبيق البنكي JKB Mobile، حيث حقق التطبيق نمواً ملحوظاً في عدد الاشتراكات بنسبة 95% مقارنة بنهاية عام 2022 و بنسبة 53% من إجمالي عدد عملاء البنك بحيث يشمل عدد الخدمات المتاحة من خلال التطبيق ما يتجاوز ال70 خدمة، وكما وتم ارتفاع تقييم التطبيق على متجر App Store من 3.1 إلى 4.1 .

كما قام البنك خلال العام بإطلاق عدة خدمات ومنتجات رقمية متطورة، من أهمها إطلاق خدمة ماسا – المساعد الشخصي الأول من نوعه في العالم العربي – بحيث تكون مركز خدمة العملاء مستقبلاً والذي يعمل بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، والذي تم دمجه بسلاسة على التطبيق البنكي JKB Mobile على الهواتف الذكية، وجاء ذلك استمراراً لاستراتيجية البنك لتطوير خدمات البنك الرقمية، حيث تمثل خدمة ماسا نقلة نوعية في تجربة عملائنا القادرة على استيعاب طلبات العملاء باللغة العربية العامية البسيطة مما يعكس إلتزامنا الدائم بتقديم أفضل الحلول البنكية وأحدث التقنيات الرقمية، حيث تمتد خدمات ماسا لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية وغير المالية.

ومن الخدمات الأخرى التي سيتم اضافتها من خلال التطبيق البنكي خدمة الدفع اللاتلامسي للبطاقات الائتمانية عن طريق الهواتف الذكية المدعومة بخاصية Apple Pay او Android Pay، وخدمة فتح الحساب رقميا (Digital On-boarding).

أما على صعيد التحول الرقمي في الفروع، فقد قام البنك بتحديث برنامج الدور في الفروع لغاية تحسين تجربة العملاء و تزويدنا بتقارير تحسن من اداء كوادر الفروع، كما تم التوسع في شبكة الصرافات الآلية من خلال تركيب 8 صرافات آلية جديدة، ليصبح إجمالي عدد الصرافات الآلية 117 صراف آلي، وتم أيضاً تركيب صراف آلي تفاعلي جديد، ليصبح إجمالي عدد الصرافات الآلية التفاعلية 7 صرافات.

ولتعزيز استراتيجية البنك بالبناء على القدرات التقنية وأعمال التحول الرقمي ، أعلن البنك عن فوزه بعطاء الإتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) لتوفير خدمات المقاصة لنظام التسوية المحاسبية (BSP) وأنظمة تسوية حسابات الشحن الجوي (CASS)، مما يعزز من إلتزام البنك بتقديم حلول مصرفية مُتقدمة ومُعدّة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه.

وفي إطار الشراكة التي جمعت بين البنك الأردني الكويتي والشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC)، تم إعلان التعاون للعمل في مركز التكنولوجيا المالية (JOIN FINCUBATOR) لدعم الابتكارات المالية للقطاع المصرفي الأردني، والذي من شأنه أن يمكّن البنك من دعم وتطوير الشركات الناشئة في مجال الابتكارات المالية والمساعدة في تسريع عمليات التحول الرقمي التي يشهدها القطاع في الأردن باعتبار البنك الراعي الذهبي لمركز التكنولوجيا المالية.

وسيعمل البنك من خلال مركز التكنولوجيا المالية «JOIN»، بشكل مباشر مع مبتكري التكنولوجيا المالية، وغيرهم من المؤثرين في هذا المجال بهدف خلق فرص جديدة للنمو والنجاح من جهة، والاستفادة من قدرات البنك وخبراته الرقمية في دعم تطوير وتوسيع نطاق منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية الجديدة من جهة أخرى، مع التركيز على تحسين تجربة العملاء وزيادة مستويات الاشتمال المالي.

حيث يتطلع البنك الأردني الكويتي من خلال التعاون مع الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC) ومركز التكنولوجيا المالية "JOIN" إلى بناء منظومة حيوية وديناميكية للتكنولوجيا المالية في الأردن، ودفع عجلة الإبداع والابتكار وخلق فرص عمل وتحقيق الشمول المالي للأفراد والشركات في جميع أنحاء المملكة. ومن أهم إنجازات هذا التعاون حصول البنك على المركز الأول في مسابقة «خطابات الضمان الرقمية»، و التي تم عقدها من قبل الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (JoPACC) بين البنوك الراعية لبرنامج التكنولوجيا المالية JOIN FINCUBATOR.

كما استمر العمل على إعادة دراسة التواجد الجغرافي للفروع وتم العمل لتخفيض التكاليف و تحسين خدمة العملاء حيث تم خلال العام دمج فرع العبدلي مع الفرع الرئيسي، وفرع ابن خلدون مع فرع زهران وفرع جبل عمان مع فرع مركز الملك عبدالله ونقله لموقع جديد. وتم أيضا نقل فروع جبل عمان، خلدا ودابوق إلى مواقع جديدة متميزة و بتجربة عميل جديدة وتصاميم عصرية، بالإضافة إلى العمل على مركزية بعض العمليات التي كانت تقدم للفروع مما أدى إلى تحسين جودة خدمة العملاء.

وفي مجال أعمال التأمين المصرفي تم خلال هذا العام تحقيق نمو في التأمينات العامة بنسبة 44% عن العام 2022، ونمو في منتج التأمين على الحياة بنسبة حوالي 17%، إضافة إلى نمو في برنامج سند بنسبة 29% عن العام 2022 ، مع الحفاظ على محفظة برنامج الحوادث الشخصية. وبلغت نسبة النمو الاجمالي لأعمال التأمين المصرفي حوالي 16% في العام 2023 بالمقارنة بالفترة نفسها من العام 2022.

لتعزيز الوضع التنافسي للبنك تم خلال العام إطلاق مجموعة من المنتجات الجديدة التي تهدف إلى تلبية احتياجات ورغبات العملاء الأفراد من كافة الشرائح والتي تلبي جميع احتياجات العملاء منها :

– حملة القروض السكنية بفائدة 6.99%

– برنامج قروض السيارات الصينية

– منتج الوديعة لأجل بفائدة شهرية

– خدمة السيولة الفورية Cash out على البطاقات الائتمانية

– حملات التقسيط على البطاقات الائتمانية

و غيرها من الحملات والبرامج التي تلبي احتياجات العملاء من قروض وودائع.

البنكية الخاصة

قدمت إدارة البنكية الخاصة عام 2023 تجربة مصرفية واستثمارية استثنائية لعملائها الحاليين والجدد من خلال مجموعة شاملة من الخدمات، الميزات والحلول الإستثمارية. حيث تم وضع استراتيجيات متكاملة لمواكبة التطورات الاقتصادية والجيوساسية المتسارعة في العالم.

شملت الخدمات المقدمة لكبار العملاء حلول استثمارية لمواكبة رفع أسعار الفوائد والتضخم العالمي وذلك من خلال تقديم الأبحاث والدراسات المتخصصة في إدارة الأصول بالإضافة إلى الوساطة المالية وذلك بالتعاون مع فريق عمل إدارة تنمية الاستثمار، كما قدمت الحلول المصرفية الخاصة بالودائع، البطاقات الائتمانية والقروض والخدمات الغير مصرفية التي تشمل المزايا الحصرية والتفضيلية الخاصة بكبار العملاء.

تمكنت دائرة البنكية الخاصة من تحقيق نتائج متميزة واستثنائية مقارنة مع معظم المؤشرات المالية العالمية في تقييم أداء المحافظ مما عزز ثقة العملاء وبالتالي ارتفاع قاعدة العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد من الأردن وخارجه. كما تم البناء على شراكتنا الجديدة في «مصرف بغداد» بحيث نمى عدد عملاء البنكية الخاصة بنسبة تجاوزت 27% عن عدد عملاء العام السابق كما تم استقطاب مبالغ استثمارية من عملاء جدد وحاليين بنسبة نمو تقارب 100% عن نهاية عام 2022.

بالإضافة إلى ما سبق فقد قام فرع البنكية الخاصة بخدمة العملاء وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة بحيث نمت أعماله بشكل استثنائي خلال عام 2023 حيث تم تحقيق نسبة نمو 9.7% فيما يخص الودائع، ونسبة 115% نمو من إيرادات إدارة الاستثمار.

تنمية الاستثمار

قامت إدارة تنمية الاستثمار بالعمل على تحقيق القيمة المضافة لمحافظ العملاء الاستثمارية ومحفظة البنك الأجنبية من خلال توظيف المحافظ باستثمارات ذات عائد مرتفع وذات مستوى خطورة متدني من خلال تطوير الاستراتيجيات الاستثمارية بما يتناسب مع العملاء والبنك والذي انعكس بأداء الدائرة، المحافظ الاستثمارية للعملاء ومحفظة البنك.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم دائرة تنمية الاستثمار بالارتكاز على آخر المستجدات والأبحاث لبناء التوصيات الاستثمارية من خلال البحوث الاقتصادية والتحليلات المالية لأسواق رأس المال العالمية من خلال قسم الأبحاث والتحليل، بحثاً منها عن فرص استثمارية تلائم محفظة البنك الأجنبية ومحافظ العملاء، بالإضافة إلى المتابعة وضبط عمليات الاستثمار بشكل يومي لتنعكس إيجاباً في سرعة توفر تقارير محافظ العملاء والبنك بشكل متواصل ومحدث.

محافظ العملاء:

وبالرغم من التحديات الاقتصادية والتقلبات في أسواق رأس المال، فقد استطاعت الدائرة توفير الدراسات والأبحاث النوعية لخدمة مصالح العملاء من خلال كبرى المؤسسات المالية والاستشارية العالمية بهدف تنويع الفرص الاستثمارية في مختلف المنتجات الاستثمارية المتاحة عالمياً حيث سعت إدارة تنمية الاستثمار خلال عام 2023 إلى الحفاظ على دورها المتميز في خدمة مصلحة البنك وعملائه، و قامت أيضاً بتطوير وتعزيز أدوارها المختلفة فانعكس ذلك إيجاباً على خدمة العملاء.

قدمت دائرة تنمية الاستثمار، ومن خلال قسم الأبحاث التحليل المالي، أكثر من 120 مقترح استثماري للعملاء بما يتناسب مع المخاطر المقبولة لكل عميل. وبناءً عليه، ارتفع مجموع أصول المحافظ الاستثمارية بنسبة 111% مع نهاية العام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 مما انعكس بشكل إيجابي على عوائد البنك.

محفظة البنك الأجنبية:

فيما يتعلق بمحفظة البنك الاستثمارية في الأسواق الأجنبية، وفي ظل ارتفاع أسعار الفوائد عالمياً ورغم التحديات الاقتصادية في أسواق رأس المال، فقد نمت حجم المحفظة بنسبة 26% خلال العام 2023 وذلك من خلال توظيف استثمارات جديدة ذات عوائد مرتفعة مما نتج عنه ارتفاع في عوائد أرباح الاستثمارات بنسبة 36% عن طريق توزيعات أرباح الأسهم والفوائد المستحقة والمقبوضة على أدوات الدخل الثابت.

كما نجحت إدارة تنمية الاستثمار بتدوير الاستثمارات وتنويعها ضمن حدود السياسات الاستثمارية المتبعة لدى البنك بالإضافة إلى تقديم ما يقارب 20 مقترح وبحث متخصص بتحليل الأسواق والأدوات الاستثمارية حيث تم عرضها على اللجنة الاستثمارية للبنك لاتخاذ القرارات مما انعكس بشكل إيجابي على إيرادات وأرباح البنك.

الخزينة والعلاقات الدولية

تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2023 تقديم خدماتها ومنتجاتها المميزة لعملاء البنك والدوائر والفروع المختلفة محققة إنجازات كبيرة وتمكنت من تسجيل معدلات نمو وأداء متميزة بكافة أنشطتها بفضل توجيهات اللجان الإدارية المتخصصة وخبرة كوادرها على الرغم من التعافي الاقتصادي البطيء وازدياد المنافسة بين البنوك المحلية وارتفاع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية المحلية والدولية.

ففي مجال إدارة الموجودات والمطلوبات للبنك تمكنت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من تحقيق مستويات أداء مرتفعة خلال عام 2023 حيث قامت باتباع سياسات استثمارية متنوعة ساهمت بشكل كبير في زيادة الربحية من الفوائد والعمولات من خلال تعزيز وتحسين نوعية الموجودات وجودتها والعوائد الخاصة بها. كما ساهمت تلك السياسات في تنويع مصادر الأموال بالدينار الأردني والعملات الأجنبية لتتوائم مع نوعية الموجودات بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بها مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات.

وقد إستمرت البنوك المركزية في معظم دول العالم خلال عام 2023 برفع أسعار الفائدة الخاصة بعملاتها بهدف كبح جماح التضخم ولكن بوتيرة أقل من العام 2022. وقام بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي أربعة مرات خلال النصف الأول من عام 2023 وبنسبة 1.0% في حين قام بتثبيتها أربعة مرات في النصف الثاني من العام نتيجة ظهور بيانات إقتصادية تشير إلى أن سياسة التشديد النقدي التي بدأها البنك في شهر مارس من عام 2022 قد ساهمت بتخفيض نسب التضخم إلى المستويات المطلوبة، حيث وصل سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عند مستوى يتراوح بين 5.25% – 5.50% وهو أعلى مستوى منذ 22 عاماً. وتشير توقعات المحللين إلى أن معدل التضخم في الولايات المتحدة سيستمر بالتراجع وصولاً إلى المستوى المرغوب عند 2.0% الأمر الذي سيحفز بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي للبدء بسياسة التيسير النقدي من خلال إجراء ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي إبتداءً من النصف الثاني من عام 2024. اما محلياً فقد حذا البنك المركزي الأردني حذو بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2023 وقام برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بالدينار الأردني أربعة مرات وبنسبة مشابهة بلغت 1.0% بهدف الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي في المملكة. كما قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة على اليورو خلال عام 2023 بنسبة 2% لتصل إلى 4.50% وهو أعلى مستوى لأسعار الفائدة على اليورو منذ عام 2001، في حين قام بنك إنجلترا المركزي برفع أسعار الفائدة على الجنيه الإسترليني أكثر من مرة بنسبة 1.75% لتصل إلى 5.25% وهو أعلى مستوى منذ خمسة عشر عاماً.

كما استطاعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة محفظة السوق النقدي للبنك بشكل مميز محققة نمواً في صافي الفوائد بنسبة 26% مقارنة بالعام 2022 في ظل إرتفاع أسعار الفائدة على الدينار الأردني والعملات الأجنبية. وحرصت الدائرة على إدارة السيولة النقدية للبنك من خلال تنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلف مقبولة إضافة إلى توظيفها في الأسواق بشكل كفؤ لتحقيق أفضل عائد مع المحافظة على النسب المحددة في السياسة الاستثمارية وتعليمات البنك المركزي الأردني.

وفيما يتعلق بالمحافظ الإستثمارية فقد تمكنت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من إدارة محفظة السندات المحلية للبنك خلال عام 2023 بكفاءة محققة عوائد مرتفعة هي الأعلى في تاريخ البنك في ظل إرتفاع أسعار الفائدة على سندات وأذونات الخزينة الأردنية حيث تم تحقيق نسبة نمو بلغت 55% في صافي الفوائد بالمقارنة مع عام 2022 في حين تم تسجيل نمو في حجم المحفظة والعائد المتحقق عليها وتوزيعها على آجال مختلفة لضمان الإستفادة من العائد المرتفع لأطول مدة ممكنة. وقد كان للبنك كذلك دوراً هاماً في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلية خلال عام 2023 من خلال المشاركة الفاعلة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية بالدينار والدولار الأمريكي مع اهتمام الدائرة بالتركيز على جودة المحافظ الإستثمارية للبنك وتحقيق النمو المستهدف لحجم المحفظة والعائد على السندات. أما بخصوص محفظة الأسهم المحلية فقد حققت المحفظة خلال عام 2023 عوائد مرتفعة نتيجة تحسن أسعار التقييم السوقية لعدد من الشركات التي يساهم بها البنك، ونتيجة لتحقيق أرباح جيدة من عمليات التداول على عدد من الأسهم القيادية في السوق المالي بالإضافة إلى تحقيق إيرادات مرتفعة من توزيعات الأرباح النقدية لعدد من الشركات التي يساهم بها البنك.

كما تابعت الدائرة خلال عام 2023 تحقيق مستويات مرتفعة من عمولات فرق العملة الأجنبية حيث نمت العمولات بنسبة 8% بالمقارنة مع العام 2022 على الرغم من التقلبات السعرية واحتدام المنافسة في السوق في هذا المجال، حيث استمرت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية بتقديم خدمات القطع الأجنبي لعملاء البنك من الأفراد والشركات من خلال توفير أسعار قطع منافسة بفضل العلاقات الجيدة مع عدد من البنوك المراسلة وشركات التداول العالمية إضافة إلى إستخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي بسرعة أكبر. كما قامت الدائرة بتقديم خدماتها في مجال التعامل بالعقود الآنية والآجلة، بالإضافة إلى تقديم خدمة التعامل بعقود المقايضة للعملات الأجنبية التي توفر حلولاً مناسبة للتحوط إزاء تقلبات أسعار السلع والبضائع وكذلك أسعار الصرف مقابل العمليات التجارية لعملاء البنك من الشركات والأفراد. وتسعى إدارة الخزينة والعلاقات الدولية بشكل مستمر إلى تطوير خدماتها لتلائم توجهات العملاء، وتواكب متطلباتهم، وتعزز القدرة التنافسية والربحية.

كما تابعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية خلال عام 2023 تقديم خدماتها المالية المرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية وذلك لعملاء البنك من الشركات. فقد واصلت الدائرة تقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين وأمانة الإصدار لعدد من الشركات المساهمة العامة والخاصة. وواصلت كذلك تقديم خدمة أمانة الاستثمار لصندوق الاستثمار المشترك المحلي الوحيد في السوق وهو صندوق بنك الإسكان للأوراق المالية الأردنية محققة نسب عمولات جيدة. وفي مجال إدارة الإصدارات ساهمت الدائرة في إدارة إصدار سندات البنك الأردني الكويتي الدائمة بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وهو الإصدار الأكبر في السوق المحلي.

وتابعت الدائرة خلال عام 2023 توطيد وإدامة علاقات العمل والتعاون المشترك مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية الأمر الذي ساهم في تحسين جودة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء. كما استمرت الدائرة في تقديم خدماتها المساندة لدوائر البنك وفروعه والحرص على إنسيابية حركة الإعتمادات المستندية والكفالات وبوالص التحصيل الصادرة والواردة بالإضافة إلى تعظيم أرباح المشاركة مع شبكة البنوك المراسلة من خلال حسن توجيه الحوالات المصرفية من خلالها حيث تم تحقيق نسبة نمو في أرباح المشاركة للعام 2023 بلغت 133% بالمقارنة مع العام 2022. كما تم بذل جهود متميزة لاستقطاب حركة الإعتمادات المستندية والكفالات الواردة من البنوك المراسلة في الكثير من دول المنطقة والعالم للأردن ليتم تنفيذها من خلالنا. وقد ساهمت كل هذه الجهود في تعزيز إيرادات البنك وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

واستطاعت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية من المحافظة على نسبة سيولة مرتفعة لتوفير الحماية والأمان ولمواجهة أية ظروف او مستجدات مستقبلية من خلال الاحتفاظ بموجودات سائلة وموجودات مالية سريعة التحويل إلى نقد. وحرصت إدارة الخزينة والعلاقات الدولية على الموائمة بين تواريخ إستحقاق موجودات البنك ومطلوباته، وتمكنت من تحسين نسب الفجوات الزمنية ما بين الموجودات والمطلوبات للآجال الطويلة والإلتزام التام بنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وكذلك العمل ضمن خطة طوارئ السيولة عند الحاجة.

قطاع المساندة والعمليات

أتمّت الدوائر التابعة لقطاع المساندة والعمليات أهدافها الاستراتيجية التي تضع البنك في مرتبة ريادية في كافة المجالات، فمن حيث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تم نقل وتشغيل كافة الأنظمة بأحدث نسخها إلى مراكز البيانات الثلاثة الحديثة (المركز الأصيل والمركز الرديف ومركز التعافي من الكوارث والأزمات) بما يضمن كفاءة تشغيلية عالية وأعلى متطلبات استمرارية العمل.

وتم الانتهاء من تشغيل مجموعة من الخدمات الرقمية الرائدة لكافة شرائح العملاء مثل البطاقة الرقمية مسبقة الدفع ومتعددة العملات، وقنوات فتح الحسابات إلكترونياً، ورقمنة البطاقات الائتمانية بخاصية الدفع اللاّتلامسي من خلال الأجهزة المحمولة، والمساعد الرقمي الصوتي المبني بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالتطبيق البنكي، ونظم الخدمات الرقمية المتكاملة لعملاء الشركات.

هذا بالتوازي مع إنجاز مجموعة من مشاريع أتمتة العمليات المصرفية وغير المصرفية، مع إعطاء العناية اللازمة لتعزيز وتطوير أدوات الرقابة المصرفية، وتشغيل الأنظمة الإلكترونية لإدارة استمرارية العمل، والأمن السيبراني، ومكافحة الاحتيال من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ونظام مكافحة غسل الأموال، وتشغيل مجموعة كبيرة من أتمتة العمليات باستخدام الروبوت "RPA" التي من شأنها تفادي الأخطاء البشرية ورفع سرعة وكفاءة العمليات، وتشغيل أنظمة أتمتة التقارير المالية الدورية، وأتمتة نظم هندسة العمليات ومراجعة مئات إجراءات العمل وتحديثها، ليُلاحظ تقدم كبير في تقليص الفجوات الرقابية المتعلقة بالمخاطر وإغلاق مجموعة هائلة من ملاحظات الجهات الرقابية.

واستمر البنك في تعزيز بيئة الإدارة من خلال البيانات بتطوير مجموعة كبيرة من لوحات البيانات التفاعلية الآلية، وجاري العمل على وضع البنية التحتية اللازمة لتحليل البيانات المتقدم والتحليل التنبؤي والذكاء الاصطناعي بالاستفادة من البيانات.

كما تم إنجاز تحديث ودمج وإنشاء مجموعة من الفروع بتصاميم عصرية، ورفد كافة الفروع بنظام دور جديد، ورفد مركز الاتصال بنظام حديث، وأتمتة مجموعة من خدمات الفروع، بهدف إعطاء عملاء الفروع تجربة مصرفية عصرية بالتوازي مع الخدمات الرقمية. واستمر البنك بأعمال تحديث مبنى الإدارة العامة مع مزيداً من الاهتمام بمبادئ الاستدامة والحفاظ على البيئة الخضراء. بالإضافة إلى ترشيد الموارد على مستوى الدوائر وتوحيد العقود على مستوى الخدمات والمستهلكات واتفاقيات التعامل مع الموردين والضوابط اللازمة لإدارة المخزون وأتمتة إدارة الموردين.

واستمر الاهتمام في الموارد البشرية وتعزيز بيئة العمل التنافسية للارتقاء بالأداء المؤسسي، من خلال رفع كفاءة التدريب وتخطيط وإدارة القوى العاملة، وتحديث العديد من الهياكل التنظيمية وقنوات اتخاذ القرار، وتحديث السياسات نحو بيئة التمييز بالأداء وحماية حقوق الموظفين وأسس المساواة.

إدارة تكنولوجيا المعلومات

استمرت إدارة تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، الهادفة الى تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز التحول الرقمي، حيث أصبحت إدارة تكنولوجيا المعلومات داعماً رئيسياً للأعمال في عدة محاور رئيسية ،أهمها تطبيق أفضل الحلول التقنية في القطاع المصرفي وعلى عدة مستويات، مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومستوى الأنظمة والتطبيقات البنكية، ومستوى أنظمة الحماية والأمان من المخاطر السيبرانية، ومستوى الالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والجهات التشريعية والرقابية.

استكملت إدارة تكنولوجيا المعلومات مشروع تحديث البنية التحتية للتكنولوجيا في البنك، مما أدى إلى زيادة كفاءة أداء التطبيقات والبرامج على شبكة البنك، والتأثير بشكل إيجابي على تجربة العملاء وإنتاجية الأعمال، بالإضافة إلى خفض جزء كبير من التكاليف التشغيلية. وكذلك تحديث جميع الأنظمة العاملة لديها إلى أحدث الإصدارات، ودعم الحصول على شهادة التوافق مع المعايير الخاصة بأنظمة البطاقات (PCI–DSS).

كما تم تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على ديمومة استمرارية الأعمال، وتحقيق متطلبات الحماية والتوافرية العاليتين. وتم التأكد من ذلك بتطبيق مجموعة من الاختبارات، من أهمها الانتقال للعمل من موقع التعافي من الكوارث (Disaster-Recovery) لكامل أنظمة البنك ولمدة أسبوع كامل وبنجاح، مما يعزز الثقة بمتانة البنية التحتية والأنظمة المستخدمة ويضع البنك في طليعة البنوك الأردنية في هذا المجال.

تميّزت الكوادر الشابة في إدارة تكنولوجيا المعلومات في تطوير مجموعة من الحلول المبتكرة والمطورة داخلياً، والبدء في تطوير الخدمات المالية المفتوحة والتي ستمكّن العملاء ومطوري الخدمات من الاستفادة من الخدمات البنكية الإلكترونية عن طريق منصاتهم وبرامجهم الداخلية.

كما تم تعظيم الاستفادة من منظومة الربط البيني التي تم إطلاقها في العام السابق (Middleware)، عن طريق تطوير مجموعة كبيرة من واجهات الربط (API)، بتهيئة وتشغيل خدمات جديدة للعملاء على الموبايل البنكي، ودعم إطلاق تطبيقات جديدة مثل نظام محفظة البطاقات الرقمية، نظام الإنترنت والموبايل البنكي للشركات، نظام فتح حساب العميل الرقمي، واستخدام تكنولوجيا (NFC) على الهواتف المحمولة للدفع بدلاً من استخدام البطاقات البلاستيكية، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات التي تهدف إلى تحسين تجربة العملاء داخل الفرع، كأتمتة عمليات فتح الحسابات وتطوير منصة خاصة للعملاء من داخل الفرع للتقليل من الوقت وزيادة كفاءة خدمات فتح الحسابات، ومنصة طلبات التسهيلات البنكية للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أسهمت بشكل مباشر وفعال في تمكين البنك

من تطبيق نظام (Anti-fraud Management System) ليكون البنك أول بنك في الأردن يتمكن من تطبيق مثل هذا النظام الذي يوفر الحماية لعملائه من الاحتيال وباستخدام الذكاء الاصطناعي.

وعلى المحور الداخلي لكفاءة العمليات، تم أتمتة مجموعة جديدة من العمليات الداخلية على نظم سير العمليات (Workflow)، التي تخدم مختلف دوائر الأعمال والعمليات، واستمر تعظيم الفائدة في مجال استخدام تكنولوجيا الروبوت (RPA)، لأتمته العمليات الداخلية بما يتجاوز الأهداف الموضوعة في بداية العام، لتصل العمليات المؤتمتة باستخدام هذه التكنولوجيا لما يزيد عن 60 عملية.

إدارة المشاريع وتميز العمليات

أنجزت إدارة المشاريع وتميز العمليات بفاعلية عالية 100 مشروع خلال هذا العام، منها 85 مشروع يتعلق بتكنولوجيا المعلومات في كافة مجالاتها من البنية التحتية والخدمات الرقمية وأتمتة العمليات، بالإضافة إلى 15 مشروع يتعلق بالخدمات الإدارية والهندسية ومشاريع التوافق مع تعليمات وملاحظات الجهات الرقابية.

كما تم بناء قدرات الكوادر الشابة في مجال إدارة المشاريع من خلال الدمج ما بين التدريب العملي معززاً بالدورات التدريبية المتخصصة، مما أدى إلى تولّي هذه الكوادر إدارة مشاريع فنية متقدمة قياساً بمدة الخبرة، وساهم في بناء فريق كفؤ من هذه الكوادر الشابة بإدارة المشاريع المختلفة حسب أفضل الممارسات العالمية.

وفيما يتعلق بهندسة وتطوير العمليات، استكملت الدائرة تطبيق نظام (iGrafix)، وهو أحد الحلول الذكية العالمية في إدارة وهندسة سياسات وإجراءات عمل البنك، ويساعد في أتمتة هندسة العمليات واستبدال التعاملات الورقية بنظام فعال ساهم في إنجاز سير العمل وإعداد واعتماد الإجراءات ضمن وقت قياسي، وبالتالي تقليل الوقت اللازم للموافقات والاستغناء عن المعاملات الورقية.

دائرة تحليل ذكاء الأعمال

استمرت الدائرة بتطوير المزيد من لوحات القيادة التفاعلية Interactive Dashboards باستخدام برامج تحليل ذكاء الأعمال Alteryx & Tableau، لتصل الى ما يزيد عن 40 لوحة قيادة تفاعلية محدثة آلياً، تقدم المعلومات المتعلقة بمؤشرات أداء الأعمال وقواعد العملاء والعمليات والخدمات المصرفية المختلفة، لتوفير ما يلزم لتعزيز بيئة اتخاذ القرار المبني على البيانات بشكل سريع وفعال، يسهّل الاطلاع على نتائج الأعمال اليومية ومقارنتها بشكل دوري وتطوير الأعمال بما يلبي التطلعات الاستراتيجية.

إدارة الشؤون الادارية

تمكنت الدائرة العقارية من تحقيق مبيعات في العقارات المستملكة لما يقارب 29 مليون دينار أردني، كما قامت الدائرة بإطلاق خريطة تفاعلية لكامل فلل الأندلسية المملوكة للبنك داخل ضاحية الأندلسية، وتعتبر هذه الخطوة من الأدوات الفعالة لزيادة تسويق الفلل على المستوى المحلي والخارجي.

فيما يتعلق بالدائرة الهندسية، فقد تم خلال عام 2023 تجديد ونقل 15 فرعاً للبنك بما يوفر خدمة أفضل للعملاء. وتم تحديث مواقع مجموعة من دوائر البنك في الإدارة العامة، وجاري العمل على إعداد التصاميم لتحديث مواقع المزيد من الدوائر، مع إعطاء العناية للحفاظ على شهادة LEED للمباني الخضراء التي حصل عليها البنك في العام الماضي.

بالإضافة إلى المساهمة في الحصول على شهادات جودة عالمية، حيث يعتبر البنك أول بنك في الأردن يحصل على شهادة ISO45001 في مجال الصحة والسلامة المهنية وشهادة ISO14001 في مجال الإدارة البيئية. وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة بلغ إنتاج الطاقة الشمسية خلال عام 2023 ما يقارب 4,300,000 كيلوواط وبتوفير 1,225,000 دينار.

كما تم إنجاز مزيداً من المبادرات المتعلقة بالاستدامة، مثل استبدال مركبات البنك القديمة بمركبات كهربائية وتركيب نقاط شحن كهربائي لمركبات الموظفين والعملاء في مواقع مختلفة.

أنجزت دائرة سلسلة التوريد خلال عام 2023 مشروع جرد الأصول على مستوى الفروع والإدارة. وباشرت في مشروع توسعة المستودعات المركزية بما يوفر مساحات وسعات تخزين كبيرة، وتوفير نظام آلي لحفظ الأصول وإدارة المخزون وإدارة الموردين. هذا بالإضافة إلى مراجعة وإعادة التفاوض لكافة عقود موردي الخدمات وتنظيم إدارة العقود والموردين.

دوائر العمليات

قامت دائرة تنفيذ العمليات بتطوير آليات العمل وأتمتة جزءاً كبيراً من عملياتها الداخلية، كما باشرت بإعادة هيكلة وتحديث إجراءات عمل وحدة النقد المركزي والحوالات والمقاصة وفقاً لأفضل المعايير العالمية.

وساهمت الدائرة التجارية ضمن فريق البنك للحصول على جائزة من شركة جوباك لرقمنة الكفالات المحلية، بالإضافة إلى تفعيل إصدار الحوالات من خلال السويفت الخاص بفرع قبرص، والاستمرار بتشغيل النظم الإلكترونية الحديثة في مجال الحوالات ونظم مراقبتها.

تمكنت دائرة مركزية العمليات بالتعامل مع متطلبات فحص الأنظمة للعدد الكبير من مشاريع الأتمتة، وتطبيق النظم الحديثة، والخدمات الرقمية، وبرامج التطوير الداخلي التي تم إطلاقها خلال هذا العام، بالإضافة إلى تحديث دورة عمل فتح الحسابات وتحديث بيانات العملاء في ضوء أتمتتها خلال العام.

وواكبت دائرة البطاقات نمو العمليات المرتبطة بارتفاع أعداد بطاقات ماستركارد بنسبة 16% عن العام السابق، واستمرت الدائرة بأتمتة المزيد من عملياتها اليومية باستخدام الروبوت وتحديث قنوات الربط مع مزودي خدمات البطاقات، بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في مشاريع رقمنة خدمات البطاقات.

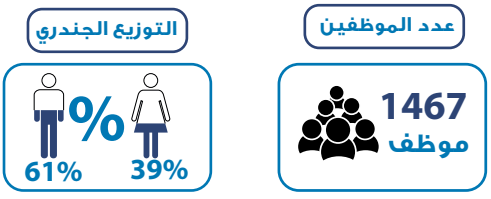

إدارة الموارد البشرية

إيماناً بأهمية الدور الذي يمثله العنصر البشري، الذي يعتبر الأساس لتحقيق رؤية ورسالة البنك، تَعتمد إدارة الموارد البشرية على تطبيق أفضل الممارسات العالمية المتاحة للمساهمة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. كما تسعى إدارة الموارد البشرية للاحتفاظ بموظفي البنك عن طريق توفير بيئة عمل محفزة وبرامج مكافآت وترقيات تعزز الأداء المتميز، وتشجع الانتماء للبنك. وتولي الإدارة اهتماماً كبيراً للرعاية الطبية والسلامة المهنية للموظفين، لضمان توفير بيئة عمل آمنة تساهم برفع مستوى رضاهم الوظيفي ورفاهيتهم.

وتهتم إدارة الموارد البشرية أيضاً بالعمل على بناء ثقافة التعاون والتمكين بين الموظفين، حيث تشجع على المشاركة الفعالة والابتكار، وغرس روح الفريق في تحقيق أهداف البنك والتنمية المستدامة في المجتمع، إضافةً إلى توفير فرص النمو والتطور المستمر في مختلف المجالات، وتحقيق التوازن بين حياتهم المهنية والشخصية من خلال تطبيق نظام العمل بالساعات المرنة لموظفي دوائر محددة في البنك، ويجدر بالذكر أن البنك الأردني الكويتي حصل على شهادة أفضل الأماكن للعمل عن العام 2023 من خلال مؤسسة عالمية متخصصة.

تم خلال عام 2023 استحداث وتعديل مجموعة من سياسات الموارد البشرية وتطوير نهج إجراءات العمل وفقاً لأفضل الممارسات المتاحة، والاستمرار برقمنة وأتمتة خدمات وإجراءات الموارد البشرية مثل إجراءات الاختيار والتعيين، واجراءات التحاق الموظفين بالعمل، واجراءات نهاية الخدمة، التي ساهمت برفع نسبة كفاءة ووتيرة العمل وتحسين تجربة الموظفين.

مواكبةً للتطور التكنولوجي ومتطلبات العمل، تم تحديث الهيكل التنظيمي العام للبنك، وتحديث مجموعة من الهياكل التنظيمية الفرعية ضمن مشروع إعادة الهيكلة شمل مختلف القطاعات، حيث تم تحديث 29 هيكل تنظيمي، ومراجعة وتحديث الأوصاف الوظيفية لعدد كبير من وظائف البنك، إضافةً إلى التركيز على استقطاب كوادر بشرية مؤهلة ذات كفاءات وخبرات متخصصة، حيث تم رفد 123 وظيفة بكوادر بشرية لدى مختلف المراكز التنظيمية منها 60% من حديثي التخرج، مع الاستمرار في إعطاء الأولوية للموظفين ذوي الكفاءة لملء الوظائف التخصصية والإدارية، حيث تم تأهيل وملئ ما نسبته 66.9% من الشواغر بالتنقلات والترقيات الداخلية. كما تم التركيز على تعيين الأشخاص من ذوي الإعاقة، من خلال المشاركة في معارض التوظيف التي تستهدف هذه الفئة.

حرصاً من البنك على تطوير تنمية قدرات ومهارات الموظفين، ركزت إدارة الموارد البشرية على إعداد وعقد برامج تدريبية متخصصة تلبي جميع متطلبات واحتياجات العمل من النواحي السلوكية، والإدارية، والرقابية، والفنية، والمصرفية، والتكنولوجية منها، حيث كان عدد الفرص التدريبية خلال العام 23,796 فرصة تدريبية، بمعدل ارتفاع 62% عن العام السابق، وبإجمالي 43,715 ساعة تدريبية، بمعدل ارتفاع 28% عن العام السابق، كما حصل 58 موظف على شهادات مهنية متخصصة في مختلف مجالات العمل بمعدل ارتفاع 21% عن العام السابق، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على رفع مستوى مخرجات ونتائج الأعمال وتحسين تجربة العملاء الخارجيين والداخليين.

وكمساهمةً في المسؤولية المجتمعية، تم تدريب 52 طالب/ـة من مختلف الجامعات والكليات الأردنية والعالمية، والمشاركة باللقاءات والمؤتمرات الخاصة بتمكين فئة الشباب وتعريفهم على أهم المهارات الفنية والسلوكية اللازمة، وإرشادهم حول التخصصات الأكاديمية المطلوبة لدى سوق العمل، كما يرعى البنك 7 طلاب لاستكمال درجة البكالوريوس لدى مختلف الجامعات الأردنية.

ومن منطلق حرص البنك الدائم بتأمين ما يلزم للحفاظ على صحة وسلامة موظفي البنك وعائلاتهم، تم شمول جميع كوادر البنك وأزواجهم وزوجاتهم في برنامج «رعاية» بالتنسيق مع مؤسسة الحسين للسرطان. وكما تم تطوير برامج التأمين الطبي والتأمين على الحياة لتشمل السفر والإقامة خارج الأردن لمن يتم انتدابهم في مهمات عمل رسمية أو مؤتمرات أو دورات تدريبية، إضافة لعقد الأنشطة الطبية مثل «اليوم الطبي» والورش التوعوية الخاصة بأمراض السرطان والأمراض المزمنة.

واستمراراً لإيمان إدارة البنك بأهمية المساواة والشمول، والتطبيق العادل لسياسة التنوع والمساواة والشمول، شارك كافة موظفي البنك في حضور برنامج التوعية في هذا الخصوص، الأمر الذي ساهم في تعزيز جهود الابتكار والإبداع والتواصل الفعال لدى كافة دوائر البنك، بالإضافة إلى عدم ورود أي حالات مخالفة لهذه السياسة، مما يشير إلى توفر بيئة عمل متنوعة وشاملة قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص، ومن أبرز المؤشرات أيضاً، بلغت نسبة الإناث في الوظائف القيادية 27.8%، واستمر التزام إدارة الموارد البشرية بتطبيق المبادئ الخاصة بتمكين المرأة، حيث شارك مجموعة من الموظفات في عدة برامج ودورات تدريبية متخصصة بتمكين المرأة وزيادة الوعي في مكان العمل، كما بلغت نسبة الإناث 43.3% من التعيينات الخارجية، وتم إقرار منح «بدل الحضانات» للموظفات.

وفي العام 2024، ستستمر الجهود نحو رفع الإنتاجية والكفاءة المطلوبة للأداء الوظيفي المثالي، من خلال تقديم برامج مهنية لتوجيه الموظفين وتدريبهم وتطويرهم، والاستمرار بتحفيز بيئة التميز بالأداء وتعزيز المنافسة العادلة وزيادة انتماء وارتباط الموظفين بالبنك، والتأكد من عدالة الأجور من خلال استكمال مشروع إعادة تقييم كافة الوظائف والأوصاف الوظيفية لتعزيز استقطاب واستبقاء الكفاءات، مع تطبيق نظم تطوير الجدارات الفردية والمهنية التي تكفل التطور الوظيفي.

قطاع الائتمان

دائرة مراجعة الائتمان

استمرت دائرة مراجعة الائتمان خلال العام 2023 في مراجعة جميع طلبات التسهيلات الواردة من دوائر الأعمال من كافة النواحي المالية والائتمانية ووضع التوصيات الائتمانية المناسبة وفقاً للأسس الائتمانية السليمة وبما يتوافق مع سياسة البنك الائتمانية والقوانين والتشريعات السارية على كافة المستويات سواءً تسهيلات الأفراد أو الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى وتمويل المشاريع. واستمرات الدائرة بإجراء الدراسات الدورية لأكبر المجموعات المقترضة داخل البنك من حيث الأداء والمخاطر والقطاع الاقتصادي ووضع السياسات المناسبة للتعامل مع هذه المجموعات. ذلك بالإضافة إلى دراسة القطاعات الاقتصادية وأداءها وأثر الظروف المحيطة والمستجدات على تلك القطاعات على العملاء وأخذ بتلك المتغيرات في القرارات الائتمانية للعملاء العاملين ضمن تلك القطاعات.

وتم أيضاَ خلال العام مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات وجداول الصلاحيات الائتمانية بما يتوافق وتعديلات القوانين والتشريعات والهيكل التنظيمي داخل البنك بما يضمن الحفاظ على عملية حوكمة عمليات المنح الائتماني وتسهيل وتسريع خدمة العملاء والرد على طلباتهم واحتياجاتهم التمويلية بشكل مدروس والمساهمة في وضع الخطط لمعالجة الحسابات وبناء أو استرداد المخصصات وتحسين أداء وجودة المحفظة الائتمانية للبنك ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي الأردني.

كما وقامت الدائرة بإعداد سياسة ائتمانية مستقلة لفرع قبرص تتماشى مع القوانين والتشريعات السارية في قبرص وبما يتوافق مع السياسة الائتمانية وتوجهات البنك.

دائرة التحصيل ومتابعة الائتمان

استمرت دائرة التحصيل ومتابعة الائتمان بإعداد التقارير الشهرية والربعية لمراقبة نسب التحصيل ومعالجة الحسابات ومراقبة الأداء بالتعاون مع دوائر الأعمال والفروع وتقييم أداء محفظة الأفراد على مستوى الفروع والمنتجات وربط ذلك بأداء القطاعات الاقتصادية واستخدام مخرجات لتلك التقارير في رسم توجهات وخطط البنك التسويقية بهدف المساهمة والحفاظ وتحسين جودة محفظة التسهيلات. كما وتم مراجعة الشركات المعتمدة على مستوى تسهيلات الأفراد ومراقبة أوضاع تلك الشركات وإعادة تقييم اعتمادها بناء على الأداء المالي لتلك الشركات ومعدل دوران الموظفين لديها وتصنيف درجة مخاطرها. كم وتم إجراء الهيكلات والجدولات والتسويات الأصولية لمعالجة الديون الغير جيدة بهدف معالجتها وإعادتها لفئة الحسابات العاملة وتحسين جودة المحفظة الائتمانية للبنك.

دائرة توثيق وتنفيذ الائتمان

قامت دائرة توثيق وتنفيذ الائتمان خلال العام 2023 من مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات عمل الدائرة حسب أفضل الممارسات البنكية وبما يتوافق مع التعديلات على الصلاحيات والأنظمة والتشريعات. وقامت الدائرة بالمساهمة والتأكد من سلامة تطبيق الأنظمة وبما يتوافق وإجراءات العمل المعتمدة خلال عمليات أتمتة وتحديث أنظمة وتطبيقات البنك. واستمرت الدائرة في إعداد التقارير الرقابية الشهرية وأتمتتها ومن ضمنها تقريري الأخطار والتعرضات الائتمانية بما يضمن إنجازها بالسرعة والدقة ووفقاً للتعليمات المقررة.

إدارة الشؤون القانونية

تمكنت إدارة الشؤون القانونية خلال العام 2023 من تحصيل نحو 11,143 مليون دينار من الديون القائمة المتخذ بها إجراءات قانونية. كما تمكنت الدائرة من تحصيل نحو 4,145 مليون دينار من الديون المعدومة أو خارج المركز المالي خلال العام.

كما قامت الدائرة بإنهاء 15 قضية مقامة ضد البنك وذلك بالحصول على قرارات نهائية في مصلحة البنك، وقد بلغت قيمة تلك القضايا 901 ألف دينار، وتم نتيجة ذلك استعادة مخصصات بحوالي 265 ألف دينار من مخصصات القضايا ضد البنك.

وقد بلغ عدد المشورات القانونية وصياغة ومراجعات العقود التي قُدّمت من الدائرة القانونية لإدارات وفروع البنك بحدود 12781 مشورة وعقداً، بزيادة واضحة عن حجم الاستشارات والعقود خلال السنوات السابقة.

كما قامت الدائرة بتنفيذ أتمتة جميع الاستشارات القانونية مع دوائر الإدارة والفروع، بحيث تم الاستغناء التام عن الأعمال الورقية في مجال الاستشارات وإجابتها، وأدخلت الدائرة تطويرات متعددة على نظام القضايا لديها تحقق المزيد من التوثيق والسرعة والدقة والقدرة على المتابعة.

يضاف إلى ذلك استمرار الدائرة في تقديم الدراسات لإدارة البنك حول القوانين الجديدة والتعديلات ذات الأثر على العمل المصرفي، وتعميم الثقافة القانونية على الدوائر والفروع، وعقد الدورات التدريبية القانونية، إضافة إلى مشاركة الدائرة في لجان وأعمال البنك المختلفة.

إدارة الشؤون المالية

إن العام 2023 مليئاً بالإنجازات والتي أثرت بشكل جوهري على المركز والأداء المالي للبنك، حيث تم العمل على إعداد الدراسات المالية المتعلقة بالاستحواذ على حصص مؤثرة في كل من مصرف بغداد (العراق) وشركة بي اتش ام كابيتال (الامارات العربية المتحدة) بالإضافة إلى إصدار التقارير على مستوى مجموعة البنك الأردني الكويتي وفقا لهيكل الملكية الجديد. وقد صاحب ذلك الانتهاء من إعداد الخطة المستقبلية للمجموعة للأعوام 2023 – 2028 وبما يعكس تطلعات الإدارة في ظل ما تم من عمليات توسع استراتيجية هدفها التنوع في الاستثمار وتحقيق عوائد أفضل لمساهمي البنك.

هذا وقد تم خلال العام إجراء مراجعة شاملة للمهام والأدوار في الدائرة المالية وإعادة توزيعها وفقاً لأفضل الممارسات المتّبعة في ذلك المجال، لضمان زيادة مستوى جودة التقارير والمعلومات المقدمة للإدارة وأصحاب المصلحة الآخرون بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المالية المقدمة للدوائر الأخرى مع التركيز على الجانب الرقابي في ظل زيادة حجم النشاط المستمر.

التدقيق الداخلي

خلال عام 2023 تم إدخال مفهوم التدقيق المستمر لأعمال التدقيق الداخلي من خلال إصدار تقارير دورية من قبل الفريق المختص للرقابة على بعض الجوانب ذات المخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى التحديث المستمر على الأنظمة والأدوات المستخدمة لدى التدقيق الداخلي بهدف رفع الكفاءة والفاعلية في أعمال التدقيق الداخلي.

مراقبة الامتثال

فيما يخص مكافحة الجرائم المالية والتزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص وتماشياً مع أفضل الممارسات عالمياً، فقد تم مراجعة كافة السياسات وإجراءات العمل المعمول بها واعتمادها. وتم تحديث ومراجعة السيناريوهات على نظام مراقبة الحركات المالية (SironAML) لمواكبة التطورات المحلية والعالمية ومتطلبات البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى إجراء تحديث على نظام مراقبة الحوالات المتعلق بالعقوبات الدولية (SironEmbargo) لمواكبة التطورات المتعلقة بنظام (SWIFT ISO20022) وشمول جميع الحوالات الداخلية المحلية في عملية فحص الأسماء مع قوائم العقوبات الدولية وذلك التزاما بمتطلبات البنك المركزي الأردني، كما تم إطلاق مشروع (Opening Account Work Flow) على النظام البنكي، وإعداد التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة (فروع الأردن، فرع قبرص، الشركات التابعة) وبما يتناسب مع أفضل الممارسات الدولية والملاحظات الواردة في تقرير التدقيق الخاص بالبنك المركزي الأردني، وجاري العمل على مناقشة العروض المقدمة من الشركات المزودة لغايات تغيير النظام المستخدم حالياً (SironEmbargo/KYC) في مقارنة البيانات الواردة في رسائل السويفت الصادرة والواردة وأاسماء العملاء مع الأسماء والكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية والبحث عن نظام يلبي جميع المتطلبات ويعالج جميع أوجه القصور وتحسين وتطوير عمليات فحص رسائل السويفت (Fuzzy match & Logic) بشكل أفضل عما هو حالياً، كما تم زيارة عدد من فروع الأردن وحسب خطة الزيارات الميدانية لفروع البنك ضمن برنامج الامتثال (Compliance Monitoring Program) لغايات التأكد من التزام الفروع بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بالإضافة إلى زيارة فرع قبرص ومصرف بغداد.

وفي مجال التشريعات ولغايات الإستجابة لكافة متطلبات الجهات الرقابية فقد واصلت الدائرة أعمالها في هذا الخصوص والتعامل مع كافة التشريعات الصادرة عن هذه الجهات، مع استمرار متابعة التزام مراكز العمل بها والتأكد من توافق إجراءات العمل لدى المراكز التنظيمية مع التشريعات السائدة.

وفي مجال مكافحة الرشوة والاحتيال، ولغايات توفير أساليب الحماية وبرامج المراقبة التي من شأنها أن تساهم بكشف أي حالات كإجراء استباقي، سواء من جهات داخلية أو خارجية، واستخراج تقارير يومية، والتعامل مع تنبيهات وإجراءات معرفة مسبقاً على النظام، تم بنجاح إطلاق المرحلة الأولى من تطبيق نظام مكافحة الاحتيال الآلي «Enterprise Fraud Management System» والذي يتميز بشموله على أدوات التحليل والمحاكاة اللازمة لمراقبة الحركات المالية وغير المالية بشكل مستمر، ومن كافة القنوات، ويعمل النظام على تكييف نموذج القرار للتعاطي المباشر مع أنماط الاحتيال الناشئة والمعدلة بسرعة ودقة أكبر، كما يستخدم النظام أدوات الذكاء الاصطناعي للتعلّم آليا من المعاملات السابقة، وإنشاء القواعد الأكثر ملاءمة، التي تساعد في تطبيق الحماية الآلية السريعة من محاولات الاحتيال، ومن مميزات هذا النظام أيضاً تمرير الحركات المالية وغير المالية بالوقت الحقيقي والوقت شبه الحقيقي "Real-Time & Near Real-Time" بالإضافة لقبول، ورفض، وإيقاف الحركات حسب نماذج القرار في الوقت الحقيقي، والعمل جارٍ على إنجاز المرحلتين المتبقيتين من المشروع، لتشمل كافة القنوات المصرفية، وفقاً للخطط الموضوعة للتنفيذ. بالإضافة إلى تحديث السياسات الخاصة بوحدة مكافحة الرشوة والاحتيال مثل تحديث سياسة مكافحة الاحتيال، سياسة مكافحة الرشوة والفساد، وسياسة الإبلاغ، بالإضافة لإنشاء واعتماد وثيقة «ميثاق الموردين».

وفي جانب الحوكمة، وفيما يتعلق بحاكمية تكنولوجيا المعلومات تم تبني آلية جديدة للتقييم الذاتي لعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات من خلال تطبيق نظام خاص بإطار عمل COBIT2019 بمشاركة مسؤولي عمليات الحوكمة ومسؤولي عمليات الإدارة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وتم تحديث مصفوفة الأدوار والمسؤوليات لأهداف الحاكمية حسب الهياكل التنظيمية للعام 2023 وتم بناء قائمة مؤشرات قياس أداء العمليات حسب أفضل الممارسات العالمية وسيتم البدء بتفعيلها مع بداية عام 2024 وإصدار تقارير الأداء للإدارات واللجان المعنية بذلك، ولمواكبة التغييرات والنمو والتطور المؤسسي تم استحداث سياسات وإجراءات عمل جديدة لضبط العمليات والخدمات المتعلقة بها.

وفيما يتعلق بالحاكمية المؤسسية وبهدف الوصول لأعلى المستويات في مجال الحوكمة والتميز بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لحماية حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح المرتبطة بالبنك، وتعزيزاً لمبادئ الإفصاح والشفافية تم تحديث دليل الحوكمة المؤسسية والوثائق المرتبطة به بما يتوافق مع تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) الصادرة عن البنك المركزي الأردني، كما تم متابعة دوائر البنك المعنية لعكس التعديلات اللازمة على الاجراءات لديها، بالإضافة إلى إعداد خطة عمل للالتزام بتواريخ التصويب المحددة بموجب التعليمات، كما تم التنسيق والمتابعة بشأن تنفيذ المتطلبات الرقابية الخاصة بالحوكمة مع الدوائر المعنية، ولضمان كفاية ومواءمة الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة البنكية ومع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن عن الجهات الرقابية الخاضعة لها الشركات التابعة للبنك، فقد تم التنسيق والمتابعة مع إدارات هذه الشركات بهذا الخصوص.

إدارة المخاطر

استمرت إدارة المخاطر خلال العام 2023 بتطبيق استراتيجية العمل الموضوعة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تم إعدادها انسجاماً مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبما يتوائم مع توجيهات الجهات الرقابية التي يعمل البنك تحت مظلتها، وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، حيث تمكنت إدارة المخاطر من تحقيق العديد من الإنجازات النوعية والكمية خلال العام 2023، لعل من أبرزها ما يلي:

أمن المعلومات واستمرارية الأعمال

حصل البنك ولأول مرة على شهادة الالتزام بمعيار ISO27001 الخاص بإدارة أمن المعلومات، وقد شمل نطاق الشهادة كافة العمليات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالأنظمة البنكية والخدمات الرقمية ومراكز البيانات والدوائر. وتم خلال العام تخطيط وتنفيذ فحص لموقع التعافي من الكوارث (Disaster Recovery Site) والتنسيق مع كافة الإدارات وإدارة عملية الفحص لمدة أسبوع والعودة لموقع مركز البيانات الرئيسي بنجاح وذلك لأول مرة في تاريخ البنك.

كما وحصل البنك وللعام التاسع على التوالي على شهادة PCI DSS والخاصة بالامتثال لمعايير أمن البيانات في صناعة بطاقات الدفع، وذلك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني. وتم أيضاً التوافق مع معيار SWIFT CSP لمتطلبات أمن المعلومات الخاصة بأنظمة شركة سويفت العالمية والحصول على تقرير امتثال من خلال مدقق خارجي مستقل.

وقامت الدائرة خلال العام بأتمتة إجراءات إدارة استمرارية العمل وبناء خطط استمرارية العمل وخطط الاخلاء والاستجابة للحوادث ودراسات تحليل الأثر على الأعمال من خلال اقتناء وتشغيل نظام آلي متطور. وعملت الدائرة على تنفيذ فحوصات الثغرات الأمنية على شبكات البنك والتطبيقات وفحوصات الاختراق الداخلية والخارجية على الشبكات وأجهزة الصراف الآلي وتعزيز أمن البنية التحتية. بالإضافة إلى مراجعة وتحديث كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات واستمرارية العمل بما يتواءم مع تعليمات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات العالمية. كما وتم اقتناء وتشغيل أحدث أنظمة الحماية الخاصة بالحد من مخاطر تحميل الملفات من الجهات الخارجية لحماية شبكة البنك (Content Disarm and Reconstruction).

المخاطر الائتمانية

تم خلال العام استحداث عدد من التقارير الرقابية، علاوة على التطوير والتحسين المستمر على كافة التقارير الصادرة من قبلها وبما يساهم في مجال إدارة وقياس المخاطر الائتمانية بفاعلية وكفاءة. بالإضافة إلى اتمتة عدد منها بالشكل الذي يكفل تطوير منظومة إدارة المخاطر الائتمانية. وتم التحديث والتطوير على تحليل المحفظة الائتمانية الشامل الربع سنوي، حيث تم تضمينه ولأول مرة بتحليلات لكل شركة تابعة على حدا وبالشكل الذي يصف أداء المحفظة الائتمانية بالصورة المثلى وبناء قاعدة بيانات شاملة للخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان على مستوى العميل الواحد.

وقامت الدائرة بالمشاركة في الاستجابة للتحول من استخدام مؤشر اللايبور لكافة العملات إلى استخدام مؤشرات بديلة خالية المخاطر – الصادرة عن البنوك المركزية– وعكسها على منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال التعديل على أنظمة الاحتساب ومتابعة الأحداث الاقتصادية والسياسية وإعداد الدراسات المتخصصة لأثر هذه الأحداث على المحفظة الائتمانية للبنك.

واستمرت الدائرة العمل على دراسة وتقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنتجات التسهيلات المقترحة من قبل دوائر تنمية الأعمال والمعروضة على إدارة المخاطر ورفع التوصيات المناسبة وبما يكفل الحد من المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن يتعرض لها البنك ومراجعة وتحديث كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بمخاطر الائتمان وبما يتواءم مع تعليمات الجهات الرقابية.

المخاطر التشغيلية

ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، ركزت المخاطر التشغيلية جهودها لدى البنك في التعرف، التقييم، المراجعة، والمراقبة المستمرة للمخاطر ومحاولة التخفيف من حدة المخاطر والاستمرار في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية CRSA من خلال تطبيق النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية، فقد تم خلال العام تنفيذ استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل البنك وسط التحول التكنولوجي والرقمي ضمن إطار الخطة الاستراتيجية للبنك، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية ضمن حدود المخاطر المقبولة. وتم العمل على تحسين آلية ورش عمل التقييم الذاتي للضوابط والمخاطر التشغيلية CRSA، من خلال تنفيذ منهجيات تفاعلية، وتسهيل عملية تحديد المخاطر الشاملة وتحليلها ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتخفيف منها، مما أدى إلى خلق ثقافة أكثر مشاركة واستباقية لإدارة المخاطر داخل البنك. حيث تم تحسين آلية إدارة الأحداث التشغيلية من خلال وضع مبادئ توجيهية مبسطة، الأمر الذي يتيح التحديد السريع للأسباب الفعلية وتحليلها لضمان عدم تكرارها، وبالتالي تقليل الوقت اللازم للعملية وتعزيز المرونة التشغيلية الشاملة.

وقامت الدائرة على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية من خلال حملات توعوية مستهدفة لضمان زيادة مستويات الوعي بالمخاطر داخل البنك والشركات التابعة. كما واستمرت الدائرة بمراجعة الضوابط الرقابية الخاصة بالفجوات الرقابية (Control GAP %)، وذلك من خلال دراسة فحوصات الالتزام الدورية للإجراءات الرقابية التي تقوم بها المراكز التنظيمية وتطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية لدى البنك (Key Risk Indicators) على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة، باعتبارها نظام إنذار مبكر.

المخاطر السوقية وتطبيقات بازل

ضمن إطار ادارة المخاطر، تقوم دائرة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل بتحديد الإطار العام للتعرف وقياس وضبط المخاطر السوقية وفقاً للسياسات المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية، ومن خلال إعداد التقارير اليومية والشهرية والسنوية المختلفة، بالإضافة إلى إعداد الدراسات التحليلية المختلفة سواء المتعلقة بالقطاع المصرفي

أو المطلوبة من إدارة البنك، ومن ثم تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بهذا الخصوص التي تدعم وتساعد في عملية اتخاذ القرار السليم من قبل البنك، وذلك ضمن نطاق الحرص الدائم على التواؤم مع متطلبات لجنة بازل.

وقد تم خلال عام 2023 العمل على تحديث كافة السياسات المرتبطة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل وبما يلبي التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية تحديث إجراءات العمل المختلفة ذات العلاقة بالمخاطر السوقية وتطبيقات بازل، بما يعكس أفضل الممارسات بهذا الخصوص. وقامت الدائرة بتلبية متطلبات أتمتة نموذج احتساب نسبة كفاية راس المال (CAR Module) بما يلبي متطلبات البنك المركزي واحتياجات البنك والإدارة التنفيذية، حيث يعتبر هذا النموذج جزء مهم وأساسي من تطبيق مشروع نظام الموجودات والمطلوبات (ALM System)، ومن المتوقع الانتهاء وإطلاق النموذج الخاص باحتساب نسبة كفاية رأس المال في بداية الربع الأول من العام 2024.

وفور إنجاز البنك صفقة الاستحواذ على مصرف بغداد، قامت الدائرة بالتطوير على التقارير الصادرة من قبلها وتم تضمينها ما يخص أداء مصرف بغداد.

الاستراتيجية والتسويق

قامت دائرة الاستراتيجية بمتابعة سير المبادرات الاستراتيجية المخطط لها خلال العام 2023 ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية ورفع التقارير الربعية للإدارة. كما قامت الدائرة خلال العام على مراجعة الخطط الاستراتيجية على مستوى كافة دوائر البنك، حيث تم مراجعة أهداف الدوائر الاستراتيجية والمبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية بحيث تتماشى مع استراتيجية البنك الخمسية والاستفادة من الفرص المتاحة في ظل التطورات في مجال الرقمنة والتكنولوجيا وإصدار التقارير الشهرية والربعية للدوائر حيث تم إنجاز 61 مبادرة منذ وضع الخطة الخمسية في عام 2021 وحتى نهاية العام 2023 والتي بلغت نسبة إنجاز المبادرات التي تم العمل عليها 93%.

عدد المبادرات الإستراتيجية نهاية العام 2021-2023	نسبة الإنجاز
61 مبادرة	93%

كما قامت دائرة التسويق بإطلاق العديد من الحملات الإعلانية لعام 2023، بحيث تميزت هذه الحملات الإعلانية بالإبداع والبساطة، واختلفت أفكارها وقنواتها التسويقية بإختلاف أهدافها.

حيث تمثلت أهم إنجازات دائرة التسويق لعام 2023 بإطلاقها عدة حملات إعلانية خاصة بمنتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة من منتج سيدات الأعمال ومنتج القطاع السياحي وبرنامج تمويل المشاريع الناشئة والذي تم إطلاقها بالتعاون مع مؤسسة ضمان القروض، إضافةً إلى ذلك تم إطلاق الحملة الترويجية الخاصة بمنصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة SME Portal والذي تم تطويرها لتلبية عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وتلبية احتياجاتهم الغير مالية.

كما وتم إطلاق عدة حملات للأفراد منها الحملة الإعلانية الخاصة بخدمة ماسا – المساعد الشخصي المبتكر وحملة ماستركارد الخاصة بالبطاقات المدفوعة مسبقاً، والتي تؤهل العملاء للدخول للسحب اليومي على IPhone 14 ، بالإضافة إلى إطلاق حملات تسويقية على وسائل التواصل الإجتماعي تخص خدمة ويسترن يونيون الرقمية والحملات التسويقية الخاصة بحلول فصل الشتاء وبدء الفصل الدراسي في المدارس والجامعات والذي تضمن حملة التقسيط وبفائدة 0%على فترات زمنية معينة عند استخدام البطاقات الائتمانية، وإلى جانب ذلك تم إعداد مواد إعلانية تخص برامج التأمين المختلفة والمتوفرة في البنك.

وتم العمل خلال العام على إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للبنك بحلته الجديدة وبتصاميم عصرية ومبتكرة وبمواصفات حديثة، حيث تم تطويره وفقاً لأحدث معايير التكنولوجيا.

أما دائرة تجربة العملاء Customer Experience CX ، وهي دائرة تم إنشائها حديثا بهدف تحسين رحلة العميل من خلال إدارة وتقديم تجربة عملاء متوافقة وشاملة عالية المستوى عبر جميع قنوات البنك، فقد أطلقت الدائرة مبادرة (Customer Experience Leader) التي تهدف إلى تقدير وتحفيز موظفي الفروع الذين يسهمون بشكل كبير في تحقيق تجربة العملاء الرائعة في خطوة ملموسة نحو تحسين تجربة العملاء وتعزيز روح العمل الإيجابية بين الفروع.

وقامت الدائرة خلال العام بعقد جلسات تدريبية لموظفي الفروع حول أهمية تجربة العملاء وأسس ومعايير التميز بالخدمة. وقامت الدائرة أيضا بزيارات رقابية رسمية إلى فروع البنك وإعداد التقارير والتوصيات اللازمة. كما أجرت الدائرة دراسات استبيانية لرضا العملاء من قطاعات التجزئة المصرفية والشركات وعملاء البنكية الخاصة لقياس مستوى رضا العملاء عن منتجات وخدمات البنك وتجاربهم مع القنوات الرقمية المختلفة. وقامت الدائرة وبشكل دوري بإجراء تمارين تدقيق الخدمة، أحدها هو مراقبة الكاميرا حيث يتم مراقبة عدد من الفروع شهريا وفقًا لمعايير خدمة العملاء. بالإضافة إلى مراقبة جودة خدمة مركز الاتصال المباشر ومقسم الإدارة العامة من خلال المكالمات المسجلة والتي يتم مراقبتها شهريًا. كما وقدمت الدائرة دراسة من خلال المتسوق الخفي تبين مستوى الخدمة لدى فروع البنك عن طريق شركة دراسات وأبحاث مختصة لضمان موضوعية نتائج الدراسة. كما عملت الدائرة بشكل متواصل وبالتعاون مع الإدارات الأخرى على تطوير وتحسين أي إجراءات داخلية تؤثر على تجربة العميل.

كما قام البنك خلال العام 2023 بتأسيس دائرة الاستدامة لضمان تطبيق النهج الاستراتيجي والذي تبناه البنك ومنذ تأسيسه لتحقيق أعلى معايير الاستدامة من خلال أنشطته وعملياته والتي تعكس التزامه بأن يكون «أكثر من بنك»، والذي يتمحور حول خمسة محاور رئيسة، وهي: ممارسات الأعمال المسؤولة ، تمكين الموارد البشرية، تمكين المجتمع، إشراك العملاء، وتحسين الأداء البيئي وإدارة الانبعاثات.

عمل البنك خلال العام على تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية لتعزيز مشاريعه التجارية، وتقديم قيمة طويلة الأمد لمساهميه، حيث أن مراعاة التحليلات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، يساهم في تعزيز العوائد المعدلة حسب المخاطر، وإعلام العملاء بشكل أفضل بالمخاطر والفرص الناتجة عن أنشطتهم، واتخذ البنك خلال العام خطوة مهمة نحو تعزيز جهود الاستدامة من خلال تطوير نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS) لإجراء تقييم للعوامل البيئية والاجتماعية لمحفظة الإقراض والاستثمار لديه، والذي مكن البنك من إدارة المخاطر بشكل أفضل وتحديد الفرص لتعزيز الاستدامة.

كما ويتبنى البنك معايير إعداد تقارير الاستدامة و التي تم إطلاقها من قبل المبادرة العالمية لاعداد التقارير (GRI)، وهي المبادئ الأكثر استخداماً على الصعيد العالمي في إعداد تقارير الاستدامة، حيث يلتزم البنك بإصدار تقرير الاستدامة بشكل سنوي واستخدامه كمنصة للتواصل مع الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة عن إنجازات الاستدامة وأثرها على المجتمع المحلي والعالمي، حيث يقوم البنك من خلال إصدار تقارير الاستدامة بقياس أدائه بشكل أفضل وبالتالي يتمكن البنك من إدارة التغيير بشكل أكثر فعالية وفقاً لأفضل ممارسات الاستدامة العالمية.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

قام البنك خلال عام 2023 بتكثيف جهوده وزيادة أعداد المشاريع المعنية بخدمة المجتمع المحلي وذلك ضمن برامج المسؤولية المجتمعية في البنك والتي تعد عنصراً هاماً وجزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه قضايا المجتمع، كما يمثل هذا الالتزام أحد الأسس الهامة لاستراتيجيته المبنية على تحقيق التوازن ما بين النظام الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، كي يترجم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDG) بهدف تعزيز مكانة البنك الرائدة، ومشاركة قيمه مع أصحاب المصلحة، وتقليل المخاطر الإستراتيجية والتشغيلية ومخاطر السمعة.

ويسعى البنك باستمرار إلى تطوير مسؤوليته الاجتماعية لتقديم الأفضل وتعزيز وتفعيل دوره الاجتماعي بما يقدمه من أنشطة وبرامج من خلال علاقاته المتميزة مع مختلف القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي بالمملكة، من خلال إقامة العديد من المبادرات التي تخدم وتساند الجهود المبذولة لمواجهة التحديات، والتحفيز على تنمية المجتمع المحلي بكافة أطيافه، وإحداث التغيير الإيجابي من خلال التركيز على التنوع والشمول والاستدامة في أنشطته وفي مختلف المجالات.

حيث أولى البنك جل اهتمامه خلال العام 2023 بما يخص قضايا الفقر والتعليم، ودعم المؤسسات الوطنية العاملة في المملكة، بالإضافة للجوانب الأخرى كالبيئة، تمكين المرأة، الرياضة، الصحة، والعديد من المجالات.

ويؤكد البنك على أهمية إشراك موظفيه في جميع الأنشطة التطوعية والذي يأتي من باب رغبة الإدارة في تعزيز ثقافة العمل التطوعي وتحفيز الموظفين على خدمة المجتمع حيث شارك ما يقارب 600 موظف بنسبة 57.25% منهم إناث.

نسبة النمو في مجال المسؤولية المجتمعية...

ازدادات أعداد المشاريع في البنك التي تغطي عدة جوانب ومجالات للمسؤولية المجتمعية في عام 2023 بنسبة 32.16% عن عام 2022 بمعدل 78% مشروع في عمان و 22% في مختلف محافظات المملكة .

عدد المشاريع المجتمعية

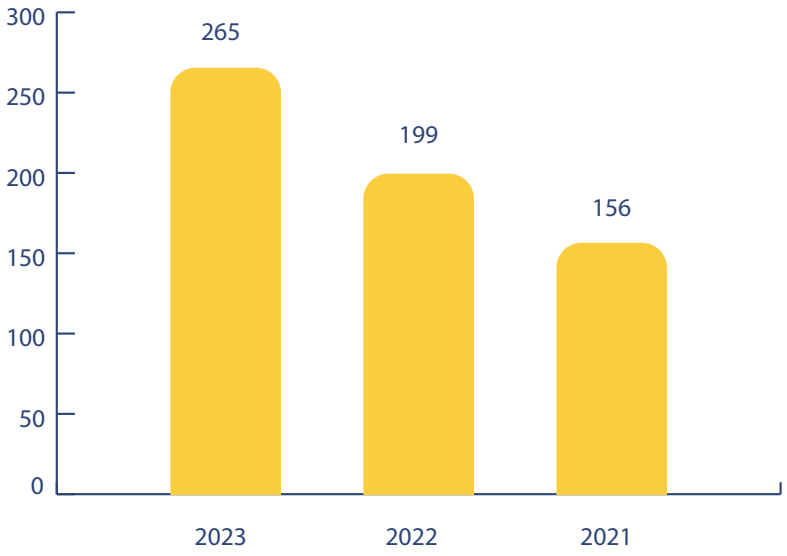

مبلغ المساهمة في المشاريع المجتمعية (بالدينار الأردني)

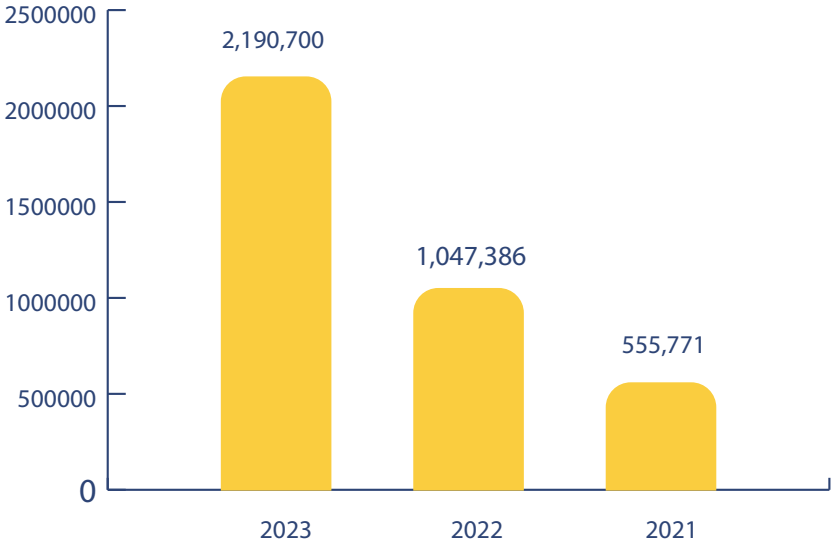

الفقـــر:

قام البنك خلال العام 2023 بالتركيز على تقديم الدعم والرعاية لأحد أهم وأبرز أهداف التنمية المستدامة ألا وهو الفقر، حيث حرص على تقديم الدعم والمساندة للعديد من المؤسسات الوطنية والهيئات والجمعيات الخيرية العاملة بهدف تحسين سبل العيش الكريم وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، لتحقيق الحماية الاجتماعية ومتابعة استدامتها من خلال عقد شراكات جديدة من ضمنها مطعم عزوتي حيث كان البنك الأول والوحيد الذي قدم الدعم المادي والمعنوي من خلال تغطية ما يقارب 3,000 وجبة شهرياً من خلال تطوع موظفينا بشكل شهري، مع استمرار تقديم الدعم السنوي للصندوق الأردني الهاشمي «حملة البر والإحسان»، والهيئة الخيرية الهاشمية، وكذلك مبرة أم الحسين للأيتام التي تعود منافعها على أطفال المبرة، وعدد من الجمعيات الخيرية العاملة في عمان والمحافظات، كما استمر البنك خلال العام بكفالته السنوية للمنزل التابع لقرى الأطفال (SOS) الأردنية في مدينة إربد.

التعلـيم :

باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية لبناء جيل منتج وواعي، وخاصة فئة الشباب، واصل البنك دوره واهتمامه بقطاع التعليم من خلال إطلاق برنامج «إسأل الخبير المالي والبنكي» مع مؤسسة إنجاز الذي سيتم تنفيذه في 10 جامعات أردنية في كافة محافظات المملكة، بالإضافة لكونه عضواً في مجلس أمناء مؤسسة إنجاز. وتأكيداً على اهتمامه بقطاع التعليم وخدماته بشكل عام والتعليم الرقمي بشكل خاص، قام البنك بدعم هذه المنصة الرقمية الخاصة بتطوير ريادة الأعمال والتي أطلق عليها اسم Entreviable، ويعد البنك من أوائل البنوك المستثمرة والداعمة والممولة للشركات والمشاريع الريادية في الأردن، خصوصاً برامج التطوير والتدريب الغير تقليدية التي تدعم مبادرات فئة الشباب، إضافةً إلى توفير برامج تمويلية ميسرة لهم، مع الاستمرار بتجديد شراكته السنوية لبرنامج التعليم الجامعي الذي تديره مؤسسة «صندوق الأمان لمستقبل الأيتام»، إضافة لتقديم مساعدات مالية مباشرة لعدد من الطلبة المتفوقين الغير مقتدرين مالياً من خلال تحمل تكاليف دراسة 59 طالب جامعي. كما قام بمواصلة دعمه لمؤسسة إيليا نقل التي توفر فرص للشباب وتمكنهم من إنهاء تعليمهم العالي أو المهني .

هذا وتابع البنك تقديم الدعم السنوي لصندوق « البنك الأردني الكويتي» الذي تم انشاؤه في مركز الحسين خلال العام الماضي، وتخصيصه لبرنامج المنح الدراسية التابعة للمركز بهدف تغطية تكاليف التعليم الجامعي لطلبة الثانوية العامة ممن يتلقون العلاج في مركز الحسين للسرطان. كما قدم البنك الدعم لحفل تكريم أوائل الثانوية العامة.

الصحــة:

ساهم البنك خلال العام 2023 بالعديد من الأنشطة الخاصة بدعم ورعاية القطاع الصحي باعتباره على رأس

أولوياته وضمن أهدافه.

حيث شارك موظفو البنك خلال العام في حملتين للتبرع بالدم والتي نظمهما بالتعاون مع بنك الدم الوطني، لتقديم الدعم للمرضى والمحتاجين للدم من أبناء المجتمع الأردني، كما تم تنفيذ حملة تبرع خاصة بأهلنا وأخوتنا في قطاع غزة والتي شارك فيها ما يقارب 100 موظف.

كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في كل عام في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه للمركز.

استمر البنك خلال العام في مساندة المؤسسات والهيئات المعنية بالرعاية الطبية، حيث قدم دعمه السنوي «للجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني» و«جمعية الأسرة البيضاء» بالإضافة إلى تقديم جهاز التراساوند لعيادة محافظة العاصمة عمان التابعة للجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة.

بالإضافة إلى دعم المساواة في الحقوق وزيادة الوعي لمن هم بأمس الحاجة للمساعدات الطبية، فقد قام البنك بتقديم دعم لجمعية «هدية الحياة–عمان» لتغطية تكاليف إجراء عمليات قلب مفتوح للأطفال الذين يعانون من مشاكل خَلقية من سن 1 إلى 18 سنة، مع تقديم الدعم للمؤتمرات الصحية التوعوية من ضمنها المؤتمر الطبي الدولي الخامس لنقابة الأطباء ومؤتمر مجلس اعتماد المؤسسات الصحية.

الرياضة:

تابع البنك خلال العام تقديم الدعم والرعاية للمبادرات الخاصة بالرياضة والشباب، فقد قام برعاية شركة الأمل للأنشطة الرياضية بالتعاون مع منظمة Athlete Plus لكرة السلة –Scholarship Combine.

وتابع البنك إنجازاته خلال العام بتقديم الرعاية الذهبية لبطولة دل بييرو النجم العالمي الإيطالي لتأهيل لاعبين واعدين برياضة كرة القدم من المحافظات للمشاركة في بطولة أليساندرو دل بييرو في اسبانيا.

كما تبنى البنك أحد أبرز لاعبي لعبة التاكيوندوا الشاب زيد مصطفى، مع مواصلة تقديم الدعم لعدد من المبادرات الرياضية والشبابية، حيث قدم الدعم للأندية والمدارس والجامعات، ومن مبادرات البنك في هذا المجال تبنيه لفرق ببطولات كرة قدم وكرة سلة لعدة مدارس.

البيـئة :

ضمن إهتمامنا بكل مايخص البيئة والحفاظ عليها والتصدي للتحديات التي تواجهها والإلتزام بحمايتها، وحيث كان التركيز خلال العام منصباً على موضوع البيئة الخضراء بشكل عام كأحد أهداف التنمية المستدامة، فقد وقع البنك خلال عام 2023 اتفاقية تعاون مع الجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية، وقدم الدعم للجمعية الأردنية لحماية السلاحف البحرية والبرية والتي تهدف لحماية وإنقاذ السلاحف المعرضة للإنقراض، وواصل البنك العمل بتقديم الرعاية لمسابقة الملكة علياء للمسؤولية الاجتماعية السنوية التي تعنى بالثقافة البيئية، ومسابقة جمعية أصدقاء البيئة الأردنية بالإضافة لتجديد عضويته السنوية في جمعية إدامة للطاقة والمياه.

هذا وتم خلال العام افتتاح مشروع المتنزه البيئي في غابات زبود وسيل حسبان والذي جاء لتوفير أماكن مناسبة للتنزه والمحافظة على البيئة. كما قام بالتعاون مع مبادرة القافلة الخضراء بزراعة أشجار مثمرة في عدة محافظات.

ذوي الاحتياجات الخاصة :

استمر البنك بتقديم الدعم المادي والتبرعات للعديد من مؤسسات المجتمع المحلي من أندية وجمعيات الصم والمكفوفين وذوي الإحتياجات الخاصة، مع مشاركة موظفينا في حملات التثقيف المالي والتوعوية لمدارس ذوي الإحتياجات الخاصة.

واصل البنك تقديم الدعم لعدد من الجمعيات لمساعدتها على تحقيق أهدافها. حيث قدم دعما للأولمبياد الخاص الأردني لدعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تابع تقديم الدعم لجمعية الصحة النفسية ومركز بدوة للتربية الخاصة، وغيرها من الجمعيات ذات الصلة.

كما تابع دعمه لجمعية غرب إربد للتحديات الخاصة، وذلك بدعم عدة ماراثونات خلال العام وشارك فيها عدد من أبطال الجمعية واستطاعوا تحقيق المراكز متقدمة محلياً ودولياً.

هذا بالإضافة لدعم الأنشطة الرياضية للجنة البارالمبية في عدة بطولات لرفع الأثقال لذوي الإحتياجات الخاصة والذين استطاعوا تحقيق مراكز محلية وعالمية متقدمة أيضاً.

كما قام البنك بتقديم الدعم للمسابقة الإعلامية التي نظمها المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حول قضايا حقوق الأشخاص المعاقين والتي تساهم في نشر ثقافة التنوع وتعزيز إحترام الإختلاف .

جدد البنك تعاونه للسنة الرابعة مع مبادرة «العجلات الخضراء» والمتضمنة جمع الأغطية البلاستيكية وعلب الألمنيوم وإرسالها لنقاط التجميع لدى منظمي المبادرة، حيث يتم فرزها وتدويرها وتخصيص إيراداتها لإعانة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتحديداً المصابين بالشلل الدماغي، بهدف تحسين نوعية حياتهم التعليمية والعلاجية وشراء الكراسي المتحركة المخصصة لهم.

المؤتمرات والفعاليات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني :

شارك البنك خلال العام 2023 في عدد من الفعاليات التي تخص منظمات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية والمؤتمرات التي تناولت النمو الاقتصادي وتحسين مدخلات ومخرجات السوق، بالإضافة دعم المشاريع الريادية بتقديم الرعاية لعدد منها والتي تغطي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

كما قدم البنك دعماً للهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين بمناسبة ذكرى معركة الكرامة وقام بتكريم عدد من المصابين العسكريين في المعركة.

الثقافية والفنية :

استهل البنك العام 2023 بمواصلة دعمه لعدد من الأنشطة الفنية والأعمال الأدبية والبحث العلمي، من خلال تقديم الرعاية لعدد من المهرجانات والملتقيات والعروض الفنية والتراثية والمسرحية.

وضمن هذا السياق قام البنك بتقديم الرعاية لمهرجان الفحيص السنوي، وفرقة نادي الجيل الجديد للفلكلور، وتابع دعمه السنوي للمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة، ومهرجان المسرح الحر الدولي بالإضافة لرعاية عدة مسابقات ثقافية لعدد من المدارس.

.

جوائز البنك خلال العام 2023

تقديـرًا لقدراتـه الريادية وخدماتـه المصرفيـة يفخـر البنـك الأردنـي الكويتـي بسـجل حافـل مـن الجوائـز والتقديـرات العالميـة، وهـي أوسـمة اسـتحقها البنـك بإنجازاتـه المتميـزة وأدائـه الرفيـع والتزامـه العالـي. حيـث اشـتملت قائمـة الجوائـز التـي حصـل عليهـا البنـك خـلال العـام 2023 علـى:

- جائـزة «أفضـل بنـك محلـي للخدمـات البنكيـة الخاصـة فـي الأردن 2023»، مـن مجلـة يوروموني، كتقديـر عالمـي لجهـود البنـك فـي الارتقـاء بمسـتوى خدماتـه المصرفيـة المقدمـة لعمـلاء البنكيـة الخاصـة
- جائـزة «أفضـل بنـك فـي الأردن فـي مجـال المسـؤولية الاجتماعيـة لعـام 2023» مـن مجلـة (Global Banking and Finance Review) وتؤكـد هـذه الجائـزة العالميـة علـى قـدرة البنـك الأردنـي الكويتـي علـى تنفيـذ التزاماتـه تجـاه تنميـة وتطويـر المجتمـع المحلـي مـع حفاظـه علـى تحقيـق النمـو والربحيـة مـن أعمالـه المصرفيـة، وبمـا يعـزز مـن مكانتـه.
- جائـزة «Green Bond of the Year» مـن قبـل المنتـدى العالمـي لتمويـل المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة (The Global SME Finance)، وذلـك تقديـراً لجهـوده فـي تعزيـز النمـو المسـتدام مـن خـلال دمـج الاسـتراتيجيات فـي عملياتـه وخدماتـه المصرفيـة.
- جائزة أفضل بنك لتمويل المشاريع الخضراء في الأردن من مجلة (International Finance) .
- جائـزة «بنـك العـام فـي الأردن» مـن ذا بانكـر العالميـة (The Banker) التابعـة لمجموعـة الفايننشـال تايمـز العالميـة ومقرهـا لنـدن وتعـد واحـدة مـن أعـرق المجـلات المتخصصـة بالشـؤون الماليـة والمصرفيـة علـى مسـتوى العالـم.

خطة العمل
لعام 2024

استكمالاً لإنجازات البنك خلال العام 2023 وانسجاماً مع الخطة الاستراتيجية للبنك، فإن خطة العمل لعام 2024 تتلخص بما يلي:

1. تطوير قطاع المساندة والعمليات

- استمرار الجهود نحو رفع الإنتاجية والكفاءة المطلوبة للأداء الوظيفي المثالي واستكمال مشروع إعادة تقييم كافة الوظائف والأوصاف الوظيفية لتعزيز استقطاب واستبقاء الكفاءات.
- متابعة تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتوسع المستمر بما يواكب التطورات العالمية في هذا المجال، مع إعطاء الأهمية اللازمة لديمومة المركز المتقدم الذي حققه البنك في مجال استمرارية العمل والأمن السيبراني ومكافحة الاحتيال. والتوجه المدروس للحوسبة السحابية والاستمرار في تطبيق نظم أتمتة الخدمات والمنتجات ورقمنتها، وأتمتة العمليات باستخدام أحدث البرامج، بالإضافة الى متابعة تحديث قواعد البيانات وتطويرها بهدف سهولة الحصول عليها.
- ديمومة بيئة اتخاذ القرار المبني على البيانات بشكل سريع وفعال ووضع استراتيجية وحوكمة البيانات، التي من شأنها التأسيس لوضع البنية التحتية اللازمة لتحليل البيانات المتقدم والتحليل التنبؤي والذكاء الاصطناعي بالاستفادة من البيانات.
- المساهمة الفاعلة في ديمومة المركز المتقدم الذي حققه البنك في مجال الاستدامة، بالاستمرار في التوسع باستخدام الطاقة النظيفة، وبيئة العمل الخضراء، والاستمرار في تحديث الفروع بما يخدم تجربة عملاء فريدة، وتحديث بيئة العمل بما يقدم بيئة عمل عصرية وصحية، وضع الخطط اللازمة لمعالجة محفظة العقارات المستملكة.
- الاستمرار في تطوير العمليات المصرفية، بما يخدم ترشيد مدد تنفيذ العمليات ورفع كفاءتها، وتطوير إدارة النقد بما يواكب أفضل الممارسات العالمية.

2. تطوير قطاع الأعمال (المنتجات والخدمات)

- مواصلة المسيرة نحو التحول الرقمي وتحسين تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات عبر مختلف القنوات الرقمية والذي يشمل تطلعات مستقبلية من خلال التطوير على الخدمات الحالية وإضافة خدمات جديدة مع العمل لتطوير المنتجات القائمة وطرح منتجات جديدة لتحقيق التنافسية في السوق المصرفي.
- تقديم العديد من خدمات التكنولوجيا المالية الجديدة لبناء منظومة حيوية وديناميكية للتكنولوجيا المالية في الأردن، ودفع الإبداع والابتكار وخلق فرص العمل وتحقيق الكفاءة المالية للأفراد والشركات وتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء البلاد.
- الاستمرار في عملية دمج الفروع والتوسع في مناطق جغرافية متعددة لخدمة اكبر عدد ممكن من العملاء وتلبية احتياجاتهم في كل وقت وكل مكان والتركيز على مفهوم تقديم الخدمات الاستشارية الرقمية. كما نسعى إلى التوسع في شبكة الصرافات الالية والصرافات الالية التفاعلية وتحديث نظام ادارة الصرافات الالية والصرافات الالية التفاعلية من خلال اضافة خدمات رقمية جديدة.
- إطلاق دائرة الخزينة والعلاقات الدولية خدمات جديدة والعمل على تسويق خدمات الدائرة الإستثمارية والإستشارية للعملاء من الأفراد والشركات، وتوفير حلول مناسبة للتحوط من المخاطر المتعلقة بأعمالهم مع التركيز على تنمية محفظة تمويل التجارة الخارجية Trade Finance للبنك من خلال إستقطاب تعاملات المؤسسات المالية في مختلف دول العالم في الإعتمادات والكفالات الواردة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على البنوك العراقية من خلال تواجدنا في السوق العراقي عبر مصرف بغداد.

- تنمية محفظة تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة SME وتعزيز وتكثيف الجهود لدعم هذا القطاع حيث سيتم إطلاق منصة الكترونية لتمويل سلاسل التوريد (Supply Chain Finance) بغرض تعزيز الدفقات النقدية لهذه الشركات.
- إيجاد منتجات جديدة تتناسب مع نشاط وأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الشركات الناشئة، بالإضافة للمنتجات المتعلقة بدعم وتمكين المرأة والإشتمال المالي. وتعزيز المنتجات الخاصة بالتمويل الأخضر ضمن توجهات البنك ومتابعةً لمسيرته الرائدة في مجال التمويل الأخضر والتمويل المستدام.
- تعزيز الشراكات مع الجهات الممولة المحلية والدولية بهدف خفض مخاطر المحفظة الإئتمانية والتي من شأنها تعزيز عمليات التمويل وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والجهات التي تعنى بتوجيه نشاطها نحو الإستدامة البيئية.
- مواصلة تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية والإستثمارية الخاصة التي تلبي أهداف وتطلعات العملاء ذوي الملاءة المالية العالية.
- زيادة آفاق التعاون مع مصرف بغداد لتوفير فرص إستثمارية و مصرفية مميزة لعملائه من ذوي الملاءة المالية العالية المقيمين في العراق والأردن بما يتعلق بالخدمات البنكية الخاصة.

3. المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

- الاستمرار في دعم مبادرات التنمية المحلية والوطنية حسب استراتيجية المسؤولية الاجتماعية المتبعة لدى البنك، مما يعزز دوره الرائد في خدمة المجتمع المحلي والتي تهدف الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل المبادرات التي تعنى بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وبما يتوافق مع معايير تحقيق الاستدامة.

4. البيئة الرقابية

- استكمال عملية أتمتة أعمال إدارة المخاطر المتعلقة بإدارة المخاطر السوقية وتطبيقات بازل من خلال تطبيق نظام شامل لإدارة الموجودات والمطلوبات ALM.
- استكمال تطبيق تعليمات الأمن السيبراني الجديدة والتكيف مع المخاطر السيبرانية وتطبيق الأسس والضوابط والتدابير المتعلقة بها تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات العالمية بهذا الخصوص.
- الاستمرار بمتابعة كافة التشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية والمشاريع المرتبطة بتلك التشريعات بما يضمن التزام البنك بتطبيقها ضمن المُدد المُحددة من الجهات الرقابية محلياً ودولياً.
- التوسع في أعمال التدقيق المستمر والاعتماد بصورة أكبر على تحليل البيانات في أعمالها، بالإضافة إلى تقديم الدعم والقيام بدور استشاري لإدارة التدقيق الداخلي في مصرف بغداد.

5. الشركاء والحلفاء والشركات التابعة:

إن البنك الأردني الكويتي هو عضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت، مما يتيح للبنك الاستفادة من علاقات الشراكة والتعاون القائمة مع شركات المجموعة وذراعها المصرفي لتقديم خدماته وخلق فرص استثمارية في عدة بلدان من خلال شركات المجموعة، كما يمتلك البنك عدد من الشركات التابعة و يمتلك عدة استثمارات استراتيجية.

ولتعظيم استفادة البنك من الشركات التابعة والحليفة من خلال تقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المشتركة للعملاء وتحقيق أفضل العوائد للمساهمين، فيما يلي نبذة عن خطة الشركات التابعة للبنك:

- **مصرف بغداد:** يعتبر مصرف بغداد من أكبر البنوك التجارية في العراق، حيث يقدم الحلول المصرفية لكافة شرائح العملاء من الأفراد والشركات. وسيتم التركيز على تطوير قطاع خدمات المساندة والعمليات وقطاع الأعمال وتشمل العملية تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.
- **الشركة المتحدة للاستثمارات المالية:** قامت الشركة المتحدة خلال الفترة الماضية بعدة عمليات استحواذ على شركات وساطة مالية للعمل على زيادة حجم الأعمال والتنوع في العمليات التي تقدمها للعملاء سواء على المستوى المحلي أو العالمي، حيث تمتلك الشركة العديد من الرخص التي تمكنها من العمل في الأسواق المحلية والعالمية بالإضافة الى تقديم الاستشارات المالية. سيتم التركيز خلال العام القادم على دمج كافة الشركات التي تم الاستحواذ عليها لزيادة الفعالية وتنمية حصتها في السوق ومواصلة تعزيز حصتها السوقية والتطوير على الخدمات المقدمة لعملاءها.
- **شركة إجارة للتأجير التمويلي:** التركيز على زيادة الحصة السوقية في السوق المحلي والأسواق الإقليمية من خلال التعاون مع الشركات التابعة للبنك.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة والايضاحات المرفقة بها للعام 2023

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الـرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي ("البنك") وشركاته التابعة (معا "المجموعة") كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، وأدائهم المالي الموحد وتدفقاتهم النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية ومعلومات توضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير مبينة في فقرة *مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة* من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة	
	- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، بعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة الى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، آخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

برايس وترهاوس كوبرز "الأردن" جبل عمان، الدوار الثالث – ١٤ شارع هزاع المجالي، ص.ب ٥١٧٥، عمان ١١١٨٣ الأردن
هاتف: ٥٥٠٠١٣٠٠ ٦ (٩٦٢+)، فاكس: ٤٦١٠٨٨٠ ٦ (٩٦٢+)، www.pwc.com/middle-east

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة *(تابع)*

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي اعتبرناها، وفقا لحكمنا وتقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأيا منفصلا حول هذه الأمور.

أمور التدقيق الهامة	كيف قمنا بالاستجابة لأمور التدقيق الهامة
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) "الأدوات المالية" المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. كما تمارس المجموعة أحكاما هامة وتضع عددا من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل. وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاما حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني في الإيضاحات رقم (٢و٣) حول هذه القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالفروقات بين المعيار الدولي رقم (٩) كما هو واجب التطبيق وما تم تطبيقه وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص ومعلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المطبقة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاما هامة وتضع عددا من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة والقيمة المتوقعة من الضمانات المقابلة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣: ➢ قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ اختبرنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ قمنا باختيار عينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل. ➢ قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني. - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة. - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. - إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدني في كل مرحلة. ➢ وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناء على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات.

	➢ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧). ➢ قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقا للتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) والتأكد من أن البنك قام بتسجيل أيهما أشد وفقا لكل مرحلة. ➢ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع معايير التقارير المالية الدولية رقم (٧) ورقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال ودقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة يتم إدراج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك بقيمة التملك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي على أسس وطرق معتمدة بموجب متطلبات معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، ويتم قيد أي تدني في قيمتها اعتمادا على تقييمات عقارية حديثة معتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين. نظرا لأهمية هذه التقديرات والفرضيات المعتمدة في تقدير القيمة العادلة فأنها تعتبر أحد المخاطر الهامة والتي قد تؤدي لخطأ جوهري في القوائم المالية الموحدة والتي قد تنشأ من عدم دقة التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وأي تدني ناتج عن انخفاضها. كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٣) حول القوائم المالية الموحدة، فقد بلغت قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بمبلغ ١٠٢,٨٣٨,٤٢٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣.	لقد قمنا باتباع الإجراءات التالية لتقييم معقولية تقدير الإدارة للقيمة العادلة وأي تدني في القيمة: - تقييم منهجية الإدارة في تقدير القيمة العادلة للموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة. - مراجعة تقارير المخمنين العقاريين المكلفين من الإدارة لتقييم تلك العقارات. - تقييم استقلالية وخبرة هؤلاء المخمنين التي قامت الإدارة بتعيينهم لتقييم العقارات. - مقارنة أسعار البيع الفعلية مع القيمة الدفترية للعقارات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣. - إعادة احتساب قيمة التدني على هذه الموجودات والتي تمثل الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية ولكل من هذه الموجودات على حدة. تقييم كفاية الإفصاح حول الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والمبينة في الإيضاح رقم (١٣).

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم نحصل عليها بعد، فإن مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث إذا كانت تتضمن أخطاء جوهرية، فانه علينا إبلاغ هذا الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤوله عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضروريا لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دائما عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقا لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقاية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جدا أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين الى رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة *(تابع)*
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المجموعة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالنيابة عن برايس وترهاوس كوبرز "الأردن"

حازم حنا صبابا
إجازة رقم (٨٠٢)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٨ شباط ٢٠٢٤

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023	2022
		دينـــار	دينـــار
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	1,072,306,647	480,714,381
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	540,276,278	123,435,953
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	24,760,478	20,958,094
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	116,223,622	94,984,592
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة بالصافي	8	2,006,746,300	1,922,640,437
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	1,122,883,189	617,988,602
ممتلكات ومعدات بالصافي	10	80,450,626	36,013,560
موجودات غير ملموسة بالصافي	11	11,907,278	7,239,008
موجودات ضريبية مؤجلة	21	58,716,359	56,299,061
موجودات أخرى	13	174,624,209	176,141,620
حق إستخدام أصول مستأجرة	12	12,559,364	10,524,060
موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	48	22,947,701	-
مجموع الموجودات		5,244,402,051	3,546,939,368
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	14	69,620,351	107,184,993
ودائع عملاء	15	3,707,096,482	2,418,672,958
تأمينات نقدية	16	139,974,833	117,926,572
أموال مقترضة	17	363,157,170	296,598,068
مخصصات متنوعة	18	20,297,592	14,454,973
أسناد قرض	19	-	11,000,000
السندات الخضراء	20	35,450,000	-
مخصص ضريبة الدخل	21	32,640,476	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	21	3,497,873	7,460,503
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	12	12,791,946	10,733,682
مطلوبات أخرى	22	114,258,915	66,567,972
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	48	18,105,050	-
مجموع المطلوبات		4,516,890,688	3,069,384,140
حقوق الملكية			
رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	23	150,000,000	150,000,000
السندات الدائمة	24	89,010,000	-
الإحتياطي القانوني	25	106,382,863	99,983,479
الإحتياطي الإختياري	25	110,944,584	122,944,584
صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة	26	20,004,022	6,887,913
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		653,467	1,050,169
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(4,079,865)	-
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	48	(1,481,196)	-
الأرباح المدورة	27	143,309,616	94,967,563
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		614,743,491	475,833,708
حقوق غير المسيطرين	2	112,767,872	1,721,520
مجموع حقوق الملكية		727,511,363	477,555,228
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		5,244,402,051	3,546,939,368

رئيس مجلس الإدارة　　الرئيس التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023	2022
		دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	29	253,022,628	166,177,421
ينزل :الفوائد المدينة	30	119,782,760	65,059,540
صافي إيرادات الفوائد		133,239,868	101,117,881
صافي إيرادات العمولات	31	87,087,145	10,251,876
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		220,327,013	111,369,757
أرباح عملات أجنبية	32	31,604,453	3,714,769
ارباح بيع اسهم شركة تابعه	47	4,778,733	–
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6	3,218,682	5,004,674
أرباح بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر أدوات دين	7	–	24,581
توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	2,486,319	1,665,642
(خسائر) بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	–	(24,772)
إيرادات أخرى	33	18,995,459	17,789,164
إجمالي الدخل		281,410,659	139,543,815
نفقات الموظفين	34	48,714,124	33,319,751
إستهلاكات وإطفاءات	10 و11	6,823,512	4,793,384
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – تسهيلات الإئتمانية المباشرة	8	37,745,343	29,474,218
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – تسهيلات غير مباشرة	46	3,580,797	4,103,241
مخصص (المسترد من) خسائر إئتمانية متوقعة – بنوك ومؤسسات مالية	5	3,633,506	(2,095,550)
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة – بنوك مركزية	4	18,926,243	–
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة – إستثمارات	7 و 9	659,090	1,512,332
مخصصات متنوعة	18	4,603,216	2,388,444
مصاريف أخرى	35	50,565,786	39,161,681
إجمالي المصروفات		175,251,617	112,657,501
أرباح ناتجة أثر صفقات الإستحواذ	47	15,492,283	458,225
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		121,651,325	27,344,539
ينزل : مصروف ضريبة الدخل	21	31,614,643	8,610,164
الربح للسنة		90,036,682	18,734,375
يعود الى:			
مساهمي البنك		59,108,014	18,682,115
حقوق غير المسيطرين		30,928,668	52,260
		دينار/سهم	دينار/سهم
حصة السهم الأساسية والمخفضة من الربح العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض):	36	0.394	0.125

رئيس مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة	90,036,682	18,734,375
بنود الدخل الشامل الآخر		
بنود قابلة للتحويل لاحقا لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة – أدوات الدين	7,321,115	(3,081,994)
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:		
صافي التغير في إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة – أدوات الملكية	5,794,994	2,805,445
(خسائر)أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	(396,702)	491,248
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(7,291,432)	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	95,464,657	18,949,074
يعود الى:		
مساهمي البنك	67,747,556	18,937,360
حقوق غير المسيطرين	27,717,101	11,714

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

البيـــــــــــــــان	إيضاح	رأس المال المصرح والمكتتب به والمدفوع	السندات الدائمة	إحتياطيـــات قانونـي	إحتيـاري	تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة	أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	فروقات ترجمة عملات أجنبية	حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	الأربـاح مـدورة	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	مجموع حقوق الملكية
		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2023								-					
الرصيد في بداية السنة		150,000,000	-	99,983,479	122,944,584	6,887,913	1,050,169	-	-	94,967,563	475,833,708	1,721,520	477,555,228
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	59,108,014	59,108,014	30,928,668	90,036,682
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	-	13,116,109	-	-	-	-	13,116,109		13,116,109
فروقات ترجمة عملات أجنبية		-	-	-	-	-	-	(4,079,865)	-	-	(4,079,865)	(3,211,567)	(7,291,432)
خسائر إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	-	(396,702)	-	-	-	(396,702)	-	(396,702)
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	-	13,116,109	(396,702)	(4,079,865)	-	59,108,014	67,747,556	27,717,101	95,464,657
حقوق غير المسيطرين نتيجة الاستحواذ		-	-	-	-		-		-	-	-	88,054,613	88,054,613
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع		-	-	-	-	-	-	-	(1,481,196)	-	(1,481,196)	-	(1,481,196)
اصدار سندات دائمة		-	89,010,000	-	-	-	-	-	-	-	89,010,000	-	89,010,000
فوائد مدينة السندات الدائمة	23	-	-		-	-	-	-	-	(4,366,577)	(4,366,577)	-	(4,366,577)
المحول إلى الإحتياطيات	24	-	-	6,399,384	-	-	-	-	-	(6,399,384)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية – إيضاح 28	28	-	-	-	(12,000,000)	-	-	-	-		(12,000,000)	(4,725,362)	(16,725,362)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023		150,000,000	89,010,000	106,382,863	110,944,584	20,004,022	653,467	(4,079,865)	(1,481,196)	143,309,616	614,743,491	112,767,872	727,511,363
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2022													
الرصيد في بداية السنة		150,000,000	-	97,254,251	133,444,584	7,044,559	558,921	-	-	79,094,033	467,396,348	277,710	467,674,058
الربح للسنة		-	-	-	-	-	-	-	-	18,682,115	18,682,115	52,260	18,734,375
صافي التغيرفي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بعد الضريبة		-	-	-	-	(236,003)	-	-	-	-	(236,003)	(40,546)	(276,549)
أرباح إكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة		-	-	-	-	-	491,248	-	-	-	491,248	-	491,248
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	-	(236,003)	491,248	-	-	18,682,115	18,937,360	11,714	18,949,074
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		-	-	-	-	79,357	-	-	-	(79,357)	-	-	-
التغير في نسبة غير المسيطرين نتيجة رفع رأس مال شركة تابعة		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,432,096	1,432,096
المحول إلى الإحتياطيات	25	-	-	2,729,228	-	-	-	-	-	(2,729,228)	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية – إيضاح 28	28	-	-	-	(10,500,000)	-	-	-	-	-	(10,500,000)	-	(10,500,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2022		150,000,000	-	99,983,479	122,944,584	6,887,913	1,050,169	-	-	94,967,563	475,833,708	1,721,520	477,555,228

* من أصل الأرباح المدورة مبلغ 58,716,360 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 56,299,061 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

* يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 وكما في 31 كانون الأول 2022، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) المبكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.

– بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 13/2018 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) حيث تم استغلال الاحتياطي بشكل كامل.

– يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023	2022
		دينـــار	دينـــار
الأنشطة التشغيلية:			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل		121,651,325	27,344,539
تعديلات :			
إستهلاكات وإطفاءات	10 و11	6,823,512	4,793,384
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات مباشرة	8	37,745,343	29,474,218
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه تسهيلات غير مباشرة	46	3,580,797	4,103,241
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعه بنوك	5	3,633,506	(2,095,550)
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة بنوك مركزية	4	18,926,243	–
مخصص خسائر ائتمانية متوقعه إستثمارات	7 و 9	659,090	1,512,332
صافي إيرادات الفوائد	29 و 30	(23,073,340)	(19,481,026)
مخصص تعويض نهاية الخدمة	18	3,799,994	1,788,444
مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة	18	1,293,111	600,000
مخصص خسائر ائتمانية مدينون	35	–	82,720
مخصصات إضافية – أدوات ملكية	34	700,000	3,500,000
مخصصات إضافية – أقساط مؤجلة	34	–	935,000
خسائر بيع موجودات مستملكة	34	478,945	1,015,788
(ارباح)خسائر بيع ممتلكات ومعدات	33	1,621,690	1,935
(أرباح) بيع أدوات ملكية من خلال الدخل	6	(570,243)	(56,751)
خسائر بيع أدوات دين بالكلفة المطفأة	9	–	24,772
(أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – أدوات الدين	7	–	(24,581)
(أرباح) بيع شركة تابعة	48	(4,778,733)	–
مخصصات عقارات مستملكة	34	955,919	4,625,923
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	12	3,720,522	2,924,193
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		(2,801,947)	22,076
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات		174,365,734	61,090,657
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في النقد والأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4و5و6	(212,345,511)	2,334,736
(الزيادة) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	6	(3,352,171)	(16,767,795)
(الزيادة) في التسهيلات الائتمانية المباشرة	8	(121,851,206)	(264,827,843)
النقص قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة		–	10,000,000
النقص في الموجودات الأخرى	13	50,258,844	33,110,542
الزيادة (النقص) في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	14	12,000,000	(37,614,010)
الزيادة في ودائع العملاء	15	1,288,423,524	481,373,488
الزيادة في تامينات نقدية	16	22,048,261	24,847,364
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى	22	13,329,530	(9,798,182)
الزيادة في مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	48	18,105,050	–
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		1,240,982,055	283,748,957
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع	18	(1,374,366)	(970,697)
مخصص القضايا المدفوع	18	(33,713)	(4,888)
ضريبة الدخل المدفوعة	21	(20,214,364)	(10,799,674)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		1,219,359,612	271,973,698
الأنشطة الإستثمارية:			
حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	48	1,481,196	–
(الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة	9	(505,553,677)	(124,956,401)
(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	7	(11,803,931)	(18,724,707)
(الزيادة) في موجودات محتفظ بها بهدف البيع	6	(22,947,701)	–
(الزيادة) في ممتلكات و معدات والموجودات غير الملموسة	10و11	(57,550,538)	(8,531,987)
صافي (النقد المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية		(596,374,651)	(152,213,095)
الأنشطة التمويلية:			
المدفوع من التزام مقابل عقود إيجارات تشغيلية	12	(3,697,562)	(2,400,505)
الزيادة في أموال مقترضة	17	66,559,102	57,482,432
الزيادة في السندات الخضراء	20	35,450,000	–
(تسديد) اسناد قرض	19	(11,000,000)	–
إصدار السندات الدائمة	24	89,010,000	–
فوائد مدينة مقابل السندات الدائمة		(4,366,577)	–
فروقات ترجمة عملات أجنبية		(4,079,865)	–
الزيادة في حقوق غير المسيطرين	2	80,117,684	2,823,646
أرباح نقدية موزعة على المساهمين		(11,859,085)	(10,452,645)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		236,133,697	47,452,928
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		859,118,658	167,213,531
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه		2,801,947	(22,076)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		494,660,535	327,469,080
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	1,356,581,140	494,660,535

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (1) الى (49) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2023

(ا) معلومات عامة

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة (1964) ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف (5629400 6 962+) ص.ب. (9776) عمان –(11191) المملكة الأردنية الهاشمية. يبلغ رأسمال البنك الحالي المصرح به والمكتتب به والمدفوع (150) مليون دينار موزع على (150) مليون سهم ، بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه داخل المملكة وعددها (65) وخارجها وعددها (1)، ومن خلال مجموعة من شركاته التابعة التي تقوم بالأعمال المصرفية والتأجير التمويلي والوساطة المالية.أكمل البنك عمليات الاستحواذ على حصة 53.44% من رأس مال مصرف بغداد في دولة العراق خلال العام 2023.

إن البنك الأردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمه بالكامل في بورصة عمان.

إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وهي الشركة الام المالكة.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (2/2024) المنعقدة بتاريخ 12 شباط 2024 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

(2) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي أمعلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المتبعة من قبل المجموعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

2-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة (معاً» المجموعة») وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة كما يجب تطبيقها وما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

1. يتم إظهار وتصنيف بعض بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والإيضاحات التفصيلية الخاصة ببعض منها، مثل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة والارصدة مقيدة السحب والموجودات المستملكة لقاء ديون ومستويات القيمة العادلة والتصنيف القطاعي والايضاحات الخاصة بالمخاطر وغيرها ، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني وتعليماته والنماذج الاسترشادية الصادرة عنه والتي قد لا تشمل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة كتلك الواردة في معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة رقم 7 و 9 و 13.
2. يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد ، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

(أ) تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

(ب) عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.كما يقوم البنك بأخذ مخصصات إضافية لتعرضات معينة عند الحاجة.

* وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وإحتساب مخصص التدني رقم (47/2009) الصادرة بتاريخ 10 كانون الأول 2009، تم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى الفئات التالية:

أ) تسهيلات ائتمانية متدنية المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تحمل أي من الخصائص التالية:

1) الممنوحة للحكومة الأُردنية وبكفالتها، وكذلك لحكومات البلدان التي يوجد للبنوك الأُردنية فروع فيها على أن تكون هذه التسهيلات ممنوحة بنفس عملة البلد المُضيف.
2) المضمونة بتأمينات نقدية بنسبة (100%) من الرصيد القائم بأي وقت من الأوقات.

3) المكفولة بكفالة بنكية مقبولة بنسبة (100%).

ب) تسهيلات ائتمانية مقبولة المخاطر لا يتم إحتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالخصائص التالية:

1) مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية.
2) موثقة بعقود ومغطاة بضمانات مقبولة حسب الأُصول.
3) وجود مصادر جيدة للسداد.
4) حركة حساب نشطة وإنتظام السداد لأصل المبلغ والفوائد
5) إدارة كفؤة للعميل.

ج) تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة (تتطلب عناية خاصة) ويتم إحتساب مخصصات تدني عليها بنسبة تتراوح من (1.5% – 15%):

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من ما يلي:

1) وجود مستحقات لفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها.
2) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف المقرر بنسبة (10%) فأكثر ولفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم.
3) التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أُصولية.
4) التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر والتي تمت هيكلتها مرتين خلال سنة.
5) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم ولم تجدد.

هذا بالإضافة إلى شروط اخرى مذكورة بشكل تفصيلي بالتعليمات.

د) التسهيلات الائتمانية غير العاملة:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

1) مضى على إستحقاقها أو إستحقاق أحد أقساطها أو عدم إنتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين المدد التالية:

التصنيف	عدد أيام التجاوز	نسبة المخصص للسنة الأولى
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	من (90) يوم إلى (179) يوم	%25
التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها	من (180) يوم إلى (359) يوم	%50
التسهيلات الائتمانية الهالكة	من (360) يوم فأكثر	%100

2) الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10%) فأكثر ولمدة (90) يوم فأكثر.

3) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ إنتهاء سريانها مدة (90) يوم فأكثر ولم تجدد.

4) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

5) التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.

6) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوم فأكثر.

7) قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوم فأكثر.

يتم إحتساب مخصص تدني على التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات (47/2009) لهذه الفئة من التسهيلات وفقاً للنسب أعلاه ولمبلغ التسهيلات غير المغطى بضمانات مقبولة خلال السنة الأولى، بينما يتم إستكمال إحتساب المخصص للمبلغ المغطى بنسبة 25% وعلى مدار أربعة سنوات.

3. يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

4. تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

5. يتضمن بند نقد وأرصدة لدى البنك المركزي، بند متطلبات الإحتياطي النقدي والذي يمثل أرصدة مقيدة السحب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ووفقاً لتعليمات السلطة الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة.
– إن إعداد القوائم المالية الموحدة بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تمّ الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للقوائم المالية الموحدة في الإيضاح رقم (–).

2 - 2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022 بإستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه:

(أ) المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم تطبيقها من قبل المجموعة في السنة المالية التي تبدأ في في أول كانون الثاني 2023:

معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 «عقود التأمين» – صدر معيار التقارير المالية الدولية رقم 17 «عقود التأمين» في أيار 2017 ويحل محل معيار التقارير المالية الدولي رقم ٤ «عقود التأمين الصادرة». يتطلب المعيار نموذج قياس حيث تكون التقديرات في هذا النموذج معاد قياسها في كل فترة إعداد التقارير المالية. .

يتم قياس العقود باستخدام:

- التدفقات النقدية المخصومة على أساس المتوسط المرجح بالاحتمالات.
- تعديل المخاطر.
- هامش خدمة تعاقدية (CSM) يمثل الإيراد الغير مكتسب للعقد المعترف به كإيراد خلال فترة التغطية.
- يسمح المعيار بالاختيار بين الاعتراف في تغيرات معدلات الخصم إما في قائمة الدخل أو في الدخل الشامل الآخر. من المرجح أن يأثر هذا الاختيار بكيفية احتساب شركات التأمين موجوداتها المالية وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

يُسمح باتباع نهج اختياري مبسط للعقود القصيرة الأجل، والتي غالبًا ما تكون غير عقود التأمين على الحياة.

تهدف التعديلات المستهدفة التي تم إجراؤها في تموز 2020 إلى تسهيل تطبيق المعيار عن طريق تقليل تكاليف التطبيق وتسهيله على الشركات لشرح نتائج تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٧ للمستثمرين وغيرهم. أدت التعديلات أيضًا إلى تأجيل تاريخ تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 17 إلى ا كانون الثاني 2023.

أضافت التعديلات الإضافية التي تم إجراؤها في كانون الأول 2021 خيارًا انتقاليًا يسمح للمنشأة بتطبيق تصنيف اختياري في فترة المقارنة المعروضة عند التطبيق الأولي لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 17.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ليطلب من المنشآت الإفصاح عن معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية وليس عن سياساتها المحاسبية الهامة.

ويوضح كذلك أن معلومات السياسة المحاسبية غير الجوهرية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها، وإذا تم الإفصاح عنها ، فلا ينبغي أن تؤثر على معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية. لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضًا بتعديل بيان الممارسة رقم 2 الخاص بمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة «إصدار أحكام جوهرية لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية».

تعريف التقديرات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8:

يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» كيف يجب على الشركات التمييز بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية. يعتبر التمييز مهمًا ،لأن التغييرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، ولكن يتم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.

الموجودات الضريبية المؤجلة والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ، حيث تسري تلك المعايير إعتباراً من أول كانون الثاني 2023:

تتطلب التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي عند الاعتراف الأولي تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة الخاضعة للاقتطاع والخاضعة للضريبة. ستنطبق التعديلات عادةً على المعاملات مثل عقود إيجار المستأجرين والتزامات إنهاء الخدمة وستتطلب الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة إضافية.

يجب تطبيق هذا التعديل على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أول فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنشآت الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة (إلى الحد الذي يحتمل معه إمكانية استخدامها) ومطلوبات الضرائب المؤجلة في بداية أقرب فترة مقارنة لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بما يلي:

- حق استخدام الأصول والتزامات الإيجار.
- إيقاف التشغيل والاستعادة والمطلوبات المماثلة والمبالغ المقابلة المعترف بها كجزء من تكلفة الموجودات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالتأثير التراكمي لإثبات هذه التعديلات في الأرباح المدورة، أو في عنصر آخر من حقوق الملكية حسب الاقتضاء.

لم يتطرق معيار المحاسبة الدولي رقم 12 سابقًا إلى كيفية حساب الآثار الضريبية لعقود الإيجار في قائمة المركز المالي والمعاملات المماثلة، واعتبرت الأساليب المختلفة مقبولة. قد تكون بعض الشركات قد أدرجت بالفعل مثل هذه المعاملات بما يتفق مع المتطلبات الجديدة. لن تتأثر هذه الشركات بالتعديلات.

قوانين الركيزة الثانية لل (**OECD**)، حيث تسري تلك المعايير إعتباراً من أول كانون الثاني 2023:

في كانون الأول 2021، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قواعد الركيزة الثانية the Global Anti-Base Erosion Proposal, or 'GloBE' لإصلاح الشركات الدولية في تحصيل الضرائب. الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات تدخل في نطاق القواعد المطلوبة لحساب معدل الضريبة الفعلي الخاص بهم في **GloBE** لكل منطقة تعمل بها الشركة. ستكون هذه الشركات مسؤولة عن دفع ضريبة إضافية مقابل الفرق بين معدل الضريبة الفعلي الخاص بـGloBE لكل سلطة قضائية و 15% معدل الحد الأدنى. في أيار 2023، أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات ضيقة النطاق على معيار المحاسبة الدولي 12 والتي تقدم إعفاء مؤقت من متطلبات الاعتراف والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن قانون الضرائب المسن الذي يطبق القواعد النموذجية للركيزة الثانية، بما في ذلك قانون الضرائب الذي ينفذها الحد الأدنى من الضرائب الإضافية المحلية المؤهلة الموضحة في تلك القواعد.

تتطلب التعديلات أيضًا من الشركات المتضررة الكشف عن:

- حقيقة أنهم طبقوا الاستثناء على الاعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالركيزة الثانية من ضرائب الدخل
- نفقاتهم الضريبية الحالية (إن وجدت) المتعلقة بالركيزة الثانية.
- خلال الفترة ما بين صدور التشريع أو تم اصداره وأصبح التشريع ساري المفعول أو معروفًا أو معلومات يمكن تقديرها بشكل معقول من شأنها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية لفهم تعرض المنشأة للركيزة الثانية الناشئة عن هذا التشريع. إذا كانت هذه المعلومات غير معروفة أو قابلة للتقدير بشكل معقول، يتعين على المجموعة الإفصاح عن التعرض المحتمل.

** التعديلات يجب أن تطبق فوراً، وتكون خاضعة للتعديلات المحلية، وبأثر رجعي وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» ومع ذلك، فإن الإفصاحات حول ما هو معروف أو يمكن تقديره بشكل معقول حول التعرض لضرائب الدخل الخاصة بالركيزة الثانية مطلوب فقط لإعداد التقارير السنوية للفترات التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2023 أوما بعد ولا يلزم إجراؤها في التقارير المالية للفترات المرحلية المنتهية في أو قبل 31 كانون الأول 2023.

لم يكن لتطبيق المعايير أعلاه أي اثر جوهري على القوائم المالية الموحدة.

(ب) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد، حيث تسري تلك المعايير إعتباراً من أول كانون الثاني 2024:

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات – تعديلات على المعيار المحاسبي – 1 التعديلات التي تم إجراؤها على معيار المحاسبة الدولي 1 «عرض القوائم المالية» في عام 2020 أوضح أن المطلوبات يتم تصنيفها إما على أنها متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. التصنيفات لا تتأثر بتوقعات الشركة أو الأحداث بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال استلام تنازل أو خرق للعهد). كما أوضحت التعديلات ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي 1 عندما يشير إلى «تسوية» الالتزام. كان من المقرر تطبيق التعديلات اعتبارًا من 1 كانون الثاني 2022 ثم تم تأجيل تاريخ السريان لاحقًا إلى 1 كانون الثاني 2023 ثم بعد ذلك إلى 1 كانون الثاني 2024.

في تشرين الأول 2022، أجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية مزيدًا من التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ردًا على مخاوف التي أثيرت بشأن هذه التغييرات في تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

توضح التعديلات الجديدة أن اتفاقيات ترتيبات القروض لن تؤثر على تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة في تاريخ التقرير إذا كان يجب أن تمتثل الشركة فقط للعهود بعد تاريخ التقرير. ومع ذلك، إذا يجب على الشركة الامتثال للعهد سواء قبل أو في تاريخ التقرير، سيؤثر هذا على التصنيف على أنه متداول أو غير متداول، حتى لو كان اختبار الامتثال للعهد فقط بعد تاريخ التقرير.

تتطلب التعديلات إفصاحات إذا كانت المنشأة تصنف التزامًا على أنه التزام غير متداول ويخضع هذا الالتزام للتعهدات التي يجب على المنشأة الالتزام بها خلال 12 شهرًا من تاريخ التقرير. تشمل الإفصاحات ما يلي:
القيمة الدفترية للالتزام، معلومات عن العهود، الحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن الشركة قد تكون لديها صعوبة الامتثال للعهود.

يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي 8 «السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء». يتم تطبيق قواعد انتقالية خاصة إذا كانت الشركة قد تبنت في وقت مبكر تعديلات 2020 المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

التزام الإيجار في البيع وإعادة الإيجار – تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 16: في آيلول 2022، انتهى مجلس معايير المحاسبة الدولية من التعديلات ضيقة النطاق على متطلبات البيع وإعادة التأجير في معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 «عقود الإيجار» حيث شرح كيفية قيام الشركة/المجموعة بالمحاسبة عن البيع وإعادة الإيجار بعد تاريخ العملية.

تحدد التعديلات أنه عند قياس التزام الإيجار اللاحق للبيع وإعادة التأجير، يحدد البائع – المستأجر «مدفوعات الإيجار» و «مدفوعات الإيجار المراجعة» بطريقة لا تؤدي إلى اعتراف البائع – المستأجر أي مبلغ من الربح أو الخسارة يتعلق بحق الاستخدام الذي يحتفظ به. هذا يمكن أن تؤثر بشكل خاص على معاملات البيع وإعادة التأجير حيث عقد الإيجار يشمل مدفوعات متغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل.

ترتيبات تمويل الموردين% تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7)، حيث تسري تلك المعايير إعتباراً من أول كانون الثاني **2024**:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية متطلبات إفصاح جديدة حول ترتيبات تمويل الموردين («SFAs»)، بعد ردود الفعل على تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة وأبرز قرار اللجنة بشأن جدول الأعمال أن المعلومات المطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم 7 «قائمة التدفقات النقدية » ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 7 «الأدوات المالية» لعمليات الإفصاح لا ترتقي إلى مستوى تلبية احتياجات المستخدم. الهدف من الإفصاحات الجديدة هو توفير معلومات حول SFAs التي تمكن المستثمرين من تقييم التأثيرات على التزامات المنشأة والنقد التدفقات والتعرض لمخاطر السيولة. وتشمل الإفصاحات الجديدة معلومات حول ما يلي:

شروط وأحكام ترتيبات تمويل الموردين SFAs

1. القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تشكل جزءًا من اتفاقيات التمويل والبنود التي يتم عرض تلك الالتزامات فيها.

2. القيمة الدفترية للمطلوبات المالية في (ب) التي قد تلقى الموردون الدفع لها من مقدمي التمويل.

3. مدى تواريخ استحقاق السداد لكل من المطلوبات المالية التي هي جزء من ترتيبات تمويل الموردين (SFAs)، والذمم الدائنة التجارية المماثلة التي ليست جزءًا منها مثل هذه الترتيبات.

4. التغيرات غير النقدية في القيمة الدفترية للمطلوبات المالية في (ب)

5. امكانية الحصول على تسهيلات ترتيبات تمويل الموردين SFA وتركز مخاطر السيولة مع الممولين.

لقد قدم مجلس معايير المحاسبة الدولية اعفاءً خلال المرحلة الانتقالية من خلال عدم طلب معلومات مقارنة في السنة الأولى، وأيضا عدم الطلب عن الكشف عن أية ارصدة افتتاحية. علاوة على ذلك، فإن الإفصاحات المطلوبة تنطبق فقط على السنة الأولى من التطبيق. لذلك، الإفصاحات الجديدة يجب أن يتم تقديمها في القوائم المالية السنوية لنهاية السنة المالية لشهر كانون الأول 2024، ما لم يكن لدى المنشأة سنة مالية أقل من 12 شهرا.

بيع أو مساهمة الأصول بين المستثمر وشريكه أو المشروع المشترك - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 «القوائم المالية الموحدة» ومعيار المحاسبة الدولي 28 «الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة».

توضح التعديلات المعالجة المحاسبية للمبيعات أو المساهمة في الأصول بين المستثمر وشركاته الحليفة أو المشاريع المشتركة. تؤكد التعديلات أن المعالجة المحاسبية تعتمد على ما إذا كانت الأصول غير النقدية بيعت أو ساهمت في شركة حليفة أو مشروع مشترك تشكل «نشاطًا تجاريًا» (مثل المحددة في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 «مجموعات الأعمال»).

عندما تشكل الأصول غير النقدية نشاطًا تجاريًا، فسيقوم المستثمر بالاعتراف بالأرباح أو الخسائر الكاملة من بيع أو المساهمة في الأصول. إذا كانت الأصول لا تفي بتعريف الأعمال التجارية، يقوم المستثمر بالاعتراف بالربح أو الخسارة فقط في حدود حصة المستثمر الآخر في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك. تسري التعديلات بأثر مستقبلي.

*** في كانون الأول 2015، قرر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تأجيل موعد تطبيق التعديل إلى أن ينتهي المجلس الدولي لمعايير المحاسبة من مشروعه البحثي حول طريقة حقوق الملكيّة.

لا زالت الإدارة في صدد تقييم أثر هذه التعديلات الجديدة على القوائم المالية الموحدة، وفي اعتقادها أنه لن يكون هنالك أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة عند تطبيقها.

ليس هناك معايير أخرى من معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة ذات الصلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات للجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة قد تم إصدارها، ولكن لم تدخل حيز التطبيق للمرة الأولى على السنة المالية للمجموعة التي بدأت في أول كانون الثاني 2023 وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

3-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له)، وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها.
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو له الحق في القوائد المتغيرة، الناتجة من إرتباطاته مع المنشأة المستثمر بها.
- وله القدرة على إستعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال إنخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الإعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت إتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في إجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة. وبالتحديد، إن نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها أو التي تم إستبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين، يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وإن كان هذا التوزيع سيؤدي إلى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين لغير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لمالكيهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة لصافي الأصول المعترف بها. يتم إختبار القياس على أساس الإستحواذ يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة بعد الحيازة. فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعتراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية، يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم إحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الإستبعاد في قائمة الدخل بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين.

يتم إحتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة.

تعتبر القيمة العادلة للإستثمار الذي يتم الإحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعتراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار، أو تكلفة الإعتراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022 الشركات التابعة التالية:

31 كانون الأول 2023:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينـــار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية *	10,000,000	78.3	وساطة مالية وإستثمارات	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002
مصرف بغداد	162,366,412	53.44	بنك تجاري	العراق	2023

31 كانون الأول 2022:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	10,000,000	78.3	وساطة مالية	عمان	على مراحل إبتداء من العام 2002

– تم خلال الربع الثالث من العام 2022 زيادة رأس مال الشركة المتحدة للإستثمارات المالية بمبلغ 2 مليون دينار بقيمة إسمية 1 دينار لكل سهم، وقد تمت الزيادة من خلال إكتتاب خاص لغير المساهمين.

– بلغت حقوق غير المسيطرين 112,767,872 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 1,721,520 دينار كما في 31 كانون الأول وتفاصيلها كما يلي :

	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	–	1,721,520
مصرف بغداد	112,767,872	–
المجموع	112,767,872	1,721,520

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

كما تمتلك الشركة المتحدة للإستثمارات المالية الشركات التابعة التالية:

إسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينـــار	%			
الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية	530,000	100	إستشارات مالية	الأردن	2021
شركة الموارد للوساطة المالية	3,000,000	100	وساطة مالية	الأردن	2022
الشركة العربية للإستثمارات المالية	4,800,000	100	وساطة مالية	الأردن	2022

2-4 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة إقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

2-5 الأدوات المالية

الإعتراف المبدئي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الإعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الإستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الإعتراف المبدئي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول).
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الإعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند إلغاء الإعتراف من تلك الأداة.

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة بإستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الإعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) لاحقاً التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نماذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم بإختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الإعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالإختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الإستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، في الدخل الشامل الأخر .

- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات إختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرا أساسيا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معا لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الإعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الإعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للإستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لإختبار التدني.

الموجودات المالية

– تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الإعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الإعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، أخذ البنك في الإعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الإعتبار:

– الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.

– ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.

– الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

– موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

– موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع.

– موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي إعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل وإستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل .
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل . كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل .
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في إحتياطي تقييم الإستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الإعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم إقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن إستخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الإعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف («عدم التطابق المحاسبي»). يمكن إختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الإستثمار.
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق إرتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الإحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الإستثمار.

2 - 6 الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

1 - تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

يعرف البنك التعثر وآلية معالجة التعثر وفقاً لتعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9) رقم 2018/13 الصادرة في بتاريخ 2018/6/6. وقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (47/2009) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.

– وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (**90**) يوم.

– إرتفاع في درجات المخاطر عن 7–.

– التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً.

– إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).

– وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابله وفقاً للتعليمات والمعايير، وكذلك متابعته من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدولات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك.

2 - شرح مفّصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

– نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الشركات:

يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody›s، نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها بإحتمالية تعثر العميل وبما يساهم بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody›s على النماذج (Model›s) التالية لإحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

– نموذج تصنيف الشركات الكبرى.

– نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).

– نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).

– نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.

– نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من 1 (إستثنائي: شركة ذات جودة عالية جدا وبأقل المخاطر) الى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة). 7 درجات عاملة و3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم إحتسابه من خلال نظام (Moody›s) يقابله معدل إحتمالية التعثر (PD).يتم عمل تحليل مالي وغير مالي للعملاء، ويتكون هيكل التحليل المالي لنظام (Moody›s Financial Analysis Structure) Moody›s من أربعة أقسام رئيسية:

1 – الأنشطة التشغيلية (Operations):

2 – السيولة (Liquidity):

3 – هيكل رأس المال (Capital Structure):

4 – خدمة الدين (Debt Service):

يمكن عمل Override لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

– نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الإستفادة منها لغايات تقدير إحتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الإستهلاكية.

3 - الآلية المعتمدة لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم إستخدام نموذج « تحقق الخسارة» بإستخدام نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب إستخدام التقديرات والإجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الإقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم إحتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

– خسائر التدني ل ١٢ شهر: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع خلال ١٢ شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

– خسائر التدني لعمر الأداة: يتم إحتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الإستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية إحتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على إحتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الإقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر .(EAD)Exposure at Default

وفقاً لمتطلبات المعيار (٩) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (بإستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

– القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).

– أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.

– أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

– الذمم المدينة التجارية.

– التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية بإستثناء الأرصدة الجارية التي – تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والإعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4 - تعريف وآلية احتساب ومراقبة إحتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بإفتراض التعثر (LGD).

أ - إحتمال التعثر Probability of Default (PD):

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد ديونه بالكامل أو في الوقت المحدد، والذي يتم توقعه عادة من خلال تحليل قدرة العميل على سداد مديونيته وفقاً لبياناته المالية. وترتبط إحتمالية تعثر العميل بشكل عام مع المعطيات المالية مثل عدم كفاية التدفقات النقدية لخدمة الديون، إنخفاض إيرادات أو هوامش التشغيل، رافعة مالية عالية، أو إنخفاض السيولة، ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات:

– يتم إحتساب ال PD من خلال ربط التصنيفات الائتمانية ضمن التصنيف الائتماني الداخلي بدرجة تعثرهم المحددة في ال Master Scale ولكل عميل على حدا. ويتم تحويل إحتمالية التعثر من Through The Cycle (TTC) الى Point In Time، بعد أن تم عمل Calibration للتصنيف الائتماني وما يقابله من إحتمالية تعثر PD لتتناسب مع بيانات التعثر لدى البنك.

– فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد إحتمال تعثر 100%.

– الحسابات غير المصنفة داخلياً تم إفتراض درجة تصنيف 5 لها لدى البنك و 5– لدى شركة إجاره.

– تم إحتساب إحتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

يتم إحتساب إلى PD الخاص بهم إعتماداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا.

فيما يخص أدوات الدين والسوق النقدي فقد تم إعتماد التصنيف الائتماني الخارجي من قبل شركة موديز، وفي حال كانت أداة الدين لشركة غير مصنفة يتم التعامل معها كالشركات غير المصنفة، أما البنوك غير المصنفة فيتم إعتماد التصنيف الائتماني للبلد التي ينتمي له البنك وتعديله بما يتناسب مع المتانة المالية للبنك.

ب - نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر Loss Given Default (LGD) :

هي نسبة الأصول التي من المتوقع خسارتها في حال تخلف العميل عن السداد حيث تعرف هذه النسبة على مستوى التسهيل وليس مستوى العميل وتتأثر بعوامل مختلفة مثل مدى توفر الضمانات، درجة أولية السداد، أجل القرض ونوعيته. ويتم الإحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

– يتم إستخدام نظام لإحتساب LGD يعتمد على عدد من المحددات منها تصنيف العميل الائتماني، القطاع الإقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم إحتسابها بناء على المعلومات التاريخية.

– تم عمل نسب إقتطاع Hair cut للضمانات تزيد عن تلك المحددة بتعليمات البنك المركزي الأردني.

– وضع حدود دنيا Floors ل LGD تتراوح بين 0% 10%

– التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100%.

– تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تم بناء نموذج Model للإحتساب (Logistic regression model) وبإستخدام المتغيرات المستعملة بإحتساب نموذج Probability of Default.

ج - المبلغ المعرض للتعثر Exposure at Default(EAD)

يعرف المبلغ المعرض للمخاطر على أنه قيمة المديونية التي يتعرض فيها البنك لإحتمالية عدم السداد في حالة تعثر العميل، وعلى النحو التالي:

– يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وبنسبة CCF تبلغ 100% للتسهيلات غير المباشرة.

– في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثر يقسم إلى جزئين وهي الإلتزامات المستغلة والإلتزامات غير المستغلة حيث يتم إحتساب الرصيد أو السقف أيهما أعلى.

– فيما يخص التجزئة تم الإعتماد في تحديد قيمة المبلغ المعرض للتعثر بإستخدام نسبة التسهيلات التي تم سدادها تاريخياً Prepayment فيما يخص العملاء.

- محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
Stage 1: المرحلة الأولى	تتضمن التعرضات الائتمانية / أدوات الدين التي لم يحصل زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الإعتراف الأولي بالتعرض / الأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال توفرت الشروط التالية:
	مخاطر تعثر منخفضة.
	المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بإلتزاماته.
	إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الإقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بإلتزاماته (مؤشرات الإقتصاد الكلي وإختبارات الضغط).
Stage 2: المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم.
	الحسابات التي تم جدولتها سابقا.
	الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام.
	الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي 7– .
	في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك.
	الإنخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين.
	تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
Stage 3: المرحلة الثالثة	تتضمن التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريبا.
	إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
	عدم الإلتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وإرتفاع التصنيف الائتماني عن 7–.
	وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.
	بالإضافة لما ورد أعلاه فقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانيا / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الإلتزام بها أيضاً.
– يوجد معايير واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (Stage 3.2.1) والإنتقال بينهم، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني التي تنص على أنه في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فان عملية النقل يجب أن لا تتم إلا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والإلتزام بسداد 3 أقساط شهرية أو قسطين ربع سنويين أو قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة إلى تحسن التصنيف الائتماني للعميل أفضل من 7– لتنتقل إلى Stage 1.	
– يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ لأداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الإعتراف الأولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.	

5 - المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تم إستخدامها من قبل البنك في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL).

إستخدم البنك مؤشرات إقتصادية رئيسية في إحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL)، وعلى النحو التالي:

- الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي.
- التجزئة: تم إستخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الإستهلاك، التضخم النتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة لنافذة الإيداع وأخرى.

حاكمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الإلتزام بمتطلبات تطبيق بالمعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لإعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمية مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الإحتساب وبتشارك من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديداً إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- تراقب اللجنة التواؤم مع إطار إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة بإعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات إحتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.
- تعتبر المسؤولة عن عملية إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع اليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأدوار والنماذج المستخدمة للإحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

– تعتبر مسؤولة عن أي إستثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الإحتساب.

– تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.

– الإطلاع على الإحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية بإعتمادها.

إدارة المخاطر:

– تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار ٩.

– مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالإحتساب والتوصية بأي تعديلات مطلوبة Independent model validation.

– تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.

– وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.

– مراجعة عملية الإنتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

إدارة الشؤون المالية:

– إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.

– تحليل نتائج الإحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية إحتسابها.

– إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.

– الإشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس إقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.

– إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الإحتساب على النظام البنكي الرئيسي.

التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

2 - 7 التدني

يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء)
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين)
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).»

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية، حيث يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

بإستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل (أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الإفتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (١٢) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الإفتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.»

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الإعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك إستلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات إقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم إستغلال التمويل .

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك إستلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل بإستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي « متدني ائتمانيا « عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:»

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر.
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد.
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب إقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً.
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.»

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، يعتبر البنك عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى ائتمانياً عند منح المقترض إمتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الإمتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضا كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدنى ائتمانيا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (٩٠) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الإعتراف بإنخفاض القيمة للموجودات بعد (٩٠) يوماً من الإستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الإعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الإعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات إحتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)، التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض إلتزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات إنخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً.

لا يقوم البنك بإعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي أنه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد إرتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الإعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير إستناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الإستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الإعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالإعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الإقتصادية المتعددة أساس تحديد إحتمالية التخلف في السداد عند الإعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الإقتصادية المختلفة إحتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الإقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الإقتصادية الفعلية والمتوقعة.

وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الإقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الإقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة.

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير.

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الإعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الأفراد، يأخذ البنك في الإعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الإئتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الإعتراف الأولي وإستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة إستحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة إنتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقًا لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف عندما يؤدي إلى إختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم(SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستحقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن.
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (١٢) شهراً بإستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الإعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الأسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الإعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الإعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية.
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير إستنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف، فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الإعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة.

وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (١٢) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإعتراف، يقوم البنك بإحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (بإستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة بإستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري وإستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل ، مع إستثناء الإستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للإسترداد مثل عدم قيام العميل بالإشتراك في خطة دفع مع البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد إستنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة إسترداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل المنفصلة عند إسترادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول.
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات.
- إلتزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص

- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون إلتزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب؛ فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي إلتزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

2-8 القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، والتي يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة.
- ذمم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما يقوم البنك بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو إقتراض الأسهم)، يتم إحتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الإعتراف بالأصل في القوائم المالية للمجموعة.

أدوات حقوق الملكية

رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الدخل الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (١) محتفظ بها للمتاجرة أو (٢) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل . يصنف الإلتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب.
- عند الإعتراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير.
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
- يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الإلتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإعتراف الأولي إذا كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الإعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءاً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الإستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخلياً على هذا الأساس.
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
- تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الإلتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الإعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر إلى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولإيعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل . وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الإعتراف بالإلتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الإعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للإلتزام المالي، أو، عند الإقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة بإستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (١٠) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقاً إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الدخل على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الإعتراف في قائمة الدخل على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للإلتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الإستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (١٢) شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (١٢) شهراً. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الإستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من ١٢ شهراً ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال ١٢ شهراً. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند إستحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئياً بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تقاس الإلتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).
- المبلغ المعترف به مبدئياً، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.
- تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي إلتزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الإقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على إلتزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة إقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط.
- لا يهيمن أثر مخاطر الإئتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الإقتصادية.
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط. يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الإمتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الإعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط يستبعد البنك من التحديد العنصر الأجل لعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية.»

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الدخل فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الدخل. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الدخل بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات إنتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الإستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إضفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الدخل بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في إحتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الدخل.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الدخل في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الدخل.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة، ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. يتبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الدخل.

تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في الإحتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في إحتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

9 - 2 حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل ، يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

10 - 2 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الإعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الإعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك بإستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم(36)،. إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس.

مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

11 - 2 الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم ١٠/٣/١٦٢٣٤ تاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٢٢ بالغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي اقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

2 - 12 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم إستهلاك الممتلكات والمعدات (بإستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها بإستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	3
معدات وأجهزة وأثاث	9-15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20
تحسينات مباني	20

عندما يقل المبلغ الممكن إسترداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة بإعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها.

2 - 13 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل 20 -33 % سنوياً.

2 - 14 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

2 - 15 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان إسترداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي، ويجب ان يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة الى أن يكون هنالك إلتزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للإعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها وإلتزاماتها على أنها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند إستيفاء جميع الشروط المشار اليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الموحدة كصافي أرباح من العمليات غير المستمرة.

2 - 16 الموجودات المالية المرهونة

وهي الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع او إعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي ويتم تصنيفها ضمن الموجودات المالية والإفصاح عنها..

2 - 17 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

2 - 18 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الموحد الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

2 - 19 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن يكون تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

2 - 20 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الإستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

2 - 21 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية بإستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد « في قائمة الدخل بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية ائتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع إستلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل إلتزامات عقود الإيجار.

2 - 22 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الدخل الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الإستخدام المتعلقة بإلتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند إستلام الخدمات.

2 - 23 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

2 - 24 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد إختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبَق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل «. ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط على نفس سطر البند في قائمة الدخل كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط، بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الدخل، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الدخل.

2-25 إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق إستلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الدخل الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

– بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل ضمن بند أرباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

– بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الدخل ضمن بند توزيعات أرباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

– بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل .

2-26 التدني في الموجودات غير المالية

– يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للبنك في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات.

– في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن إسترداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

– المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة إستخدامه أيهما أكبر.

– يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة.

– لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة.بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الإستهلاك أو الإطفاء اذا لم يتم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة.

2-27 العملات الأجنبية

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الدخل الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها بإستثناء:

– فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

– فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / إلى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الدخل الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الدخل الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية الأخرى (مثل التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الدخل الموحد.

2 - 28 عقود الايجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي– الحوافز «وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ اعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بان البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الايجار التي تتضمن أرض ومبنى بان تعامل مكونات العقد كبند واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة ١٢ شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

– عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

– لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الإعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الإقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الإعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) على صافي الإستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم إستخدامها في إحتساب مبلغ الإستثمار الإجمالي في الإيجار.

2 - 29 الربح للسهم

يتم إحتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

2 - 30 الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع

يتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحا منها المصاريف اللازمة لبيعها أيهما أقل. تعرض كبند مستقل مع المطلوبات وبنود حقوق الملكية ذات العلاقة.

(3) إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الإجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة إعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات إحتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك .

- الإيجارات

تحديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الإعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً إقتصاديا خيار التمديد أو عدم خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، أن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار: تم خصم مدفوعات الإيجار بإستخدام معدل الإقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الإقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات إحتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- الموجودات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم إحتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزنة	285,082,880	61,570,899
أرصدة لدى بنوك مركزية :		
حسابات جارية وتحت الطلب	390,776,557	15,294,165
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	108,000,000	313,301,421
متطلبات الإحتياطي النقدي	316,388,152	90,547,896
مجموع الأرصدة لدى البنوك المركزية	815,164,709	419,143,482
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك مركزية خارجية *	27,940,942	–
صافي الأرصدة لدى البنوك المركزية	787,223,767	419,143,482
المجموع	**1,072,306,647**	**480,714,381**

– بلغت قيمة الاحتياطيات مقيدة السحب لدى البنك المركزي العراقي مبلغ 188,997,501 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 وتم استبعادها من النقد ومافي حكمه لاغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

– بلغت ارصدة مصرف بغداد لدى فرع البنك المركزي العراقي في السليمانية و أربيل مبلغ 9,762,637 دينار أردني و 14,740,069 دينار أردني على التوالي كما في 31 كانون الأول 2023 هذا وتم استبعادها من النقد ومافي حكمه لاغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة.

* تخص أرصدة شركة تابعة لدى بنك مركزي خارجي، حيث لا يوجد خسائر ائتمانية فيما يخص الأرصدة المحلية.

– لا يتم إحتساب خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك المركزية الأردنية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

– فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	–	–	–	–
من (6) الى (7)	2,451,539	–	–	2,451,539
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	781,102,212	24,502,304	7,108,654	812,713,170
المجموع	783,553,751	24,502,304	7,108,654	815,164,709
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	–	–	–	–
من (6) الى (7)	3,669,301	–	–	3,669,301
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	415,474,181	–	–	415,474,181
المجموع	**419,143,482**	–	–	**419,143,482**

– فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	419,143,482	–	–	419,143,482
الأرصدة الجديدة خلال السنة	250,152,121	–	–	250,152,121
الأرصدة المسددة خلال السنة	(111,526,049)	(1,109)	(913,396)	(112,440,554)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	225,784,197	24,503,413	8,022,050	258,309,660
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الأرصدة المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	783,553,751	24,502,304	7,108,654	815,164,709
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	255,409,613	–	–	255,409,613
الأرصدة الجديدة خلال السنة	163,733,869	–	–	163,733,869
الأرصدة المسددة خلال السنة	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الأرصدة المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	**419,143,482**	–	–	**419,143,482**

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك المركزية الخارجية خلال السنة المنتهية في **31** كانون الأول **2023** و **2022**:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	–	–	–	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	–	14,940,836	3,985,407	18,926,243
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	–	5,891,452	3,123,247	9,014,699
مخصص الأرصدة المعدومة	–	–	–	-
الرصيد في نهاية السنة	–	**20,832,288**	**7,108,654**	**27,940,942**
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	–	–	–	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	–	–	–	–
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
مخصص الأرصدة المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	–	–	–	–

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
حسابات جارية وتحت الطلب	4,271	8,958	507,791,152	111,549,908	507,795,423	111,558,866
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	–	5,904,444	37,549,367	5,974,068	37,549,367	11,878,512
المجموع	4,271	5,913,402	545,340,519	117,523,976	545,344,790	123,437,378
ينزل : فوائد معلقة	–	–			–	–
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	–	(765)	(5,068,512)	(660)	(5,068,512)	(1,425)
صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,271	5,912,637	540,272,007	117,523,316	540,276,278	123,435,953

– بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد 428,470,213 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل 24,857,683 دينار كما في 31 كانون الاول 2022.

– بلغت الأرصدة مقيدة السحب مبلغ 9,383,933 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 و مقابل 3,557,652 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في **31** كانون الأول **2023و 2022**:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	165,160,952	–	–	165,160,952
من (6) الى (7)	16,887,645	–	–	16,887,645
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	358,360,788	4,910,328	25,077	363,296,193
المجموع	**540,409,385**	**4,910,328**	**25,077**	**545,344,790**
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	120,565,513	–	–	120,565,513
من (6) الى (7)	597,290	–	–	597,290
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	2,274,575	–	–	2,274,575
المجموع	123,437,378	–	–	123,437,378
	123,437,378	**–**	**–**	**123,437,378**

– فيما يلي إفصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	123,437,378	–	–	123,437,378
الأرصدة الجديدة خلال السنة	369,858,876	–	–	369,858,876
الأرصدة المسددة خلال السنة	(14,281,286)	(857,575)	(79,761)	(15,218,622)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	61,394,417	5,767,903	104,838	67,267,158
الأرصدة المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	540,409,385	4,910,328	25,077	545,344,790
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	142,138,454	–	6,116,399	148,254,853
الأرصدة الجديدة خلال السنة	19,330,408	–	–	19,330,408
الأرصدة المسددة خلال السنة	(38,031,484)	–	(1,999,686)	(40,031,170)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الأرصدة المعدومة	–	–	(4,116,713)	(4,116,713)
الرصيد في نهاية السنة	123,437,378	–	–	123,437,378

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	1,425	–	–	1,425
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	45,572	3,582,433	6,547	3,634,552
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	(1,046)	–	–	(1,046)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	87,153	1,327,896	18,532	1,433,581
مخصص الأرصدة المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	133,104	4,910,329	25,079	5,068,512
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	–	–	5,915,206	5,915,206
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	1,425	–	–	1,425
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة	–	–	(2,096,975)	(2,096,975)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
مخصص الأرصدة المعدومة	–	–	(3,818,231)	(3,818,231)
الرصيد في نهاية السنة	1,425	–	–	1,425

(6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	21,299,672	20,958,094
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	3,460,806	–
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل	**24,760,478**	**20,958,094**

– بلغت قيمة الأرباح الغير المتحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 84,341 دينـــار خـــلال العام 2023 والتي تم تسجيلها ضمن قائمة الدخل الموحدة مقابل مبلغ 4,340,158 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 2,648,108 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 55,056 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022.

– بلغت قيمة الارباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل 450,213 دينـــار خـــلال العام 2023 تم قيدها في قائمة الدخل الموحدة مقابل ارباح بقيمة 609,460 كما في 31 كانون الأول 2022.

(7) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	27,928,802	22,156,014
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	55,884,750	50,250,068
مجموع الأسهم	83,813,552	72,406,082
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	32,410,070	22,578,510
مجموع السندات المالية (أدوات الدين)	**32,410,070**	**22,578,510**
مجموع الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	**116,223,622**	**94,984,592**
تحليل السندات والأذونات :		
ذات عائد ثابت	32,410,070	22,578,510
المجموع	**32,410,070**	**22,578,510**

– لايوجد ارباح أو خسائر متحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خـــلال العام 2023 مقابل خسائر بقيمة 79,357 دينار خلال العام 2022 تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق الملكية الموحدة.
– لم يتم اجراء اي عملية بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال العام 2023، مقابل مبلغ 24,581 دينار للعام 2022 تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.
– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه 2,486,319 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 مقابل 1,665,642 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2022.

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	8,640,668	–	–	8,640,668
من (6) الى (7)	23,769,402	–	–	23,769,402
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	–	–	–	–
المجموع	32,410,070	–	–	32,410,070
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	1,270,681	–	–	1,270,681
من (6) الى (7)	21,307,829	–	–	21,307,829
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	–	–	–	–
المجموع	22,578,510	–	–	22,578,510

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
القيمة العادلة في بداية السنة	22,578,510	–	–	22,578,510
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	10,390,575	–	–	10,390,575
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(559,015)	–	–	(559,015)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
أدوات الدين المعدومة	–	–	–	–
القيمة العادلة في نهاية السنة	32,410,070	–	–	32,410,070
31 كانون الأول 2022				
القيمة العادلة في بداية السنة	28,969,287	–	691,275	29,660,562
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	3,749,125	–	–	3,749,125
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(10,139,903)	–	–	(10,139,903)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات *	–	–	(691,275)	(691,275)
أدوات الدين المعدومة	–	–	–	–
القيمة العادلة في نهاية السنة	22,578,510	–	–	22,578,510

* نتجت التعديلات عن إعادة تصنيف سندات حكومة خارجية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى موجودات مالية بالكلفة المطفأة نتيجة عدم إمكانية تداولها حاليا لظروف الحكومة المصدرة وتعثرها.

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022. هذا ويتم قيد تلك المخصصات كإضافة على إحتياطي التقييم لتحويله الى قائمة الدخل وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	11,264	–	–	11,264
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	34,793	–	–	34,793
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(1,092)	–	–	(1,092)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
مخصص أدوات الدين المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	44,965	–	–	44,965

	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	195,094	–	412,876	607,970
الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة	1,092	–	–	1,092
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة	(184,922)	–	–	(184,922)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات *	–	–	(412,876)	(412,876)
مخصص أدوات الدين المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	11,264	–	–	11,264

* يمثل المبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات التي تم إعادة تصنيفها الى موجودات مالية بالكلفة المطفأة.

– لم يقم البنك بإحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أدوات الدين المصدرة من الحكومة الأردنية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9).

(8) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة- بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الأفراد(التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	165,525	129,642
قروض وكمبيالات *	293,994,349	296,298,886
بطاقات الائتمان	14,682,316	12,788,753
القروض العقارية	225,459,851	263,006,274
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	134,310,075	119,972,299
قروض وكمبيالات*	1,173,501,319	1,028,339,715
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	24,201,352	36,548,126
قروض وكمبيالات *	194,554,014	166,042,740
الحكومة والقطاع العام	175,786,439	181,960,741
المجموع	2,236,655,240	2,105,087,176
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	195,406,591	152,369,385
ينزل: فوائد معلقة	34,502,349	30,077,354
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	2,006,746,300	1,922,640,437

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 730,704 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 296,766 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

– بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 169,196,812 دينار أي ما نسبته 7.56% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2023 (137,657,367 دينار أي ما نسبته 6.54% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2022).

– بلغت التسهيلات الإئتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 135,958,344 دينار أي ما نسبته 6.17 % من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 109,458,500 دينار أي ما نسبته 5.27% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2022).

– بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 101,239,716 دينار أي ما نسبته 4.53 % من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرةكما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 107,522,932 دينار أي ما نسبته 5.11 % كما في 31 كانون الأول 2022.

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	1,775,575,136	–	191,854,673	–	137,657,367	2,105,087,176
التسهيلات الجديدة خلال السنة	465,950,553	–	51,980,516	–	13,001,599	530,932,668
التسهيلات المسددة خلال السنة	(365,502,648)	–	(15,296,382)	–	(56,752,447)	(437,551,477)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	28,796,170	–	(27,395,178)	–	(1,400,992)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(127,178,520)	–	128,988,705	–	(1,810,185)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,081,917)	–	(26,953,761)	–	36,035,678	–
اثر الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع	(8,607,838)	–	(4,025,828)	–	(3,155,432)	(15,789,098)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	8,144,048	–	210,699	–	67,070,838	75,425,585
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	–	–	(21,449,614)	(21,449,614)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	1,768,094,984	–	299,363,444	–	169,196,812	2,236,655,240
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	1,512,006,987	–	183,732,241	–	147,323,386	1,843,062,614
التسهيلات الجديدة خلال السنة	502,139,015	–	29,723,792	–	7,436,118	539,298,925
التسهيلات المسددة خلال السنة	(221,640,861)	–	(25,675,943)	–	(25,270,421)	(272,587,225)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	15,757,739	–	(11,056,054)	–	(4,701,685)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(24,358,342)	–	28,678,336	–	(4,319,994)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,329,402)	–	(13,547,693)	–	21,877,095	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–	–	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(6)	–	(4,687,132)	(4,687,138)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	1,775,575,136	–	191,854,673	–	137,657,367	2,105,087,176

مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة:

– فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

للعام 2023	الشركات					
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	24,580,458	29,214,284	88,931,602	9,007,121	635,920	152,369,385
المخصص المضاف خلال السنة	13,568,258	4,648,600	37,657,008	6,176,793	11,020	62,061,679
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(3,268,998)	(7,325,762)	(11,758,002)	(1,628,023)	(335,555)	(24,316,340)
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(2,752,600)	–	–	(381,850)	–	(3,134,450)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	–	–	22,961,143	–	–	22,961,143
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(2,735,200)	(9,857,314)	(956,386)	(985,926)	–	(14,534,826)
الرصيد في نهاية السنة	29,391,918	16,679,808	136,835,365	12,188,115	311,385	195,406,591
المرحلة الأولى	11,153,736	3,426,029	9,416,372	854,846	311,385	25,162,368
المرحلة الثانية	2,282,973	5,951,516	55,746,490	905,945	–	64,886,924
المرحلة الثالثة	15,955,209	7,302,263	71,672,503	10,427,324	–	105,357,299
المجموع	29,391,918	16,679,808	136,835,365	12,188,115	311,385	195,406,591

للعام 2022	الشركات					
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
المخصص المضاف خلال السنة *	8,720,792	9,069,154	33,331,462	6,195,158	137,686	57,454,252
المخصص المسترد (الوفر) خلال السنة	(2,889,331)	(4,480,205)	(15,751,335)	(3,966,970)	(38,190)	(27,126,031)
مخصص الديون المشطوبة والمحولة لخارج قائمة المركز المالي	(343,568)	(47,635)	(894,115)	(2,918,743)	–	(4,204,061)
الرصيد في نهاية السنة	24,580,458	29,214,284	88,931,602	9,007,121	635,920	152,369,385
المرحلة الأولى	10,721,325	1,321,100	20,276,752	776,908	635,920	33,732,006
المرحلة الثانية	864,516	5,895,139	25,695,020	1,654,878	–	34,109,552
المرحلة الثالثة	12,994,617	21,998,045	42,959,830	6,575,335	–	84,527,827
المجموع	24,580,458	29,214,284	88,931,602	9,007,121	635,920	152,369,385

– يشمل المخصص المضاف خلال السنة مبلغ 22,961,143 دينار للعام 2023 مقابل 854,003 دينار للعام 2022 تخص رصيد المخصصات بتاريخ الاستحواذ على الشركات التابعة .

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة اليها نتيجة تسويات او تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 24,316,340 دينار للعام 2023 مقابل 27,126,031 دينار للعام 2022.

– تم خلال العام 2023 تحويل/شطب ديون تسهيلات إئتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 21,449,614 دينار مقابل 4,687,138 دينار في العام 2022 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة ليصبح اجمالي الرصيد 177,185,109 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 155,735,495 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

– تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

	الشركات					
للعام 2023	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,977,406	8,857,656	17,872,134	1,370,158	–	30,077,354
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	724,049	767,994	5,715,427	747,551	–	7,955,021
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(244,129)	(202,987)	(60,606)	(293,133)	–	(800,855)
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	455,957	–	3,729,661	–	–	4,185,618
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/ تحويلها إلى خارج المركز المالي	(495,207)	(6,344,112)	(28,355)	(47,115)	–	(6,914,789)
الرصيد في نهاية السنة	2,418,076	3,078,551	27,228,261	1,777,461	–	34,502,349

	الشركات					
للعام 2022	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	1,645,929	9,459,416	15,776,397	2,648,835	–	29,530,577
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	550,645	1,291,578	3,048,832	539,143	–	5,430,198
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(168,318)	(1,851,771)	(770,443)	(1,609,812)	–	(4,400,344)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها/ تحويلها إلى خارج المركز المالي	(50,850)	(41,567)	(182,652)	(208,008)	–	(483,077)
الرصيد في نهاية السنة	1,977,406	8,857,656	17,872,134	1,370,158	–	30,077,354

الافصاحات وفقا لمتطلبات البنك المركزي الأردني بخصوص عرض معيار التقارير المالية الدولي رقم (9):

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

أ- حسب القطاع الاقتصادي:

		الشركات				
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	635,920	152,369,385
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	13,568,258	4,648,600	37,657,008	6,176,793	11,020	62,061,679
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(3,268,998)	(7,325,762)	(11,758,002)	(1,628,023)	(335,555)	(24,316,340)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	363,699	83,502	(11,444,247)	(18,179)	–	(11,015,225)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	88,317	174,463	7,448,347	(1,221,783)	–	6,489,344
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(452,016)	(257,965)	3,995,900	1,239,962	–	4,525,881
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(2,752,600)	–	–	(381,850)	–	(3,134,450)
ما تم اضافته خلال عملية الاستحواذ	–	–	22,961,143	–	–	22,961,143
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(2,735,200)	(9,857,314)	(956,386)	(985,926)	–	(14,534,826)
الرصيد في نهاية السنة	29,391,918	16,679,808	136,835,364	12,188,115	311,385	195,406,591
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	29,391,918	16,679,808	136,835,364	12,188,115	311,385	195,406,591
المخصصات على مستوى تجميعي	–	–	–	–	–	–
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	19,092,565	24,672,970	72,245,590	9,697,676	536,424	126,245,225
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة *	7,987,493	9,069,154	33,331,462	6,074,455	137,686	56,600,250
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,889,331)	(4,480,207)	(15,751,335)	(3,966,970)	(38,190)	(27,126,033)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	294,719	119,521	716,962	125,355	–	1,256,557
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(439,970)	(73,258)	(224,571)	1,642,811	–	905,012
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	145,250	(46,261)	(492,391)	(1,768,166)	–	(2,161,568)
مخصص التسهيلات المعدومة و المحول خارج المركز المالي	(343,567)	(47,635)	(894,116)	(2,918,743)	–	(4,204,061)
ما تم اضافته خلال عملية الاستحواذ	733,299	–	–	120,704	–	854,003
الرصيد في نهاية السنة	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	635,920	152,369,385
إعادة توزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	24,580,458	29,214,284	88,931,601	9,007,121	635,920	152,369,385
المخصصات على مستوى تجميعي	–	–	–	–	-	–

ب- حسب المرحلة:

31 كانون الأول 2023	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	33,732,006	34,109,552	84,527,827	152,369,385
التسهيلات الجديدة خلال السنة	9,436,378	25,177,525	27,447,776	62,061,679
التسهيلات المسددة خلال السنة	(6,867,758)	(1,670,776)	(15,777,806)	(24,316,340)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,214,047	(2,567,530)	(646,517)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,876,734)	14,669,749	(793,015)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(352,538)	(5,612,875)	5,965,413	–
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(570,651)	(22,096)	(2,541,703)	(3,134,450)
ما تم اضافته خلال عملية الاستحواذ	447,621	803,374	21,710,148	22,961,143
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(14,534,826)	(14,534,826)
الرصيد في نهاية السنة	25,162,371	64,886,923	105,357,297	195,406,591

31 كانون الأول 2022	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	22,701,990	23,759,318	79,783,917	126,245,225
التسهيلات الجديدة خلال السنة	14,873,474	18,689,769	23,037,005	56,600,248
التسهيلات المسددة خلال السنة	(5,129,860)	(9,246,442)	(12,749,729)	(27,126,031)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,671,992	(511,809)	(1,160,183)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(233,119)	2,362,757	(2,129,638)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(182,317)	(945,936)	1,128,253	–-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	29,846	1,901	822,256	854,003
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	(6)	(4,204,054)	(4,204,060)
الرصيد في نهاية السنة	33,732,006	34,109,552	84,527,827	152,369,385

الأفراد:

فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الأفراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	33,320,274	4,347,538	–	37,667,812
من (6) الى (7)	–	–	–	0
من (8) الى (10)	–	–	2,282,430	2,282,430
غير مصنف	239,428,887	7,945,801	21,517,260	268,891,948
المجموع	272,749,161	12,293,339	23,799,690	308,842,190
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	30,330,311	7,391,846	–	37,722,157
من (6) الى (7)	–	–	–	–
من (8) الى (10)	–	–	4,644,492	4,644,492
غير مصنف	250,138,488	3,485,792	13,226,352	266,850,632
المجموع	280,468,799	10,877,638	17,870,844	309,217,281

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	280,468,799	10,877,638	17,870,844	309,217,281
التسهيلات الجديدة خلال السنة	46,965,298	4,327,659	7,282,341	58,575,298
التسهيلات المسددة خلال السنة	(50,225,996)	(4,006,999)	(4,397,733)	(58,630,728)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,395,944	(4,320,321)	(1,075,623)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,447,342)	9,135,742	(688,400)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,671,718)	(2,147,404)	7,819,122	–
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(3,771,498)	(1,783,675)	(2,495,100)	(8,050,273)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	8,035,674	210,699	2,714,647	10,961,020
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(3,230,408)	(3,230,408)
الرصيد في نهاية السنة	272,749,161	12,293,339	23,799,690	308,842,190

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	240,705,002	9,458,849	13,043,544	263,207,395
التسهيلات الجديدة خلال السنة	76,420,890	3,085,867	(237,318)	79,269,439
التسهيلات المسددة خلال السنة	(35,063,887)	(1,426,244)	(2,232,978)	(38,723,109)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,481,735	(2,131,682)	(350,053)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,508,315)	3,808,140	(299,825)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,812,266)	(2,292,339)	6,104,605	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,245,640	375,047	2,237,286	5,857,973
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(394,417)	(394,417)
الرصيد في نهاية السنة	280,468,799	10,877,638	17,870,844	309,217,281

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	10,721,325	864,515	12,994,618	24,580,458
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,320,993	1,725,435	9,521,830	13,568,258
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,699,480)	(381,398)	(1,188,120)	(3,268,998)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	916,736	(384,972)	(531,764)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(316,867)	828,426	(511,559)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(236,170)	(355,137)	591,307	–
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(552,801)	(13,896)	(2,185,903)	(2,752,600)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(2,735,200)	(2,735,200)
الرصيد في نهاية السنة	11,153,736	2,282,973	15,955,209	29,391,918

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	8,774,489	913,870	9,404,206	19,092,565
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,254,473	583,897	4,149,123	7,987,493
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,616,387)	(195,184)	(1,077,760)	(2,889,331)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	538,676	(360,750)	(177,927)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(106,582)	302,803	(196,221)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(137,376)	(382,023)	519,399	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	14,032	1,901	717,366	733,299
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(343,568)	(343,568)
الرصيد في نهاية السنة	10,721,325	864,515	12,994,618	24,580,458

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	54,158,062	4,551,430	–	58,709,492
من (6) الى (7)	47,149	14,646,621	–	14,693,770
من (8) الى (10)	–	–	4,537,166	4,537,166
غير مصنف	130,856,396	5,705,333	10,957,694	147,519,423
المجموع	185,061,607	24,903,384	15,494,860	225,459,851
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	58,204,574	5,028,026	–	63,232,600
من (6) الى (7)	52,200	17,806,772	–	17,858,972
من (8) الى (10)	–	–	25,783,365	25,783,365
غير مصنف	138,637,832	4,604,603	12,888,903	156,131,338
المجموع	196,894,606	27,439,401	38,672,268	263,006,274

القروض العقارية

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	196,894,606	27,439,401	38,672,268	263,006,275
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,200,302	414,647	674,009	20,288,958
التسهيلات المسددة خلال السنة	(28,982,953)	(4,015,409)	(8,635,593)	(41,633,955)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,547,451	(3,356,874)	(190,577)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,404,461)	5,415,106	(1,010,645)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,193,338)	(993,488)	2,186,826	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(16,201,427)	(16,201,427)
الرصيد في نهاية السنة	185,061,607	24,903,383	15,494,861	225,459,851
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	179,848,092	32,037,251	44,012,356	255,897,699
التسهيلات الجديدة خلال السنة	35,598,776	1,212,513	1,394,149	38,205,438
التسهيلات المسددة خلال السنة	(19,925,890)	(2,463,335)	(8,618,435)	(31,007,660)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	7,048,799	(6,605,268)	(443,531)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,816,884)	4,933,686	(1,116,802)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,858,288)	(1,675,447)	3,533,735	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(89,202)	(89,202)
الرصيد في نهاية السنة	196,894,606	27,439,401	38,672,268	263,006,274

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	1,321,100	5,895,139	21,998,045	29,214,284
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,564,496	520,801	1,563,303	4,648,600
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(543,069)	(638,887)	(6,143,806)	(7,325,762)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	169,130	(122,023)	(47,107)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(73,379)	304,838	(231,459)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(12,249)	(8,352)	20,601	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(9,857,314)	(9,857,314)
الرصيد في نهاية السنة	3,426,029	5,951,516	7,302,263	16,679,808
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	1,123,340	3,489,409	20,060,221	24,672,970
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	596,415	2,746,143	5,726,596	9,069,154
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(518,176)	(267,154)	(3,694,875)	(4,480,205)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	182,873	(133,292)	(49,581)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,937)	280,451	(239,514)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(22,415)	(220,417)	242,832	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(47,635)	(47,635)
الرصيد في نهاية السنة	1,321,100	5,895,139	21,998,045	29,214,284

الشركات الكبرى

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	663,710,135	103,293,641	–	767,003,776
من (6) الى (7)	284,757,495	120,284,568	–	405,042,063
من (8) الى (10)	–	–	87,901,772	87,901,772
غير مصنف	1,512,092	19,361,989	26,989,702	47,863,783
المجموع	949,979,722	242,940,198	114,891,474	1,307,811,394
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	747,134,955	29,650,730	–	776,785,685
من (6) الى (7)	205,316,176	95,532,065	–	300,848,241
من (8) الى (10)	–	–	70,634,294	70,634,294
غير مصنف	13,096	142	30,555	43,793
المجموع	952,464,227	125,182,937	70,664,849	1,148,312,013

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	952,464,227	125,182,937	70,664,849	1,148,312,013
التسهيلات الجديدة خلال السنة	290,630,676	43,952,206	3,052,196	337,635,078
التسهيلات المسددة خلال السنة	(197,264,189)	(2,681,816)	(41,669,518)	(241,615,523)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,797,264	(8,797,264)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(104,756,629)	104,756,629	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	(19,472,495)	19,472,495	–
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	108,374	–	64,356,191	64,464,565
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(984,739)	(984,739)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	949,979,723	242,940,197	114,891,474	1,307,811,394
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	803,049,476	126,638,570	72,748,172	1,002,436,218
التسهيلات الجديدة خلال السنة	268,743,946	15,904,568	2,611,194	287,259,708
التسهيلات المسددة خلال السنة	(113,956,466)	(17,509,746)	(8,840,934)	(140,307,146)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	3,661,954	–	(3,661,954)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(7,942,333)	7,942,333	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,092,350)	(7,792,788)	8,885,138	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(1,076,766)	(1,076,766)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	952,464,227	125,182,937	70,664,849	1,148,312,013

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	20,276,752	25,695,020	42,959,830	88,931,602
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,044,109	22,224,357	11,388,542	37,657,008
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(3,907,863)	(424,608)	(7,425,531)	(11,758,002)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,000,021	(2,000,021)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(13,444,268)	13,444,268	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	(3,995,900)	3,995,900	–
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	447,621	803,374	21,710,148	22,961,143
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(956,386)	(956,386)
الرصيد في نهاية السنة	9,416,372	55,746,490	71,672,503	136,835,365

31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	11,907,740	19,199,912	41,137,938	72,245,590
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	10,335,247	13,796,581	9,199,634	33,331,462
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(2,683,197)	(7,076,902)	(5,991,236)	(15,751,335)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	789,057	–	(789,057)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(58,857)	58,857	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(13,238)	(283,428)	296,666	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(894,115)	(894,115)
الرصيد في نهاية السنة	20,276,752	25,695,020	42,959,830	88,931,602

الشركات الصغيرة والمتوسطة

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	164,499,676	10,803,237	–	175,302,913
من (6) الى (7)	19,970,653	8,420,015	–	28,390,668
من (8) الى (10)	–	–	14,333,801	14,333,801
غير مصنف	47,725	3,273	676,986	727,984
المجموع	184,518,054	19,226,525	15,010,787	218,755,366
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	132,805,419	20,693,780	–	153,499,199
من (6) الى (7)	16,668,790	7,650,785	–	24,319,575
من (8) الى (10)	–	–	9,624,176	9,624,176
غير مصنف	14,312,554	10,132	825,230	15,147,916
المجموع	163,786,763	28,354,697	10,449,406	202,590,866

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	163,786,763	28,354,697	10,449,406	202,590,866
التسهيلات الجديدة خلال السنة	81,581,992	3,286,004	1,993,053	86,861,049
التسهيلات المسددة خلال السنة	(55,282,923)	(4,592,158)	(2,049,603)	(61,924,684)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,055,511	(10,920,719)	(134,792)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,570,088)	9,681,228	(111,140)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,216,861)	(4,340,374)	6,557,235	–
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(4,836,340)	(2,242,153)	(660,332)	(7,738,825)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(1,033,040)	(1,033,040)
الرصيد في نهاية السنة	184,518,054	19,226,525	15,010,787	218,755,366
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	110,465,219	15,597,571	17,519,314	143,582,104
التسهيلات الجديدة خلال السنة	94,459,130	9,145,798	1,325,916	104,930,844
التسهيلات المسددة خلال السنة	(36,716,161)	(4,276,619)	(5,578,072)	(46,570,852)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,565,251	(2,319,104)	(246,147)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,090,810)	11,994,176	(2,903,366)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,566,498)	(1,787,119)	3,353,617	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	3,670,632	–	104,890	3,775,522
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	(6)	(3,126,746)	(3,126,752)
الرصيد في نهاية السنة	163,786,763	28,354,697	10,449,406	202,590,866

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	776,906	1,654,879	6,575,336	9,007,121
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	495,760	706,932	4,974,101	6,176,793
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(381,791)	(225,883)	(1,020,349)	(1,628,023)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	128,160	(60,514)	(67,646)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(42,220)	92,217	(49,997)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(104,119)	(1,253,486)	1,357,605	–
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(17,850)	(8,200)	(355,800)	(381,850)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	(985,926)	(985,926)
الرصيد في نهاية السنة	854,846	905,945	10,427,324	12,188,115
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	359,997	156,127	9,181,552	9,697,676
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	549,651	1,563,149	3,961,654	6,074,454
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(273,910)	(1,707,202)	(1,985,858)	(3,966,970)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	161,385	(17,767)	(143,618)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(26,743)	1,720,646	(1,693,903)	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(9,288)	(60,068)	69,356	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	15,814	–	104,890	120,704
مخصص التسهيلات المعدومة	–	(6)	(2,918,737)	(2,918,743)
الرصيد في نهاية السنة	776,906	1,654,879	6,575,336	9,007,121

الحكومة والقطاع العام

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	133,521,238	–	–	133,521,238
من (6) الى (7)	42,265,201	–	–	42,265,201
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	–	–	–	–
المجموع	175,786,439	–	–	175,786,439
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	105,948,954	–	–	105,948,954
من (6) الى (7)	76,011,787	–	–	76,011,787
من (8) الى (10)	–	–	–	–
غير مصنف	–	–	–	–
المجموع	181,960,741	–	–	181,960,741

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	181,960,741	–	–	181,960,741
التسهيلات الجديدة خلال السنة	27,572,285	–	–	27,572,285
التسهيلات المسددة خلال السنة	(33,746,587)	–	–	(33,746,587)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	175,786,439	–	–	175,786,439
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	177,939,198	–	–	177,939,198
التسهيلات الجديدة خلال السنة	19,420,074	–	–	19,420,074
التسهيلات المسددة خلال السنة	(15,978,457)	–	–	(15,978,457)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	579,926	–	–	579,926
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	181,960,741	–	–	181,960,741

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	635,920	–	–	635,920
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	11,020	–	–	11,020
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(335,555)	–	–	(335,555)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	311,385	–	–	311,385
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	536,424	–	–	536,424
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	137,686	–	–	137,686
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(38,190)	–	–	(38,190)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–
مخصص التسهيلات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	635,920	–	–	635,920

* بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9)، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية أو بكفالتها.

– الافصاحات الإضافية المتعلقة بالإستحواذ وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) – في حال اختلفت عن تعليمات البنك المركزي بالخصوص:

الأفراد

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الأفراد خلال السنة المنتهية في **31** كانون الأول **2023**:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023					
الرصيد في بداية السنة	280,468,799	10,877,638	17,870,844	–	309,217,281
التسهيلات الجديدة خلال السنة	46,965,298	4,327,659	7,282,341	–	58,575,298
التسهيلات المسددة خلال السنة	(50,225,996)	(4,006,999)	(4,397,733)	–	(58,630,728)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,395,944	(4,320,321)	(1,075,623)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,447,342)	9,135,742	(688,400)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,671,718)	(2,147,404)	7,819,122	–	–
اثر استبعاد الموجودات المتاحة للبيع	(3,771,498)	(1,783,675)	(2,495,100)	–	(8,050,273)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	8,246,373	–	–	2,258,690	10,505,063
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(394,417)	–	(394,417)
الرصيد في نهاية السنة	272,959,860	12,082,640	23,921,034	8690-225	311,222,224

الشركات الصغيرة والمتوسطة

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في **31** كانون الأول **2023** :

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023					
الرصيد في بداية السنة	163,786,763	28,354,697	10,449,406	–	202,590,866
التسهيلات الجديدة خلال السنة	81,581,992	3,286,004	1,993,053	–	86,861,049
التسهيلات المسددة خلال السنة	(55,282,923)	(4,592,158)	(2,049,603)	–	(61,924,684)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	11,055,511	(10,920,719)	(134,792)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(9,570,088)	9,681,228	(111,140)	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,216,861)	(4,340,374)	6,557,235	–	–
اثر استبعاد الموجودات المالية المتاحة للبيع	(4,836,340)	(2,242,153)	(660,332)	–	(7,738,825)
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	–	–	–	–	–
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(1,33,040)	–	(1,033,040)
الرصيد في نهاية السنة	184,518,053	19,226,525	15,010,787	–	218,755,366

رصيد تسهيلات الشركات الكبرى

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023					
الرصيد في بداية السنة	952,464,227	125,182,937	70,664,849	–	1,148,312,013
التسهيلات الجديدة خلال السنة	290,630,676	43,952,206	3,052,196	–	337,635,078
التسهيلات المسددة خلال السنة	(197,264,189)	(2,681,816)	(41,669,518)	–	(241,615,523)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,797,264	(8,797,264)	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(104,756,629)	104,756,629	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	(19,472,495)	19,472,495	–	–
	–	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	(1,142,621)	–	–	38,916,382	37,773,761
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	(984,739)	–	(984,739)
الرصيد في نهاية السنة	948,728,728	242,940,197	50,535,283	–	1,281,120,590

(9) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة حكومية أجنبية	36,352,291	18,486,755
مجموع موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	36,352,291	18,486,755
مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(15,858,918)	(626,920)
صافي موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية	20,493,373	17,859,835
موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية :		
سندات وأذونات خزينة	1,094,357,249	592,194,705
أسناد قروض شركات	12,161,600	12,062,610
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	1,106,518,849	604,257,315
ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة	(4,129,033)	(4,128,548)
صافي موجودات مالية غير متوفر لها أسعار سوقية	1,102,389,816	600,128,767
المجموع	1,122,883,189	617,988,602
تحليل السندات المالية :		
ذات عائد ثابت	1,130,709,540	615,681,466
ذات عائد متغير	12,161,600	7,062,604
المجموع	1,142,871,140	622,744,070

– لايوجد خسائر أو ارباح متحققة من بيع سندات بالكلفة المطفأة خلال العام 2023، مقابل خسائر بقيمة 24,772 دينار خلال العام 2022 والتي تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة.

– تتضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة سندات حكومية بمبلغ 80,017,850 دينار محتفظ بها لدى البنك المركزي الأردني بالحفظ الأمين لدى أحد البنوك المحلية مقابل اتفاقية إعادة شراء مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، علما بأن الفوائد المستحقة وأية عوائد متأتية على هذه السندات خلال مدة الاتفاقية هي لصالح البنك الأردني الكويتي.

– بناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9)، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية حيث تمثل المخصصات أعلاه ماتم قيده لقاء سندات حكومية خارجية .

– فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	680,352	–	–	680,352
من (6) الى (7)	777,176,419	6,208,304	–	783,384,723
من (8) الى (10)	–	–	7,587,473	7,587,473
غير مصنف	336,891,630	–	14,326,962	351,218,592
المجموع	1,114,748,401	6,208,304	21,914,435	1,142,871,140
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	676,159	–	–	676,159
من (6) الى (7)	614,579,907	–	–	614,579,907
من (8) الى (10)	–	–	7,488,004	7,488,004
غير مصنف	–	–	–	–
المجموع	615,256,066	–	7,488,004	622,744,070

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	615,256,066	–	7,488,004	622,744,070
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	384,735,333	–	61,659	384,796,992
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(243,018,792)	(19,224)	–	(243,038,016)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,227,528)	6,227,528	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	364,003,322	–	14,364,772	378,368,094
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	1,114,748,401	6,208,304	21,914,435	1,142,871,140
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	488,495,736	–	8,720,000	497,215,736
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	301,672,175	–	425,400	302,097,575
الإستثمارات المسددة خلال السنة	(174,911,845)	–	(1,657,396)	(176,569,241)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	615,256,066	–	7,488,004	622,744,070

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	330,068	–	4,425,400	4,755,468
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	580	910,074	(116,150)	794,504
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(169,115)	–	–	(169,115)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(165,537)	165,537	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	163,508		14,443,586	14,607,094
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
مخصص الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	159,504	1,075,611	18,752,836	19,987,951
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	228,409	–	2,418,022	2,646,431
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	164,531	–	2,007,378	2,171,909
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(62,872)	–	–	(62,872)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
مخصص الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	330,068	–	4,425,400	4,755,468

* بناءاً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9)، لم يتم إحتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و أذونات خزينة الحكومة الأردنية.

الافصاحات الإضافية المتعلقة بالإستحواذ وفقا لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) – في حال اختلفت عن تعليمات البنك المركزي بالخصوص:

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	التسهيلات المشتراة متدنية القيمة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023					
الرصيد في بداية السنة	615,256,066	–	7,488,004	–	622,744,070
التسهيلات الجديدة خلال السنة	384,735,333	–	61,659	–	384,796,992
التسهيلات المسددة خلال السنة	(243,018,792)	(19,224)	–	–	(243,038,016)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,227,528)	6,227,528	–	–	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–	-
ما تم اضافته خلال الفترة نتيجة عملية الاستحواذ	363,839,814	–	–	(78,814)	378,368,094
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	–	–	–	–	-
الرصيد في نهاية السنة	1,114,584,893	6,208,304	7,549,663	(78,814)	1,142,871,140

– فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد ادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والمقاسة بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	637,834,576	–	7,488,004	645,322,580
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	395,125,908	–	61,659	395,187,567
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(243,577,807)	(19,224)	–	(243,597,031)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,227,528)	6,227,528	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	364,003,322	–	14,364,772	378,368,094
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	1,147,158,471	6,208,304	21,914,435	1,175,281,210
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	517,465,023	–	9,411,275	526,876,298
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	305,421,299	–	425,400	305,846,699
الإستثمارات المستحقة خلال السنة	(185,051,746)	–	(2,348,671)	(187,400,417)
التغير في القيمة العادلة	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن تعديلات	–	–	–	–
الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	637,834,576	–	7,488,004	645,322,580

– فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	341,332	–	4,425,400	4,766,732
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	35,373	910,074	(116,150)	829,297
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(170,207)	–	–	(170,207)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(165,537)	165,537	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	163,508	–	14,443,586	14,607,094
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
مخصص الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	204,469	1,075,611	18,752,836	20,032,916
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	423,502	–	2,830,899	3,254,401
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات الجديدة خلال السنة	165,624	–	2,007,378	2,173,002
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الإستثمارات المسددة خلال السنة	(247,794)	–	(412,876)	(660,670)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	–	–	–	–
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	–	–	–	–
التغيرات الناتجة عن التعديلات	–	–	–	–
مخصص الإستثمارات المعدومة	–	–	–	–
الرصيد في نهاية السنة	341,332	–	4,425,400	4,766,732

(10) ممتلكات ومعدات بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2023	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	8,359,965	13,492,795	19,342,415	1,269,052	17,973,158	22,453,181	82,890,566
إضافات	381,478	–	1,662,505	356,300	1,383,317	1,296,059	5,079,659
إستبعادات واعادة تصنيف	1,485,706	215,730	182,677	46,247	158,123	–	2,088,483
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	19,813,882	22,400,712	529,921	394,001	6,096,141	–	49,234,657
الرصيد في نهاية السنة	27,069,619	35,677,777	21,352,164	1,973,106	25,294,493	23,749,240	135,116,399
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	–	3,490,422	13,770,876	1,259,401	15,619,264	18,343,850	52,483,813
إستهلاك السنة	–	873,920	1,303,050	56,297	1,172,563	1,423,466	4,829,296
إستبعادات	–	80,899	177,640	46,246	162,008	–	466,793
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	–	3,229,481	543,739	359,674	5,080,209	6,868	9,219,971
الرصيد في نهاية السنة	–	7,512,924	15,440,025	1,629,126	21,710,028	19,774,184	66,066,287
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	27,069,619	28,164,853	5,912,139	343,980	3,584,465	3,975,056	69,050,112
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	–	2,452,444	4,948,972	–	91,208	3,907,890	11,400,514
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	27,069,619	30,617,297	10,861,111	343,980	3,675,673	7,882,946	80,450,626

العـــام 2022	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	7,585,533	13,182,536	18,369,695	1,227,884	17,158,180	21,641,756	79,165,584
أثر الاستحواذ على شركة تابعة	–	–	155,185	68,500	43,871	–	267,556
إضافات	774,432	311,521	850,217	33,168	794,632	908,464	3,672,434
إستبعادات واعادة تصنيف	–	1,262	32,682	60,500	23,525	97,039	215,008
الرصيد في نهاية السنة	8,359,965	13,492,795	19,342,415	1,269,052	17,973,158	22,453,181	82,890,566
الإستهلاك المتراكم:							
الرصيد في بداية السنة	–	3,110,937	12,387,109	1,144,234	14,693,827	17,095,922	48,432,029
أثر الاستحواذ على شركة تابعة	–	–	146,104	60,500	38,790	–	245,394
إستهلاك السنة	–	379,657	1,253,706	115,167	910,158	1,344,967	4,003,655
إستبعادات	–	172	16,043	60,500	23,511	97,039	197,265
الرصيد في نهاية السنة	–	3,490,422	13,770,876	1,259,401	15,619,264	18,343,850	52,483,813
صافي القيمة الدفترية للممتلكات و المعدات	8,359,965	10,002,373	5,571,539	9,651	2,353,894	4,109,331	30,406,753
دفعات على حساب شراء ممتلكات و معدات	–	–	5,606,807	–	–	–	5,606,807
صافي الممتلكات و المعدات في نهاية السنة	8,359,965	10,002,373	11,178,346	9,651	2,353,894	4,109,331	36,013,560

ب – تتضمن الممتلكات والمعدات 40,403,028 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 34,257,749 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

(11) موجودات غير ملموسة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	7,239,008	5,664,986
إضافات	6,300,042	2,363,751
الإطفاء للسنة	1,994,216	789,729
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	362,444	–
الرصيد في نهاية السنة	11,907,278	7,239,008
نسبة الإطفاء السنوية %	20-33	

(12) أصول مستأجرة وإلتزامات مقابلها

أ - فيما يلي الحركة على حق إستخدام أصول مستأجرة:

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	10,524,060	12,844,569
يضاف: عقود جديدة خلال العام	4,616,698	603,684
يضاف: ما تم إضافته خلال الاستحواذ	1,139,128	–
يطرح: الاستهلاكات خلال السنة	3,720,522	2,924,193
الرصيد كما في نهاية السنة	12,559,364	10,524,060

ب - فيما يلي الحركة على التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة:

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	10,733,682	12,530,503
يضاف: ما تم إضافته نتيجة الاستحواذ	1,161,539	–
يضاف: مصروف الفوائد	1,228,502	1,108,897
يضاف: عقود جديدة خلال العام	4,616,698	603,684
يطرح: الالتزامات المسددة	4,948,475	3,509,402
الرصيد كما في نهاية السنة	12,791,946	10,733,682

ج - التحليل حسب الاستحقاقات:

	سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
	دينـــار	دينـــار
حق استخدام أصول مستاجرة	1,004,749	11,554,615
التزامات عقود أصول مستأجرة	1,023,355	11,768,591

– إختار البنك إستخدام الإعفاء المتاح بالمعيار بعدم إثبات حق الإستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير جوهرية.

(13) موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــار	دينـــار
فوائد وإيرادات برسم القبض *	50,176,297	36,000,001
مصروفات مدفوعة مقدماً	7,477,488	3,064,335
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي	103,289,000	125,328,002
شيكات مقاصة	398,488	230,086
مدينون	3,226,690	4,165,777
أخرى	10,056,246	7,353,419
المجموع	174,624,209	176,141,620

* يظهر المبلغ بالصافي بعد طرح فوائد معلقة بقيمة 2,710,174 دينار كما في كانون الأول في حين انه لم يتم قيد اية مفوائد معلقة خلال العام.

– تتضمن بنود المدينون والموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة والموجودات الأخرى أرصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 8,035,531 دينار كما في كانون الأول مقابل 7,815,284 دينار كما في كانون الأول .

– تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك خلال فترة اقصاها سنتين من تاريخ تملكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتن كحد أقصى.

- فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

	2023		
	عقارات مستملكة	موجـــودات مستملكة أخرى *	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	124,287,727	1,040,275	125,328,002
إضافات	10,292,668	2,184,251	12,476,919
إستبعادات	(32,966,848)	(593,154)	(33,560,002)
المسترد(مخصص) عقارات مستملكة	1,228,332	(2,184,251)	(955,919)
الرصيد في نهاية السنة	102,841,879	447,121	103,289,000
31 كانون الأول 2022			
الرصيد بداية السنة - بالصافي	130,925,875	1,040,275	131,966,150
إضافات	11,097,748	–	11,097,748
إستبعادات	(13,109,973)	–	(13,109,973)
مخصص عقارات مستملكة	(4,625,923)	–	(4,625,923)
الرصيد في نهاية السنة	124,287,727	1,040,275	125,328,002

* يمثل هذا البند أسهم مملوكة مقابل ديون مستحقة ، تم بيع جزء من الأسهم خلال العام بربح بقيمة 96,020 دينار .

– قام البنك المركزي الأردني بموجب تعميم رقم 10/3/16234 تاريخ 10 تشرين الأول 2022 بإلغاء العمل بكافة التعاميم السابقة التي تقضي بإقتطاع مخصصات مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك مع الابقاء على المخصصات المرصودة مقابل العقارات ليتم تحريرها عند التخلص منها.

– بلغت خسائر بيع العقارات المستملكة 478,945 دينار للعام 2023 مقابل 1,058,788 دينار للعام 2022 وقد ظهرت ضمن المصاريف الأخرى (ايضاح 35).

(14) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2023		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	2,866,570	3,815,480	6,682,050
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر	3,545,000	47,393,301	50,938,301
ودائع لأجل تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر	12,000,000	–	12,000,000
المجموع	18,411,570	51,208,781	69,620,351

	31 كانون الأول 2022		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	–	19,667,610	19,667,610
ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة اشهر	7,510,732	80,006,651	87,517,383
المجموع	7,510,732	99,674,261	107,184,993

(15) ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	الشركات				
	أفراد	كبرى	صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023					
حسابات جارية وتحت الطلب	352,573,247	181,513,035	1,130,336,360	1,710,101	1,666,132,743
ودائع التوفير	295,491,085	255,932	14,606,209	3,077,664	313,430,890
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	883,852,980	557,633,875	186,580,624	99,429,920	1,727,497,399
شهادات إيداع	35,450	–	–	–	35,450
المجموع	1,531,952,762	739,402,842	1,331,523,193	104,217,685	3,707,096,482
31 كانون الأول 2022					
حسابات جارية وتحت الطلب	288,210,028	162,371,673	247,717,866	2,175,776	700,475,343
ودائع التوفير	171,645,049	469,162	5,798,439	2,188,196	180,100,846
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	822,552,800	520,895,009	126,249,550	68,303,960	1,538,001,319
شهادات إيداع	95,450	–	–	–	95,450
المجموع	1,282,503,327	683,735,844	379,765,855	72,667,932	2,418,672,958

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة 104,217,685 دينار أي ما نسبته 2.81% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (72,667,932 دينار أي ما نسبته 3% كما في 31 كانون الأول 2022).

– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 1,598,498,342 دينار أي ما نسبته 43.12% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 636,469,781 دينار أي ما نسبته 26.4% كما في 31 كانون الأول 2022).

– بلغت الودائع المحجوزة «مقيدة السحب 43,154,048 دينار أي ما نسبته 1.16% من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023 (مقابل 50,264,936 دينار أي ما نسبته 2.1% كما في 31 كانون الأول 2022).

– بلغت الودائع الجامدة 48,696,430 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 45,448,398 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

(16) تأمينـات نقديـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	107,032,817	90,710,245
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	32,942,016	27,216,327
المجموع	139,974,833	117,926,572

(17) أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الأموال بموجب الإتفاقيات الموقعة مع مؤسسات مالية مختلفة، بهدف إستخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، وذلك على النحو التالي :

31 كانون الأول 2023	المبلغ	عدد الأقساط: الكلية	عدد الأقساط: المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الاقتراض	ثابتة/متغيرة
	دينـــار						
اقتراض من بنوك مركزية	63,301,563	8,400	3,428	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	كمبيالات غب الطلب	0.0% الى 6.27%	ثابتة / متغيرة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات محلية	178,799,529	7	7	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	-	4.50% الى 6.60%	ثابتة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات خارجية	121,056,078	749	537	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	-	1.79% الى 6.1%	ثابتة
المجمـــوع	363,157,170						

31 كانون الأول 2022	المبلغ	عدد الأقساط: الكلية	عدد الأقساط: المتبقية	دورية إستحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الأقراض	ثابتة/متغيرة
	دينـــار						
اقتراض من البنك المركزي الأردني	61,559,921	4,262	3,026	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	كمبيالات غب الطلب	0.0% الى 5.65%	ثابتة / متغيرة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات محلية	105,523,699	5	5	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	4.50% الى 9.25%	ثابتة
اقتراض من بنوك/ مؤسسات خارجية	129,514,448	25	25	شهرية ونصف سنوية وعند الاستحقاق	–	1.79% الى 4.85%	ثابتة
المجمـــوع	296,598,068						

– تم إعادة الإقراض بهامش يتراوح من 3 الى 5%.

(18) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

العام 2023	الرصيد في بداية السنة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنة*	المضاف من خلال الدخل للسنة**	ما تم اضافته خلال الاستحواذ	(المدفوع/ المستخدم) خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,151,336	639,842	4,442,207	860,404	(1,374,366)	16,719,423
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	2,303,637	–	1,293,111	15,134	(33,713)	3,578,169
المجموع	14,454,973	639,842	5,735,318	875,538	(1,408,079)	20,297,592

العام 2022	الرصيد في بداية السنة	(المحرر) من خلال الدخل الشامل للسنة*	المضاف من خلال الدخل للسنة**	ما تم اضافته خلال الاستحواذ	(المدفوع/ المستخدم) خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	10,769,706	(233,075)	2,585,402	–	(970,697)	12,151,336
مخصص القضايا المقامة ضد البنك والمطالبات المحتملة	1,708,525	–	600,000	–	(4,888)	2,303,637
المجموع	12,478,231	(233,075)	3,185,402	–	(975,585)	14,454,973

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الموجودات الضريبية المؤجلة ويبلغ الاحتياطي الموجب 653,467 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 1,050,169 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 1,132,193 دينار مقابل 796,958 دينار تظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء إلتزامات منافع موظفين محددة.

(١٩) أسناد قرض

– تم بتاريخ 2020/10/15 اصدار أسناد قرض من شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة للبنك) بقيمة إجمالية 11 مليون دينار . استحقت السندات دفعة واحدة بتاريخ 15 تشرين الأول 2023 .

(20) السندات الخضراء (Green Bonds)

تم خلال الربع الأول من العام 2023 توقيع اتفاقية لإصدار أسناد قرض بقيمة اسمية اجمالية ٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات مع مؤسسة التمويل الدولية (International Financial Corporation – IFC) وتهدف تلك السندات الى التمويل الأخضر (Green Bonds).

30 ايلول 2023 (غير مدققة)	المبلغ	سعر فائدة الاقتراض
	دينـــار	
السندات الخضراء	2,836,000	6.44%
السندات الخضراء	7,090,000	6.44%
السندات الخضراء	25,524,000	7.99%
المجمـــوع	35,450,000	

(21) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	18,784,419	9,745,645
ضريبة الدخل المستحقة	34,070,422	19,838,448
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	5,756,062	–
ضريبة الدخل المدفوعة	(25,970,427)	(10,799,674)
الرصيد في نهاية السنة	32,640,476	18,784,419

ب - مصروف ضريبة الدخل

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي :

	2022	2022
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة	34,070,422	19,838,448
أثر الضريبية المؤجلة للسنة	(2,455,779)	(11,228,284)
المجموع	31,614,643	8,610,164

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2022	2018	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2023	2022	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2022	2019	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
مصرف بغداد	2022	2021	تم تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

– برأي المستشار الضريبي للبنك فانه لايترتب على البنك اية التزامات تفوق المخصصات المقيدة

– هذا وقد تم تقديم الملفات اللازمة وفق نظام الأسعار التحويلية لغايات ضريبة الدخل لسنة 2022.

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

أ) موجودات ضريبية مؤجلة

	رصيد بداية السنة	المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13,845,669	2,280,404	3,004,333	14,569,598	5,536,447
مخصصات عقارات مستملكة	30,290,990	1,678,907	2,184,250	30,796,333	11,702,607
مخصص قضايا مقامة على البنك	2,303,636	33,713	1,200,000	3,469,923	1,318,571
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	84,418,863	48,254,464	50,633,168	86,797,567	32,983,075
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	9,481,210	7,120,147	10,507,064	12,868,127	4,889,888
مخصص إضافي - أدوات ملكية	3,500,000	–	700,000	4,200,000	1,596,000
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	935,000	–	–	935,000	355,300
مخصص إستثمارات	164,532	60,218	59,895	164,209	62,399
مخصص ودائع لدى البنوك	1,425	1,425	21,532	21,532	8,182
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	620,763	–	–	620,763	235,890
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	100,000	–	–	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	3,419,525	3,419,525	–	–	–
المجموع	149,081,613	62,848,803	68,310,242	154,543,052	58,716,359
31 كانون الأول 2022					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	12,230,452	970,185	2,585,402	13,845,669	5,261,354
مخصصات عقارات مستملكة	26,054,161	84,931	4,321,760	30,290,990	11,510,576
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,708,525	4,889	600,000	2,303,636	875,382
مخصص تسهيلات إئتمانية مباشرة	63,235,062	19,325,036	40,508,837	84,418,863	32,079,168
مخصص تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	5,374,273	2,539,627	6,646,564	9,481,210	3,602,860
مخصص إضافي - أدوات ملكية	–	–	3,500,000	3,500,000	1,330,000
مخصص لقاء الأقساط المؤجلة	–	–	935,000	935,000	355,300
مخصص إستثمارات	241,193	241,193	164,532	164,532	62,522
مخصص ودائع لدى البنوك	–	–	1,425	1,425	542
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,713,099	2,092,336	–	620,763	235,890
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	100,000	–	–	100,000	28,000
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	3,813,207	393,682	–	3,419,525	957,467
المجموع	115,469,972	25,651,879	59,263,520	149,081,613	56,299,061

ب) مطلوبات ضريبية مؤجلة

	رصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023					
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4,273,138	101,264	–	4,171,874	1,585,312
تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية	1,693,821	639,842	–	1,053,979	400,512
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	13,665,944	57,770	4,726,194	18,334,368	1,512,049
المجموع	19,632,903	798,876	4,726,194	23,560,221	3,497,873
31 كانون الأول 2022					
أرباح تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	106,012	106,012	4,273,138	4,273,138	1,623,792
تعويض نهاية الخدمة - خسائر اكتوارية	2,373,223	912,477	233,075	1,693,821	643,652
* إحتياطي تقييم موجودات مالية	9,739,103	–	3,926,841	13,665,944	5,193,059
المجموع	12,218,338	1,018,489	8,433,054	19,632,903	7,460,503

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي تقييم موجودات مالية والمطلوبات الضريبية المؤجلة التي تخص الخسائر والارباح الإكتوارية الناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع الموظفين المحددة بحقوق الملكية الموحدة .

– تم إحتساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة وفقا لقانون ضريبة الدخل بنسب تراوحت من 28% الى 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول إعتباراً من أول كانون الثاني 2019.

إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2023		2022	
	موجودات	مطلوبات	موجودات	مطلوبات
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	56,299,060	7,460,503	43,487,269	4,642,969
المضاف خلال السنة	25,957,892	(38,480)	22,520,138	3,204,560
المستبعد خلال السنة	23,540,593	3,924,150	9,708,346	387,026
الرصيد في نهاية السنة	58,716,359	3,497,873	56,299,061	7,460,503

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	121,651,325	27,344,539
أرباح غير خاضعة للضريبة	23,279,653	29,038,737
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	31,311,200	63,064,673
الربح الضريبي	129,682,872	61,370,475
نسبة ضريبة الدخل القانونية:		
فروع البنك في الاردن	38%	38%
فروع البنك في قبرص	12.5%	12.5%
الشركات التابعة	28%-15	28%-15

(22) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
فوائد برسم الدفع	27,102,957	16,518,975
حوالات واردة	3,209,447	2,937,649
ذمم دائنة	4,807,505	4,117,226
مبالغ لقاء تسجيل الشركات - شركات تابعة	3,121,125	–
التزامات لقاء خدمات الصراف الالي - شركات تابعة	1,976,513	–
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	1,314,306	1,073,540
أمانات مؤقتة (أ)	9,296,104	4,069,237
أمانات مؤقتة - عملاء	8,292,453	5,190,822
أمانات مساهمين (ب)	10,011,315	3,990,478
شيكات مقبولة ومصدقة	11,142,349	8,221,310
تأمينات صناديق حديدية	541,825	531,734
أمانات اكتتابات (ب)	59,622	75,140
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة	14,028,142	9,680,098
مخصصات إضافية - أدوات ملكية	4,200,000	3,500,000
مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة	1,685,000	935,000
مخصصات إضافية- شركات تابعة	1,188,272	–
مطلوبات أخرى	12,281,980	5,726,763
المجموع	114,258,915	66,567,972

– تتضمن المطلوبات الأخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ 27,425,017 دينار كما في 31 كانون الاول 2023 مقابل 4,802,572 دينار كما في 31 كانون الاول 2022.

(أ) يمثل هذا البند أمانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ب) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الإكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

(23) رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع

يبلغ رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 150 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2023 و2022.
إن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) وهي الشركة الام المالكة.

(24) السندات الدائمة

تم خلال الربع الأول من العام 2023 إصدار سندات دائمة مصنفة ضمن الشريحة الإضافية الأولى لرأس المال التنظيمي (Additional Tier I Capital) بقيمة إجمالية تعادل 89.1 مليون دينار أردني. يتكون السند من إصدارين، الأول هو إصدار غير عام بقيمة 90.0 مليون دولار أمريكي غير مدرج في بورصة عمان ، والإصدار الآخر هو إصدار عام بقيمة 25.2 مليون دينار أردني تم طرحه للاكتتاب العام.
يبلغ سعر الفائدة 8.50% لمدة الـ 24 شهراً الأولى، وسيتم تعويم سعر الفائدة لاحقاً على أساس سعر إعادة الخصم الصادر عن البنك المركزي الأردني مضافاً إليه هامش مقداره 1.25 %، يتم احتسابه كل ثلاثة أشهر.
علماً أن الفائدة ستدفع بشكل ربع سنوي بتاريخ 9/23 و 12/23 و 3/23 و 6/23 من كل سنة، بالإضافة إلى كون الأسناد قابلة للتداول في بورصة عمان.
إن الهدف من الإصدار هو دعم خطط البنك التوسعية في الإقليم لتنويع مصادر إيراداته خلال الأعوام القادمة وخصوصاً ما يتعلق بعمليات الاستحواذ الأخيرة كمصرف بغداد .
تم خلال الفترة تسجيل فوائد مدينة بقيمة 4,366,577 دينار قيدت مباشرة من الأرباح المدورة.

(25) الإحتياطيات

إن تفاصيل الإحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2023 و 2023 هي كما يلي:

أ - الإحتياطي القانوني:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية بموجب القوائم المالية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .
إن الإحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022	طبيعة التقييد
	دينار	دينار	
الإحتياطي القانوني	106,382,863	99,983,479	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك

ب - الإحتياطي الإختياري :

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنوات السابقة، يستخدم الإحتياطي الإختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.
فيما يلي الحركة على الاحتياطي الاختياري:

	2023	2022
	دينار	دينار
الرصيد في بداية العام	122,944,584	133,444,584
توزيعات أرباح نقدية -(ايضاح 28)	(12,000,000)	(10,500,000)
الرصيد لنهاية العام	110,944,584	122,944,584

(26) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	6,887,913	7,044,559
أرباح غير متحققة	5,932,011	1,852,873
الأثر الناتج عن الاستحواذ على شركة تابعة	2,306,628	–
الأثر الناتج عن إعادة تصنيف شركة تابعة	1,162,759	–
مخصص (المسترد) خسائر إئتمانية متوقعة مقابل أدوات الدين	33,701	(596,676)
خسائر متحققة	–	79,357
المحرر (المضاف) الى المطلوبات الضريبية المؤجلة	3,681,010	(1,492,200)
الرصيد في نهاية السنة *	20,004,022	6,887,913

* يظهر إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة 1,512,049 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 5,193,059 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 وهو غير قابل للتحويل إلى قائمة الدخل الموحدة.

(27) الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	94,967,563	79,094,033
(خسائر) متحققة من موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	–	(79,357)
فوائد مدينة السندات الدائمة	(4,366,577)	–
الربح للسنة - قائمة (ب)	59,108,014	18,682,115
المحول الى الاحتياطيات	(6,399,384)	(2,729,228)
الرصيد في نهاية السنة	143,309,616	94,967,563

* من أصل الأرباح المدورة مبلغ 58,716,360 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 56,299,061 دينار كما في 31 كانون الأول 2022 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .

– يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 188,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 و كما في 31 كانون الأول 2022 لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية أثر التطبيق المبكر لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9)، وإلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية.

– يحظر التصرف بالرصيد الدائن لاحتياطي تقيم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

(28) الأرباح الموزعة والمقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% من رأس المال وذلك من الاحتياطي الإختياري، أي ما يعادل 12 مليون دينار، وهذه النسبة خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في إجتماعها المنعقد بتاريخ 26 نيسان 2023 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 8% أي ما يعادل 12 مليون دينار من الاحتياطي الاختياري مقابل 7% ما يعادل 10.5 مليون دينار خلال عام 2022.

(29) الفوائد الدائنة

تسهيلات ائتمانية مباشرة:

	2023	2022
تسهيلات ائتمانية مباشرة:	دينـــار	دينـــار
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	578,714	127,169
قروض وكمبيالات	27,795,453	22,391,525
بطاقات الائتمان	1,895,899	1,739,225
القروض العقارية	23,389,722	16,539,695
الشركات		
الشركات الكبرى		
حسابات جارية مدينة	12,754,954	7,227,647
قروض وكمبيالات	84,352,857	60,903,478
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,865,408	1,561,887
قروض وكمبيالات	13,072,021	10,996,532
الحكومة والقطاع العام	11,374,054	10,978,540
أرصدة لدى بنوك مركزية	9,591,906	8,320,284
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,815,898	663,816
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	56,226,730	23,120,803
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	3,247,479	1,606,820
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل-ادوات دين	61,297	–
المجموع	**253,022,628**	**166,177,421**

(30) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	4,844,055	4,467,214
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	1,325,905	419,169
ودائع توفير	5,364,244	1,100,910
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	83,967,333	46,139,133
شهادات إيداع	848	2,969
تأمينات نقدية	3,904,110	1,969,665
أموال مقترضة	13,983,596	6,630,993
رسوم ضمان الودائع	2,183,428	2,423,632
فائدة مدفوعة التزامات اصول مستاجرة	1,228,502	1,108,897
السندات الخضراء	1,848,637	–
فوائد لقاء التزامات منافع موظفين محددة	1,132,102	796,958
المجمـــوع	119,782,760	65,059,540

(31) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
عمولات تسهيلات مباشرة	3,663,164	2,897,495
عمولات تسهيلات غير مباشرة	6,694,613	4,769,608
عمولات حوالات مصرفية -شركات تابعة	58,406,076	–
عمولة ادارة الحسابات - شركات تابعة	3,616,436	–
عمولات أخرى	14,706,856	2,584,773
المجموع	87,087,145	10,251,876

(32) أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول / التعامل	28,802,506	3,736,845
أرباح (خسائر) ناتجة عن التقييم	2,801,947	(22,076)
المجموع	**31,604,453**	**3,714,769**

(33) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
ايجار الصناديق الحديدية	217,602	208,127
ايرادات طوابع	68,611	49,810
إيرادات بطاقات الائتمان	6,989,804	6,083,743
ديون معدومة مستردة	3,682,627	1,320,587
ايرادات إتصالات	128,929	101,004
ايرادات حوالات	1,384,571	1,279,674
ارباح موزعة من اسهم مستملكة	42,483	–
أرباح بيع اسهم مستملكة	96,020	–
ارباح بيع ممتلكات ومعدات	1,621,690	–
أرباح إستحقاق قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة	–	4,800,000
أخرى	4,763,122	3,946,218
المجمـــوع	18,995,459	17,789,164

(34) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	41,942,241	27,591,792
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	3,634,981	2,944,037
نفقات طبية	2,226,241	2,007,589
تدريب الموظفين	331,663	186,612
مياومات سفر	371,834	386,524
نفقات التأمين على حياة الموظفين	207,164	203,197
المجمـــوع	48,714,124	33,319,751

(35) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	142,833	75,495
قرطاسية	816,868	528,723
دعاية واعلان	1,446,180	1,746,884
إشتراكات	425,865	1,329,117
مصاريف إتصالات	2,973,334	2,333,169
صيانة وتصليحات	10,274,115	5,883,725
مصاريف تأمين	2,220,547	1,891,834
أتعاب ومصاريف قضائية	322,153	270,288
كهرباء ومياه وتدفئة	1,335,790	723,647
رسوم وضرائب وطوابع	2,011,127	1,334,040
أتعاب التدقيق	289,235	236,655
مصاريف خدمات البطاقات	4,145,676	4,259,423
مصاريف نقل و مواصلات	385,814	266,157
مصاريف خدمات البنوك المراسلة	702,244	390,407
خدمات الأمن والحماية	796,581	533,881
التبرعـــات والمسؤولية الاجتماعية	2,190,700	1,047,839
ضيافة	183,327	144,066
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	707,399	90,000
مخصصات عقارات وفاء لديون مستحقة	955,919	4,625,923
مخصصات إضافية - أدوات ملكية	700,000	3,500,000
مخصصات إضافية - أقساط مؤجلة	750,000	935,000
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة - مدينون	–	82,720
مخصصات إضافية- شركات تابعة	1,188,272	–
خسائر بيع موجودات مستملكة	478,945	1,015,788
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	3,720,522	2,924,193
اخرى	11,402,340	2,992,707
المجمـــوع	**50,565,786**	**39,161,681**

(36) حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	59,108,014	18,682,115
	سهم	سهم
المتوسط لمرجح لعدد الأسهم	150,000,000	150,000,000
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة (أساسي ومخفض):		
الربح للسنة - العائد لمساهمي البنك	0.394	0.125

ان الحصة الاساسية للسهم مساوية للمخفضة , حيث لم يقم البنك باصدار اية ادوات مالية قد تؤدي الة تخفيض الربحية الاساسية للسهم

(37) النقد وما في حكمه

	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	883,309,146	480,714,381
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	540,276,278	123,435,953
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	57,620,351	107,184,993
أرصدة مقيدة السحب (إيضاح 5)	9,383,933	2,304,806
المجموع	1,356,581,140	494,660,535

(38) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الإعتيادية للبنك وبإستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم تؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

– فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة :

	الطرف ذو العلاقة					
31 كانون الأول 2023	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذين	أخـــرى **	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي :						
تسهيلات ائتمانية مباشرة	39,117,740	1,272,136	1,020,005	4,338,113	–	46,530,542
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	13,030,742	–	–	–	347	12,248,542
ودائع عملاء	–	512,707	101,391,642	1,123,247	7,907,985	110,935,581
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	269,723	177,059	–	–	4,339,719	4,786,501
التأمينات النقدية	–	–	–	10,551	17,975	28,526
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	24,815,000	–	–	–	35,056,352	59,871,352
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	237,270	–	–	237,270
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	235,445	–	–	235,445
موجودات مالية بالكلفة المطفأة/أموال مقترضة	–	–	80,017,850	–	–	80,017,850
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	4,719,850	517,908	–	–	180,000	5,417,758
إعتمادات	737,596	–	–	–	18,731,257	19,468,853
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	–	456,748	16,028	205,635	–	678,411
فوائد وعمولات مدينة ****	252,397	3,174	4,663,065	47,209	1,067,993	6,033,838
توزيعات أرباح موجودات مالية	–	–	–	–	–	–
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	51,972	–	–	51,972
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	–	–	24,246	–	–	24,246
الإيرادات الأخرى - شركات تابعة	–	2,435	–	–	–	2,435
مصاريف تشغيلية - شركات تابعة	–	377,599	–	–	527,451	905,050

31 كانون الأول 2022	الطرف ذو العلاقة					
	شركات شقيقة	شركات تابعة	أعضاء مجلس الإدارة *	المدراء التنفيذين	أخـــرى **	المجموع
بنود داخل قائمة المركز المالي :	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة*	38,215,100	1,296,846	763,844	3,010,585	–	43,286,375
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	53,884,000	–	–	–	–	53,884,000
ودائع عملاء	–	10,216,261	67,919,266	1,848,571	357,354	80,341,452
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	1,633,444	–	–	–	1,013,062	2,646,506
التأمينات النقدية	–	–	–	151,697	16,375	168,072
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	20,088,806	–	559,015	–	36,333,467	56,981,288
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	289,242	–	–	289,242
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	265,953	–	–	265,953
أسناد قرض	–	5,000,000	–	–	–	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي :						
كفالات	3,833,600	491,358	1,000	–	1,072,449	5,398,407
إعتمادات	–	–	–	–	4,254,000	4,254,000
بنود قائمة الدخل :						
فوائد وعمولات دائنة ***	430,793	2,600,575	3,312	28,228	–	3,062,908
فوائد وعمولات مدينة ****	1,555,863	33,395	295,074	141,668	–	2,026,000
توزيعات أرباح موجودات مالية	790,260	–	–	–	444,415	1,234,675
إطفاء حق إستخدام أصول مستأجرة	–	41,655	–	–	–	41,655
فوائد لقاء إلتزامات أصول مستأجرة	–	27,984	–	–	–	27,984

* من ضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة للمدراء التنفيذيين ومجلس الإدارة مبلغ 639,153 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة تابعة) و 189,409 دينار للشركة المتحدة للإستشارات المالية وشركاتها التابعة كما في 31 كانون الأول 2023.

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس إدارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (1.25)٪ إلى (7.5)٪ .

**** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (1.5)% إلى (10.75)٪ .

ينوب عن البنك أربعة في مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وثلاث أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي .

رواتب ومكافآت الادراة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه 5,411,597 دينار للعام 2022 مقابل 3,510,252 دينار للعام 2022.

(39) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام 2023 و 2022. حيث تم الإفصاح عنها ضمن إيضاح رقم (44): مستويات القيمة العادلة.

(40) إدارة المخاطر

أ– يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

- مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء إلتزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد إلتزاماته عند إستحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من إدارة المخاطر).

- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الإقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

- المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

- مخاطر إدارة أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

هي الخسارة الناتجة عن إستخدام المعلومات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك، أو من أن تكشف للعلن، أو توزع، أو أن تعدّل، أو من أن تدمر أو تحذف. هذا التعريف ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء كانت المعلومة مكتوبة على ورق أو موجودة في ملف ما على الإنترنت، وتشمل إستمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk:

– تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية بشكل دوري وبالتنسيق مع ممثلي دوائر تسهيلات الشركات، وتسهيلات الأفراد. تمثل السياسة المؤشر والدليل الأساسي لمراكز العمل المختلفة في توضيح درجة المخاطر الائتمانية المقبولة لدى هذه المراكز.

– يتم إبداء الرأي بالطلبات الائتمانية من قبل إدارة المخاطر وضمن الصلاحيات الائتمانية المحددة من مجلس الإدارة وبدون مسؤولية مالية.

– يتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر حيث لدى البنك نظام موثق ومعتمد من مجلس الإدارة وتم الأخذ بعين الإعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية إتخاذ القرارات، وتسعير التسهيلات وتحديد ربحية العميل والمنتج، وإدارة الائتمان، ودراسة وتحليل المحفظة الائتمانية. ويساعد على الاحتفاظ بالبيانات اللازمة التي تسهل تطبيق الطرق المتقدمة من مخاطر الائتمان (FIRB) ضمن متطلبات بازل ويتم تطبيق نظام تصنيف ائتماني آلي لتدعيم ذلك. وضمن نفس الإطار يتم إستخدام Scoring Card System.

– توصي دائرة المخاطر وبشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان بوضع ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الإلتزام بهذه السقوف، تراجع دوريا وتعدل إن لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، والبلدان وكذلك القطاعات الإقتصادية المختلفة وكذلك من مهامها إعداد سقوف لأي تركز محتمل بالضمانات أو المنتجات الائتمانية.

– تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد تحليل للمحفظة الائتمانية، بحيث يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة عنها توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات Benchmarking تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

2- المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

– السياسة الإستثمارية، حيث يقوم ممثلي دوائر الخزينة، والمخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم بشكل سنوي على الأقل وعرضها على لجنة الإستثمار ولجنة الأصول والخصوم.

– لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الإستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الإستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الإلتزام بالسياسات أعلاه.

– تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR, وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3 - مخاطر السيولة Liquidity Risk:

– تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

– تراقب دائرة إدارة المخاطر إلتزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.

– تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الاصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.

– تقوم دائرة ادارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينه بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم إعتمادها من مجلس إدارة البنك.

4 - المخاطر التشغيلية Operational Risk :

– تعمل إدارة المخاطر على إعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية. لضمان التواؤم مع متطلبات بازل ولتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل (KRI)Key Risk Indicatorsلمراكز عمل البنك.

– يتم من قبل دائرة إدارة المخاطر المزج ما بين إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات بحيث يتم التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تغطيتها وبما يحقق مفهوم Enterprise Risk Management. كما أنه لدى البنك إجراءات عمل Standard Operating Procedures(SOP›s) موثقه تراجع وتعدل دوريا من قبل الدوائر المعنية وبإشراف دائرة تطوير العمليات، أي إجراءات يتم تعديلها أو يتم إستحداثها بما فيها أي منتجات جديدة يتم عرضها على دوائر التدقيق الداخلي، والإمتثال، والمخاطر لدراسة المخاطر الممكنة وكذلك كفاية الضوابط الرقابية الموجودة.

5 - أمن المعلومات و إدارة إستمرارية العمل Information Security &Business Continuity Management:

– تقوم دائرة إدارة المخاطر ببناء خطة إستمرارية عمل Business Continuity Plan واضحة وموثقة ومعتمدة, ويتم عمل الإختبارات اللازمة لها بإنتظام, وتفاعلا مع المفهوم الواسع لإدارة إستمرارية العمل Business Continuity Management مدعمة بنظام آلي DRS لمزيد من الكفاءة في إدارة إستمرارية العمل, وبحيث تتواءم مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني وكذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.

– تم إفراد فريق أمن أنظمة المعلومات Information Security Officer ويتبع مباشرة لإدارة المخاطر لتدعيم ذلك وبحيث يكون مستقل في رفع تقاريره عن مدير دائرة أنظمة المعلومات وضمن أفضل الممارسات العالمية ومنها معايير ISO27001 ومتطلبات PCI.

– تشارك إدارة المخاطر في إعداد تقييم مناسب للمخاطر في حال وجود نشاط أو منتج جديد على وشك الإطلاق في سوق معين.

6 - مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم إعتمادها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7 - التواؤم مع مقررات بازل:

تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها إحتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل ٣بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.

تقوم الدائرة بإعداد الإختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.

بالإضافة الى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الإستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

– التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) :

	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2022
	دينـــار	دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	787,223,767	419,143,482
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	540,276,278	123,435,953
التسهيلات الائتمانية المباشرة:		
للأفراد	277,471,904	282,659,417
القروض العقارية	205,701,492	224,934,334
للشركات		
الشركات الكبرى	1,143,308,060	1,041,508,278
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	204,789,790	192,213,587
للحكومة والقطاع العام	175,475,054	181,324,821
سندات وأسناد وأذونات:		
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	32,410,070	22,578,510
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	1,122,883,189	617,988,602
الموجودات الأخرى	53,801,475	40,395,864
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	300,012,623	232,559,084
إعتمادات	59,774,795	81,536,153
قبولات	32,550,737	46,679,982
سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	407,475,155	323,456,817
المجموع	5,343,154,389	3,830,414,884

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال:

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2023:

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	815,164,709								815,164,709	27,940,942
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	545,344,790								545,344,790	5,068,512
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	308,842,190	3,198,292	1,039,410	–	83,309,156	19,594,006	1,027,362	108,168,226	200,673,964	28,559,357
القروض العقارية	225,459,851	9,528,680	1,472,741	7,655,349	283,867,507	1,961,453	407,971	304,893,701	–	16,679,807
الشركات الكبرى	1,307,811,394	34,273,623	213,484,429	11,769,273	327,430,468	4,761,984	3,644,045	595,363,822	712,447,572	137,666,983
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	218,755,366	43,024,332	12,423,838	–	113,248,095	13,815,798	39,953,315	222,465,378	–	12,189,059
الحكومة والقطاع العام	175,786,439	–	–	–	–	–	–	–	175,786,439	311,385
سندات وإسناد وإذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	32,410,070	–	–	–	–	–	–	–	32,410,070	44,965
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	1,142,871,140	–	7,680,541	–	6,886,154	–	–	14,566,695	1,128,304,445	19,987,951
موجودات أخرى	53,801,475	–	–	–	–	–	–	–	53,801,475	–
المجموع	4,826,247,424	90,024,927	236,100,959	19,424,622	814,741,380	40,133,241	45,032,693	1,245,457,822	3,663,933,464	248,448,961
الكفالات المالية	309,623,858	38,197,417	7,854,738	439,929	70,156,557	1,374,635	6,957,195	124,980,471	184,643,387	9,611,235
الإعتمادات المستندية	60,247,710	2,507,155	–	–	3,221,553	59,796	87,987	5,876,491	54,371,219	472,915
الإلتزامات الأخرى	443,969,884	28,967,390	15,639,916	–	60,726,182	2,981,684	8,518,953	116,834,125	327,135,759	3,943,992
المجموع	813,841,451	69,671,962	23,494,654	439,929	134,104,292	4,416,115	15,564,135	247,691,086	566,150,365	14,028,142
المجموع الكلي	5,640,088,876	159,696,889	259,595,614	19,864,551	948,845,672	44,549,356	60,596,828	1,493,148,909	4,230,083,828	262,477,103

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، أما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة إستناداً إلى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم إحتسابها بشكل إفرادي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في أي حال من الاحوال :

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2022:

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	419,143,482	–	–	–	–	–	–	–	419,143,482	–
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	123,435,953	–	–	–	–	–	–	–	119,532,933	1,425
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	309,217,281	3,125,903	23,090,286	–	84,181,036	20,049,343	339,453	130,786,020	178,431,261	24,580,458
القروض العقارية	263,006,274	7,832,370	1,829,739	–	275,239,700	1,944,002	299,010	341,520,543		29,214,285
الشركات الكبرى	1,148,312,013	22,778,195	141,652,168	19,432,211	329,993,715	4,642,402	1,937,440	465,958,258	682,353,755	88,931,601
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	202,590,866	34,963,710	25,444,440	–	97,955,863	12,743,359	22,132,754	193,342,279	9,248,587	9,007,121
الحكومة والقطاع العام	181,960,741	–	–	–	–	–	–	–	181,960,741	635,920
سندات وإسناد وإذونات:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	22,578,510	–	–	–	–	–	–	–	22,578,510	11,264
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	622,744,070	–	7,384,918	–	6,886,154	–	–	14,271,072	608,472,998	4,755,468
موجودات أخرى	40,395,864	–	–	–	3,309,410	–	–	3,309,410	37,086,454	82,720
المجموع	3,333,385,055	68,700,179	199,401,551	19,432,211	797,565,878	39,379,105	24,708,658	1,149,187,582	2,258,808,722	157,220,261
الكفالات المالية	238,788,507	38,354,733	8,860,251	432,339	64,934,027	1,332,056	2,559,921	116,473,326	122,315,181	6,229,424
الإعتمادات المستندية	81,917,467	2,261,320	–	–	1,997,006	61,138	112,266	4,431,730	77,485,737	381,313
الإلتزامات الأخرى	373,206,159	25,299,836	3,237,631	–	60,314,343	2,737,678	5,260,278	96,849,768	276,356,392	3,069,361
المجموع	693,912,133	65,915,889	12,097,882	432,339	127,245,376	4,130,872	7,932,465	217,754,823	476,157,310	9,680,098
المجموع الكلي	4,027,297,188	134,616,068	211,499,433	19,864,551	924,811,254	43,509,977	32,641,123	1,366,942,405	2,734,966,032	166,900,358

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة ٢٠٢٣:

	القيمة العادلة للضمانات									
	إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الإئتمانية المتوقعة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	7,108,654	–	–	–	–	–	–	–	13,963,132	9,675,945
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	25,077	–	–	–	–	–	–	–	25,045	24,134
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:										
الأفراد	23,799,690	3,419	–	–	2,920,250	3,393,934	163,952	10,159,406	12,288,140	15,955,209
القروض العقارية	15,494,861	–	–	–	17,978,624	144,881	–	18,123,505	–	7,302,263
الشركات الكبرى	114,891,474	5,481,663	422,773	–	16,224,930	–	–	40,930,502	75,271,629	71,672,503
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	15,010,787	50,074	–	–	6,385,827	1,474,656	4,641,465	12,552,022	2,458,766	10,427,324
سندات وإسناد وإذونات:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	21,914,435	–	7,680,541	–	6,886,154	–	–	14,566,695	7,347,740	18,752,836
المجموع	198,244,979	5,535,156	8,103,315	–	50,395,785	5,013,471	4,805,417	96,332,129	111,354,452	133,810,213
الكفالات المالية	1,810,908	148,333	–	–	310,731	61,593	261,036	781,693	1,029,215	1,461,765
الإعتمادات المستندية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الإلتزامات الأخرى	85,210	64	343	–	89,661	837	17,237	108,142	–	66,480
المجموع	1,896,117	148,397	343	–	400,392	62,430	278,273	889,835	1,029,215	1,528,245
المجموع الكلي	200,141,098	5,683,553	8,103,658	–	50,796,177	5,075,901	5,083,690	97,221,964	112,383,666	135,338,458

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية للمرحلة الثالثة 2022:

	القيمة العادلة للضمانات								
	إجمالي قيمة	تأمينات	أسهم	كفالات بنكية	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	إجمالي قيمة	صافي التعرض بعد	الخسارة الإئتمانية
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
التسهيلات الإئتمانية المباشرة:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الأفراد	17,870,844	14,303	8,558,742	–	2,360,356	3,998,582	11,832	14,943,817	2,927,027	12,994,619
القروض العقارية	38,672,268	54	–	–	23,858,936	179,522	–	32,361,036	6,311,232	21,998,045
الشركات الكبرى	70,664,849	3,343,832	100,000	–	19,675,187	97,062	–	14,893,557	55,771,293	42,959,829
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	10,449,406	84,659	845,638	–	5,994,621	1,841,188	906,269	9,672,375	777,032	6,575,335
سندات وإسناد وإذونات:	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	7,488,004	–	7,384,918	–	6,886,154	–		14,271,072	–	4,425,400
المجموع	145,145,372	3,442,848	16,889,299	–	58,775,254	6,116,354	918,101	86,141,856	65,786,584	88,953,227
الكفالات المالية	1,525,816	92,252	–	–	277,729	49,761	46,714	466,456	1,059,361	1,251,985
الإعتمادات المستندية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الإلتزامات الأخرى	194,149	6,737	–	–	115,973	8,032	2,501	133,244	60,906	157,714
المجموع	1,719,965	98,989	–	–	393,702	57,793	49,215	599,699	1,120,267	1,409,699
المجموع الكلي	146,865,337	3,541,837	16,889,299	–	59,168,956	6,174,147	967,316	86,741,555	66,906,851	90,362,926

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 17,004,513 دينار خلال العام 2023 جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ رصيد الديون المجدولة 42,258,899 دينار خلال العام 2022.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الإئتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الإئتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها 177,636,068 دينار خلال العام 2023 (مقابل 376,904,269 دينار للعام 2022).

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والإسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	المجموع
		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
A3	Moody›s	1,379,877	4,870,967	–	6,250,844
B1	Moody›s	–	771,503,334	–	771,503,334
Ba1	Moody›s	1,918,121	673,221	–	2,591,342
Baa1	Moody›s	1,800,133	–	–	1,800,133
B2	Moody›s	–	649,740	–	649,740
Baa2	Moody›s	1,854,895	–	–	1,854,895
Baa3	Moody›s	1,687,642	–	–	1,687,642
Caa1	Moody›s	–	5,132,693	–	5,132,693
C	Moody›s	–	3,161,600	–	3,161,600
حكومية		23,769,402	336,891,629	3,460,806	364,121,837
المجموع		32,410,070	1,118,012,216	3,460,806	1,150,422,287

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	ضمن موجودات مالية من خلال قائمة الدخل	المجموع
		دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
B1	Moody›s	–	4,871,457	–	4,871,457
B2	Moody›s	–	6,061,991	–	6,061,991
B+	Moody›s	–	649,767	–	649,767
Ba3	Moody›s	559,015	–	–	559,015
Baa3	Moody›s	711,666	663,424	–	1,375,090
C	Moody›s	–	3,062,605	–	3,062,605
حكومية		21,307,829	602,679,358	–	623,987,187
غير مصنف		–	–	–	–
المجموع		22,578,510	617,988,602	–	640,567,113

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2023	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	464,806,353	–	–	–	–	–	–	322,417,414	–	–	787,223,767
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	538,640,101	–	–	–	–	1,636,177	–	–	–	–	540,276,278
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	225,776,476	349,221,458	340,571,247	238,250,802	31,766,163	9,782,829	287,831,248	175,475,054	348,071,023	–	2,006,746,300
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	–	–	5,793,161	–	–	–	–	25,237,032	1,379,877	–	32,410,070
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	336,891,630	–	3,161,600	–	–	–	–	777,958,992	4,870,967	–	1,122,883,189
الموجودات الأخرى	50,176,297	–	–	3,226,690	–	–	398,488	–	–	–	53,801,475
الكفالات المالية	43,545,645	92,178,533	44,356,879	1,796,553	527,002	1,947,932	1,565,235	–	114,094,844	–	300,012,623
الإعتمادات المستندية	–	16,873,665	33,729,291	–	3,239,333	–	–	–	5,932,506	–	59,774,795
الإلتزامات الأخرى	22,589,621	130,186,203	141,860,936	–	32,034,070	2,459,156	21,660,788	4,778,534	84,456,584	–	440,025,892
المجموع الكلي	1,682,426,123	588,459,859	569,473,114	243,274,045	67,566,568	15,826,094	311,455,759	1,305,867,026	558,805,801	–	5,343,154,389

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مالي	1,678,651,054	–	3,683,662	–	91,407	1,682,426,123
صناعي	478,508,193	–	108,398,357	–	1,553,309	588,459,859
تجارة	533,294,787	–	26,462,630	–	9,715,697	569,473,114
عقارات	206,826,138	–	30,923,923	–	5,523,984	243,274,045
زراعة	47,872,876	–	10,594,778	–	9,098,914	67,566,568
أسهم	15,826,094	–	–	–	–	15,826,094
أفراد	290,863,728	–	16,304,396	–	4,287,635	311,455,759
حكومة وقطاع عام	1,300,734,333	–	2693-513	–	–	1,305,867,026
خدمات	490,455,915	–	64,490,314	–	3,859,572	558,805,801
أخرى	–	–	–	–	–	–
المجموع	5,043,033,118	–	265,990,753	–	34,130,518	5,343,154,389

التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية

31 كانون الأول 2022	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	خدمات	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	–	–	–	–	419,143,482	–	–	419,143,482
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	122,770,121	–	–	–	–	665,832	–	–	–	–	123,435,953
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي	132,936,386	366,753,329	310,158,799	231,494,388	37,584,225	10,309,500	315,995,024	181,324,821	336,083,965	–	1,922,640,437
سندات وأسناد وأذونات:											
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	–	–		–	–	–	–	22,019,495	559,015	–	22,578,510
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	–	–	3,062,604	–	–	–	–	610,054,545	4,871,452	–	617,988,601
الموجودات الأخرى	36,000,001	–	–	3,064,335	–	–	230,086	–	–	1,101,443	40,395,864
الكفالات المالية	63,590,120	39,184,074	38,705,123	–	824,024	1,624,564	1,656,635	–	86,974,545	–	232,559,084
الإعتمادات المستندية	4,252,322	52,948,517	17,843,839	–	376,718	–	–	–	6,114,757	–	81,536,153
الإلتزمات الأخرى	28,089,088	93,406,332	119,118,109	–	24,937,411	1,304,340	24,206,622	–	79,074,896	–	370,136,798
المجموع الكلي	387,638,038	552,292,252	488,888,475	234,558,722	63,722,378	13,904,235	342,088,366	1,232,542,343	513,678,632	–	3,830,414,885

توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مالي	386,820,117	–	715,458	–	102,463	387,638,038
صناعي	497,312,818	–	47,756,657	–	7,222,777	552,292,252
تجارة	452,067,053	–	31,665,081	–	8,220,676	491,952,810
عقارات	203,255,667	–	21,581,917	–	6,656,803	231,494,387
زراعة	48,040,039	–	15,681,159	–	1,181	63,722,379
أسهم	13,904,235	–	–	–	–	13,904,235
أفراد	321,209,757	–	16,267,054	–	4,611,556	342,088,367
حكومة وقطاع عام	1,232,542,343	–	–	–	–	1,232,542,343
خدمات	481,876,376	–	30,314,165	–	1,488,088	513,678,629
أخرى	1,101,443	–	–	–	–	1,101,443
المجموع	3,638,129,847	–	163,981,491	–	28,303,544	3,830,414,885

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47)والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2023:-

تعليمات التصنيف رقم (2009/47):

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,801,034,274	1,639,046	1,799,395,227	–
ديون تحت المراقبة	275,318,104	2,560,835	272,757,269	61,980,538
ديون غير عاملة	160,302,863	30,302,468	130,000,394	102,731,112
دون المستوى	5,153,138	49,962	5,103,176	1,398,037
مشكوك في تحصيلها	32,269,798	3,655,020	28,614,778	15,899,509
هالكة	122,879,926	26,597,486	96,282,440	85,433,566
المجموع	2,236,655,240	34,502,349	2,202,152,891	164,711,650

تعليمات التصنيف رقم (2009/47) مقارنة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

	Stage 1			Stage 2			Stage 3		
	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,768,094,981	25,162,374	148,677	25,430,160	2,216,426	27,208	895,155	345,229	31,202
ديون تحت المراقبة	–	–	–	273,933,286	62,670,493	1,087,994	584,314	197,908	6,656
ديون غير عاملة	–	–	–	–	–	–	167,717,345	104,814,162	33,200,612
دون المستوى	–	–	–	–	–	–	4,444,670	1,279,865	22,720
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–	–	–	28,437,711	14,290,174	3,604,342
هالكة	–	–	–	–	–	–	134,834,964	89,244,123	29,573,550
المجموع	1,768,094,981	25,162,374	148,677	299,363,445	64,886,919	1,115,203	169,196,813	105,357,298	33,238,470

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب تعليمات التصنيف رقم (2009/47)والمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 31 كانون الأول 2022:-

البند	إجمالي	فوائد معلقة	أصل	مخصص
ديون عاملة	1,798,059,370	379,369	1,797,680,001	–
ديون تحت المراقبة	171,131,274	1,858,685	169,272,590	33,016,368
ديون غير عاملة	135,896,531	28,175,021	107,721,510	83,973,307
دون المستوى	10,890,136	223	10,889,913	3,597,573
مشكوك في تحصيلها	7,879,493	201,294	7,678,199	3,387,523
هالكة	117,126,902	27,973,505	89,153,397	76,988,212
المجموع	2,105,087,176	30,077,354	2,075,009,821	117,057,938

تعليمات التصنيف رقم (2009/47) مقارنة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9):

	Stage 1			Stage 2			Stage 3		
	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة	إجمالي	ECL	فوائد معلقة
ديون عاملة	1,775,575,135	33,732,006	13,106	20,923,333	918,220	11,856	1,560,902	354,407	18,686
ديون تحت المراقبة	–	–	–	170,931,341	33,191,332	1,853,525	199,934	47,229	5,159
ديون غير عاملة	–	–	–	–	–	–	135,896,531	84,126,191	28,175,021
دون المستوى	–	–	–	–	–	–	10,890,136	3,581,459	223
مشكوك في تحصيلها	–	–	–	–	–	–	7,879,493	3,342,306	201,294
هالكة	–	–	–	–	–	–	117,126,902	77,202,426	27,973,505
المجموع	1,775,575,135	33,732,006	13,106	191,854,673	34,096,579	1,865,381	137,657,368	84,527,827	28,198,867

أ - التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا	أفريقيا	أمريكا	دول أخرى	إجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أرصدة لدى بنوك مركزية	319,965,894	464,806,334	2,451,539	–	–	–	–	787,223,767
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,271	373,546,590	69,917,642	1,137,904	104,406	83,418,175	12,147,290	540,276,278
التسهيلات الائتمانية	1,724,297,005	33,355,781	249,093,514	–	–	–	–	2,006,746,300
سندات وأسناد وأذونات:								
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	23,769,402	1,467,630	3,981,552	–	–	–	3,191,486	32,410,070
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	779,535,906	338,214,590	–	–	5,132,693	–	–	1,122,883,189
الموجودات الأخرى	40,458,883	9,024,772	4,317,820	–	–	–	–	53,801,475
الإجمالي / للسنة الحالية	2,888,031,361	1,220,415,697	329,762,067	1,137,904	5,237,099	83,418,175	15,338,776	4,543,341,079
الكفالات المالية	242,415,613	26,799,508	30,797,502	–	–	–	–	300,012,623
الإعتمادات المستندية	49,766,013	3,055,022	6,953,760	–	–	–	–	59,774,795
الإلتزمات الأخرى	421,431,323	–	18,594,569	–	–	–	–	440,025,892
المجموع الكلي	3,601,644,310	1,250,270,227	386,107,898	1,137,904	5,237,099	83,418,175	15,338,776	5,343,154,389

ب - توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS 9

	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
داخل المملكة	3,337,825,721	–	237,121,893	–	26,696,696	3,601,644,310
دول الشرق الأوسط الأخرى	1,220,265,787	–	22,570,618	–	7,433,822	1,250,270,227
أوروبا	384,942,349	–	1,165,549	–	–	386,107,898
آسيا	1,137,904	–	–	–	–	1,137,904
افريقيا	104,406	–	2693-513	–	–	5,237,099
أمريكا	83,418,175	–	–	–	–	83,418,175
دول أخرى	15,338,776	–	–	–	–	15,338,776
المجموع	5,043,033,118	–	265,990,753	–	34,130,518	5,343,154,390

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي كما في ٣١ كانون الأول 2022:

القطاع الاقتصادي / البيان	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالـــي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاجمالي / أرقام المقارنة	3,425,281,800	6,661,056	298,073,758	1,398,521	6,166,495	88,439,853	4,393,402	3,830,414,885
	3,425,281,800	6,661,056	298,073,758	1,398,521	6,166,495	88,439,853	4,393,402	3,830,414,885

أ - إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها

	المرحلة 2		المرحلة 3		اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها		
31 كانون الأول 2023	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	24,502,322	–	7,108,636	–	–	0.00%
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	4,910,328	–	25,077	–	–	0.00%
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	12,293,339	4,794,156	23,799,691	1,308,640	6,102,796	17.57%
القروض العقارية	24,903,384	3,527,882	15,494,860	1,146,203	4,674,084	11.57%
الشركات الكبرى	242,940,197	28,600,515	114,891,474	–	28,600,515	7.96%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	19,226,525	12,288,105	15,010,787	163,469	12,451,574	36.37%
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	–	–	–	–	–	0.00%
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	6,208,304	–	21,914,435	–	–	0.00%
المجموع	334,984,400	49,210,658	198,244,961	2,618,312	51,828,969	10.04%
الكفالات المالية	23,640,582	223,420	1,810,908	4,000	227,420	0.89%
الإعتمادات المستندية	240,040	–	–	–	–	0.00%
الإلتزامات الأخرى	6,096,989	357,477	85,210	43,167	400,644	6.48%
المجموع	29,977,611	580,897	1,896,117	47,167	628,064	1.97%
المجموع الكلي	364,962,011	49,791,555	200,141,078	2,665,479	52,457,032	9.57%

إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها

	المرحلة 2		المرحلة 3			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	اجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
31 كانون الأول 2022	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	%
أرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	–	–	0.00%
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	–	–	–	–	–	0.00%
التسهيلات الإئتمانية:						
الأفراد	10,877,638	3,711,855	17,870,844	546,941	4,258,796	14.81%
القروض العقارية	27,439,401	7,663,994	38,672,268	1,362,733	9,026,727	13.65%
الشركات الكبرى	125,182,937	7,424,264	70,664,849	3,253,487	10,677,751	5.45%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME›s)	28,354,697	2,773,666	10,449,406	2,583,122	5,356,789	13.80%
سندات وإسناد وإذونات:						
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	–	–	–	–	–	0.00%
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	–	–	7,488,004	–	–	0.00%
المجموع	191,854,673	21,573,779	145,145,372	7,746,283	29,320,063	8.70%
الكفالات المالية	6,651,478	559,946	1,525,816	254,120	814,066	9.96%
الإعتمادات المستندية	–	–	–	–	–	0.00%
الإلتزامات الأخرى	2,781,622	257,343	194,149	57,119	314,462	10.57%
المجموع	9,433,100	817,289	1,719,965	311,239	1,128,528	10.12%
المجموع الكلي	201,287,773	22,391,068	146,865,337	8,057,522	30,448,590	8.75%

ب - الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها

31 كانون الأول 2023	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	4,794,156	1,308,640	6,102,796	842,604	–	194,189	–	1,036,793
القروض العقارية	3,527,882	1,146,203	4,674,084	123,869	–	65,091	–	188,960
الشركات الكبرى	28,600,515	–	28,600,515	9,158,159	–	–	–	9,158,159
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME's)	12,288,105	163,469	12,451,574	1,046,256	–	4,021	–	1,050,277
المجموع	49,210,658	2,618,312	51,828,969	11,170,888	–	263,301	–	11,434,189
الكفالات المالية	223,420	4,000	227,420	83,434	–	20	–	83,455
الإعتمادات المستندية	–	–	–	–	–	–	–	–
الإلتزامات الأخرى	357,477	43,167	400,644	17,452	–	309	–	17,761
المجموع	580,897	47,167	628,064	580,897	–	329	–	101,216
المجموع الكلي	49,791,555	2,665,479	52,457,032	11,751,785	–	263,629	–	11,535,405

31 كانون الأول 2022	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها				
	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage2	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها من Stage3	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثالثة افرادي	المرحلة الثالثة تجميعي	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
التسهيلات الإئتمانية:								
الأفراد	3,711,855	546,941	4,258,796	1,470,095	–	80,342	–	1,550,437
القروض العقارية	7,663,994	1,362,733	9,026,727	260,430	–	15,080	–	275,510
الشركات الكبرى	7,424,264	3,253,487	10,677,751	2,314,217	–	349,452	–	2,663,669
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	2,773,666	2,583,122	5,356,789	616,319	–	31,244	–	647,563
المجموع	21,573,779	7,746,283	29,320,063	4,661,061	–	476,118	–	5,137,179
الكفالات المالية	559,946	254,120	814,066	307,927	–	1,949	–	309,876
الإعتمادات المستندية	–	–	–	–	–	–	–	–
الإلتزامات الأخرى	257,343	57,119	314,462	14,232	–	1,449	–	15,680
المجموع	817,289	311,239	1,128,528	322,159	–	3,397	–	325,556
المجموع الكلي	22,391,068	8,057,522	30,448,590	4,983,220	–	479,514	–	5,462,735

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
STAGE 1							
	Normal	734,436,650	12,963,720	TO 83.606% 0.265		410,543,802	TO 53.493% 0.000
	Normal	35,792,547			2		
	Normal	21,422,217	38	0.251%	2-	78,195	47.848%
	Normal	107,320			2+		
	Normal	4,817,773	123	TO 0.520% 0.414	3	62,754	TO 49.339% 47.270
	Normal	10,283,755	5,852	TO 0.792% 0.483	3-	7,885,610	TO 55.605% 46.306
	Normal	59,486,122	150	TO 0.492% 0.277	3+	6,258,790	TO 57.223% 43.389
	Normal	1,966,714	7,155	TO 1.936% 1.725	4	1,854,895	TO 49.350% 44.662
	Normal	1,805,666	11,799	TO 2.260% 0.265	4-	1,712,412	TO 56.247% 12.242
	Normal	44,938,422	6,415	TO 1.192% 0.641	4+	20,581,353	TO 57.258% 38.066
	Normal	428,826	4,923	TO 3.079% 2.806	5	428,826	TO 49.820% 46.810
	Normal	358,771	3,562	3.513%	5-	354,500	49.478%
	Normal	2,603,560	23,070	TO 2.365% 1.535	5+	2,603,560	TO 49.701% 41.071
	Normal	11,313,080	44,525	TO 7.215% 5.220	6	11,313,080	TO 50.368% 43.752
	Normal	13,904,184	349,418	TO 9.920% 8.761	6-	13,799,769	TO 50.649% 50.039
	Normal	804,938,942	143,477	TO 5.509% 1.409	6+	91,391,416	TO 53.493% 44.956
	Normal	4,297,802	43,455	TO 12.339% 9.495	7+	4,297,811	TO 57.826% 47.286
2	Normal	1,500,000	44	0.176%		1,500,000	1.603%
2-	Normal	53,939,012	32,186	TO 0.324% 0.090		53,939,012	TO 50.319% 18.125
3+	Normal	105,028,113	70,718	TO 0.606% 0.126		105,028,113	TO 53.234% 0.000
3	Normal	74,767,354	78,318	TO 0.741% 0.168		74,767,354	TO 53.066% 0.000
3-	Normal	111,424,238	151,660	TO 0.938% 0.244		111,424,238	TO 52.812% 0.000
4+	Normal	166,621,459	466,388	TO 1.123% 0.369		166,904,167	TO 53.069% 0.000
4	Normal	67,907,414	586,966	TO 1.477% 0.526		67,907,414	TO 53.258% 0.000
4-	Normal	314,901,851	1,055,053	TO 2.037% 0.747		279,756,938	TO 53.683% 0.000
4-	Normal	2,185	3	1.247%	4-	2,185	21.607%
5+	Normal	146,038,267	2,308,011	TO 2.607% 1.065		146,038,267	TO 54.425% 0.000
5	Normal	276,216,524	2,162,450	TO 3.474% 1.497		276,216,516	TO 53.898% 0.000
5-	Normal	332,135,982	3,030,729	TO 4.656% 2.224		338,701,838	TO 54.072% 0.000
6+	Normal	180,457,710	2,547,815	TO 5.342% 3.110		182,978,572	TO 54.069% 0.000
6	Normal	211,654,557	3,460,345	TO 7.391% 3.905		211,623,155	TO 53.740% 0.000
6-	Normal	25,126,561	595,917	TO 10.135% 6.763		25,126,561	TO 52.206% 7.186
7+	Normal	3,805,828	176,474	TO 13.606% 8.719		3,805,828	TO 37.255% 10.969
7	Normal	4,894,696	398,853	TO 14.108% 11.068		4,894,696	TO 41.129% 29.710

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى إحتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
STAGE 2							
	Normal	9,905,999	1,922,835	TO 89.738% 0.265		9,898,017	TO 53.493% 0.000
	Normal	6,208,304	1,075,611	7.151%	7+	6,208,304	52.689%
3+	Normal	86,234		0.220%		86,234	0.001%
4+	Normal	10,000		0.367%		10,000	0.000%
4-	Normal	541,731	384	TO 1.254% 0.968		541,731	TO 2.695% 1.328
5+	Normal	264,200	431	TO 1.783% 1.084		264,200	TO 53.845% 0.000
5	Normal	5,459,084	109,051	TO 2.894% 1.580		5,459,084	TO 53.470% 0.000
5-	Normal	7,201,010	189,788	TO 3.770% 2.238		7,692,786	TO 52.689% 3.065
6+	Normal	4,660,738	59,213	TO 5.204% 3.264		4,660,738	TO 54.530% 0.017
6	Normal	2,537,087	33,360	TO 7.544% 4.655		2,537,087	TO 50.647% 0.000
6-	Normal	309,075	14,975	TO 10.302% 7.717		309,075	TO 54.853% 38.210
7	Normal	5,000	27	16.446%		5,000	7.883%
7-	Normal	32,494	137	TO 29.081% 28.552		32,494	TO 12.145% 0.001
	Watch	4,124,337	781,983	TO 100.000% 0.265		4,088,460	TO 53.493% 0.000
3+	Watch	78,469,515	15,693,903	TO 0.633% 0.165		78,469,515	TO 24.218% 23.378
3-	Watch	34,001	1	TO 0.472% 0.462		34,001	TO 1.321% 1.171
4	Watch	1,209,493	2,835	0.944%		1,209,493	8.179%
4-	Watch	324,090	9	TO 1.247% 0.918		324,090	TO 2.451% 0.026
5+	Watch	15,725,142	4,983,422	TO 1.772% 1.037		15,212,412	TO 51.164% 19.617
5	Watch	12,395,995	2,515,307	TO 2.582% 1.750		12,322,873	TO 53.361% 0.000
5-	Watch	7,134,709	610,274	TO 3.356% 2.224		7,135,254	TO 53.912% 7.020
6+	Watch	57,947,049	14,630,458	TO 4.958% 3.242		57,483,403	TO 52.689% 10.440
6	Watch	9,903,215	1,033,001	TO 7.048% 4.115		9,903,215	TO 45.479% 7.997
7+	Watch	16,593,109	4,111,549	TO 7.892% 7.093		16,593,109	TO 52.689% 8.683
7	Watch	39,977,985	15,311,449	TO 19.241% 8.601		39,977,985	TO 29.666% 10.000
7-	Watch	35,134,091	8,578,347	TO 29.191% 11.689		35,923,461	TO 56.577% 8.206
STAGE 3							
	Normal	796,562	260,551	100.000%		783,907	TO 55.979% 0.000
	Normal	7,587,473	4,425,874	100.000%	10	7,587,473	TO 99.990% 10.000
10	Normal	1,115,702	987,525	100.000%		1,115,177	TO 99.990% 0.000
	Watch	439,909	86,619	100.000%		437,941	TO 55.979% 0.000
10	Watch	144,405	111,289	100.000%		139,717	TO 99.990% 10.000
	Sub_Standard	3,914,043	1,170,292	100.000%		3,892,338	TO 62.437% 0.000
10	Sub_Standard	545,990	118,221	100.000%		544,974	TO 99.990% 0.000
	Doubtful	3883108.04	2792695.07	100.000%		3742532.34	TO 100.000% 0.000
10	Doubtful	24628029	11559725.36	100.000%		21164664.97	TO 99.990% 0.000
	Loss	18211900.65	13084792.32	100.000%		14188092.32	TO 100.000% 0.000
10	Loss	84431952.62	55351945.91	100.000%		63103094.39	TO 99.990% 0.000

(40) أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للادوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دوريا، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراستها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني ، تطبيقهـا ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية ، حيث يتم قياس المخاطر حاليا من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الادنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

(40) ب - مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التاثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للاداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية :

2023 للعام

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,306,743)	(854,000)
يورو	1	503,938	–
جنيه استرليني	1	(32,774)	(66,017)
ين ياباني	1	–	–
عملات اخرى	1	195,626	–

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,306,743	854,000
يورو	1	(503,938)	–
جنيه استرليني	1	32,774	66,017
ين ياباني	1	–	–
عملات اخرى	1	(195,626)	–

2022 للعام

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	476,318	(738,330)
يورو	1	(68,258)	–
جنيه استرليني	1	(39,529)	–
ين ياباني	1	–	–
عملات اخرى	1	(14,708)	–

العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(476,318)	765,181
يورو	1	68,258	–
جنيه استرليني	1	39,529	–
ين ياباني	1	–	–
عملات اخرى	1	14,708	–

- مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل الموحد ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الأصول والإلتزامات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام 2023

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(9,314)	–
جنيه استرليني	5	12,995	–
ين ياباني	5	648	–
عملات اخرى	5	8,731,678	–

للعام 2022

العملة	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
يورو	5	(1,121,926)	–
جنيه استرليني	5	276,115	–
ين ياباني	5	1,147,234	–
عملات اخرى	5	(346,411)	–

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم :

وهو خطر إنخفاض القيمة العادلة للمحفظة الإستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

2023 للعام

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينـــار	دينـــار
مؤشر سوق عمان	5	–	559,919
مؤشر سوق فلسطين	5	–	2,598
مؤشر سوق دبي	5	–	176,134
مؤشر سوق الكويت	5	–	–
NASDAQ – USA	5	–	–

2022 للعام

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
	%	دينـــار	دينـــار
مؤشر سوق عمان	5	–	365,728
مؤشر سوق فلسطين	5	–	47,042
مؤشر سوق الكويت	5	–	–
NASDAQ – USA	5	–	–

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الإستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو إستحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها و إستخدام سياسات التحوط بإستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الإستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

31 كانون الاول 2023	فجوة إعادة تسعير الفائدة							
	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	108,000,000	–	–	–	–	–	964,306,647	1,072,306,647
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	111,806,065	–	–	–	–	–	428,470,213	540,276,278
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	535,334,294	69,918,692	139,679,252	140,570,219	493,558,566	607,915,180	19,770,097	2,006,746,300
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	–	–	–	3,460,806	–	21,299,672	24,760,478
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	5,086,256	–	–	–	20,918,028	10,749,418	79,469,920	116,223,622
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	26,979,725	98,499,645	35,000,751	226,493,236	337,312,188	398,597,644	–	1,122,883,189
ممتلكات ومعدات بالصافي	–	–	–	–	–	–	80,450,626	80,450,626
موجودات غير ملموسة بالصافي	–	–	–	–	–	–	11,907,278	11,907,278
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	58,716,359	58,716,359
موجودات أخرى	37,287,018	46,594,134	27,956,481	33,547,776	–	11,302,486	17,936,314	174,624,209
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	–	–	1,004,749	11,554,615	–	12,559,364
موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	–	–	–	–	–	–	22,947,701	22,947,701
إجمالي الموجودات	824,493,358	215,012,471	202,636,484	400,611,231	856,254,337	1,040,119,343	1,705,274,827	5,244,402,051
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	–	50,938,301	–	12,000,000	–	–	6,682,050	69,620,351
ودائع عملاء	826,247,637	303,307,858	291,369,840	343,933,388	186,503,468	4,074	1,755,730,217	3,707,096,482
تأمينات نقدية	63,522,559	19,044,955	11,515,037	31,783,113	2,456,928	39,200	11,613,041	139,974,833
أموال مقترضة	10,555	9,304	909,216	82,842,732	174,575,466	104,809,897	–	363,157,170
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	20,297,592	20,297,592
السندات الخضراء	–	–	–	–	–	35,450,000	–	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	32,640,476	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	3,497,873	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	–	–	1,023,355	11,768,591	–	12,791,946
مطلوبات أخرى	15,132,553	18,901,050	11,340,630	13,608,756	–	20,219,484	35,056,442	114,258,915
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	–	–	–	–	–	–	18,105,050	18,105,050
إجمالي المطلوبات	904,913,304	392,201,468	315,134,723	484,167,989	364,559,217	172,291,246	1,883,622,741	4,516,890,688
حقوق غير المسيطرين	–	–	–	–	–	–	112,767,872	112,767,872
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(80,419,946)	(177,188,997)	(112,498,239)	(83,556,758)	491,695,120	867,828,097	(291,115,786)	614,743,491

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الاول 2022	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 اشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة الى 3 سنوات	3 سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	–	–	–	480,714,381	480,714,381
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	90,557,279	8,019,566	–	–	–	1,425	24,857,683	123,435,953
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	693,411,228	243,967,557	202,411,902	455,900,867	173,541,985	128,476,225	24,930,673	1,922,640,437
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	–	–	–	–	–	20,958,094	20,958,094
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	559,015	–	–	10,866,088	6,705,928	4,447,479	72,406,082	94,984,593
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	45,000,026	59,953,151	69,564,068	117,340,523	161,440,932	164,689,901	–	617,988,602
ممتلكات ومعدات - بالصافي	–	–	–	–	–	–	36,013,560	36,013,560
موجودات غير ملموسة - بالصافي	–	–	–	–	–	–	7,239,008	7,239,008
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	56,299,061	56,299,061
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	–	–	856,485	9,667,575	–	10,524,060
الموجودات الأخرى	9,793,728	5,320,510	6,486,080	8,980,878	5,846,096	10,440,476	129,273,850	176,141,619
إجمالي الموجودات	839,321,276	317,260,784	278,462,050	593,088,356	348,391,426	317,723,081	852,692,393	3,546,939,367
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	24,440,347	–	80,006,651	–	–	–	2,737,995	107,184,993
ودائع عملاء	962,971,103	360,207,718	183,535,253	274,830,793	658,309	–	636,469,782	2,418,672,958
تأمينات نقدية	32,445,925	19,526,021	11,917,127	26,151,228	669,943	–	27,216,328	117,926,572
أموال مقترضة	2,725,441	2,051,428	2,742,116	6,457,265	101,492,797	181,129,021	–	296,598,068
مخصصات متنوعة	13,532,966	–	–	–	–	–	922,007	14,454,973
اسناد قرض	–	–	–	11,000,000	–	–	–	11,000,000
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	18,784,419	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	7,460,503	7,460,503
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	–	–	601,806	10,131,876	–	10,733,682
مطلوبات أخرى	22,367,249	9,235,708	7,328,678	8,497,685	9,611,039	9,527,612	–	66,567,971
إجمالي المطلوبات	1,058,483,031	391,020,875	285,529,825	326,936,971	113,033,894	200,788,509	693,591,034	3,069,384,139
حقوق غير المسيطرين	–	–	–	–	–	–	1,721,520	1,721,520
فجوة اعادة تسعير الفائدة	(219,161,755)	(73,760,091)	(7,067,775)	266,151,385	235,357,532	116,934,572	157,379,839	475,833,708

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2023	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	192,895,478	4,394,501	421,559	–	556,646,128	754,357,666
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	452,618,354	67,411,708	10,193,061	1,185,570	8,681,171	540,089,864
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	490,495,561	26,343,349	–	–	17,554,233	534,393,143
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	3,460,806	–	–	–	–	3,460,806
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	60,908,311	61,780	1,830,368	–	10,304,158	73,104,617
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	301,744,089	–	–	–	229,141,312	530,885,401
ممتلكات ومعدات بالصافي	1,187,645	–	–	–	41,056,537	42,244,182
موجودات غير ملموسة بالصافي	35,835	–	–	–	585,870	621,705
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	463,187	–	–	993,067	1,456,254
موجودات أخرى	14,089,907	585,309	50,630	–	9,673,925	24,399,772
المجموع	1,517,435,987	99,259,834	12,495,619	1,185,570	874,636,401	2,505,013,410
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	64,821,937	50,635	–	–	106,622	64,979,194
ودائع عملاء	1,145,524,540	95,010,917	11,999,195	1,119,677	658,953,206	1,912,607,535
تأمينات نقدية	48,917,760	3,103,943	187,465	52,924	6,799,793	59,061,885
أموال مقترضة	121,066,633	–	–	–	–	121,066,633
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	2,258,070	2,258,070
السندات الخضراء	35,450,000	–	–	–	–	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	–	397,708	–	–	14,098,178	14,495,886
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	478,646	–	–	1,026,972	1,505,618
مطلوبات أخرى	9,040,818	404,269	49,056	–	16,760,010	26,254,152
إجمالي المطلوبات	1,424,821,688	99,446,118	12,235,716	1,172,601	700,002,851	2,237,678,974
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	92,614,299	(186,284)	259,903	12,969	174,633,550	267,334,436
إلتزمات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	298,618,870	55,475,655	116,703	2,097,864	16,558,519	302,391,893

التركز في مخاطر العملات الاجنبية

31 كانون الاول 2022	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	ين ياباني	أخرى	إجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات :						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	56,309,217	6,930,381	912,605	–	979,301	65,131,504
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,062,088	10,403,925	16,766,337	1,388,868	717,685	117,338,904
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	460,775,049	18,583,411	2,987,230	22,942,826	–	505,288,515
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	–	–	1,469,194	–	–	1,469,194
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	54,480,602	55,185	–	–	–	54,535,787
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	152,296,674	–	–	–	–	152,296,674
معدات وممتلكات	938,688	–	–	–	–	938,688
موجودات غير ملموسة	2,264	–	–	–	–	2,264
موجودات أخرى	8,790,258	326,485	102,895	12,374	–	9,232,011
المجموع	821,654,838	36,299,388	22,238,260	24,344,068	1,696,986	906,233,541
المطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	104,945,482	43,068	–	–	420,732	105,409,282
ودائع عملاء	475,325,806	55,365,948	16,530,822	1,396,973	7,178,645	555,798,195
تأمينات نقدية	28,193,955	2,612,739	165,803	2,413	992,862	31,967,772
أموال مقترضة	129,514,448	–	–	–	–	129,514,448
مخصص ضريبة الدخل	–	379,105	–	–	–	379,105
مطلوبات أخرى	6,710,450	325,253	19,330	–	32,959	7,087,991
إجمالي المطلوبات	744,690,141	58,726,113	16,715,954	1,399,387	8,625,198	830,156,793
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	76,964,697	(22,426,726)	5,522,306	22,944,682	(6,928,213)	76,076,747
إلتزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	192,123,910	10,749,982	105,167	62,148	3,203,063	206,244,269

مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ البيانات المالية :

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.(وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات **ALM**)

يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الاردني وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام التنفيذي من خلال تقارير دورية.

31 كانون الاول 2023	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات		المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	–	50,938,301	–	12,000,000	–	–	6,682,050	69,620,351
ودائع عملاء	602,414,221	303,307,858	291,369,840	343,933,388	186,503,468	4,074	1,979,563,633	3,707,096,482
تأمينات نقدية	75,135,600	19,044,955	11,515,037	31,783,113	2,456,928	39,200	–	139,974,833
أموال مقترضة	10,555	9,304	909,216	82,842,732	174,575,466	104,809,897	–	363,157,170
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	20,297,592	20,297,592
السندات الخضراء	–	–	–	–	–	35,450,000	–	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	32,640,476	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	3,497,873	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	–	–	–	1,023,355	11,768,591	–	12,791,946
مطلوبات أخرى	15,132,553	18,901,050	11,340,630	13,608,756	–	20,219,484	35,056,442	114,258,915
المجموع	692,692,929	392,201,468	315,134,723	484,167,989	364,559,217	172,291,246	2,077,738,066	4,498,785,638
مجموع الموجودات	824,493,358	215,012,471	202,636,484	400,611,231	856,254,337	1,040,119,343	1,705,274,827	5,244,402,051

31 كانون الاول 2022	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات :								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,178,342	–	80,006,651	–	–	–	–	107,184,993
ودائع عملاء	893,281,202	360,207,718	183,535,253	274,830,793	658,309	–	706,159,683	2,418,672,958
تأمينات نقدية	59,662,254	19,526,021	11,917,127	26,151,228	669,942	–	–	117,926,572
أموال مقترضة	724,257	2,051,428	2,742,116	6,457,265	101,492,797	181,129,021	2,001,184	296,598,068
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستأجرة	–	–	–	–	601,806	10,131,876	–	10,733,682
أسناد قرض	–	–	–	11,000,000	–	–	–	11,000,000
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	14,454,973	14,454,973
مخصص ضريبة الدخل	–	–	18,784,419	–	–	–	–	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	7,460,503	7,460,503
مطلوبات أخرى	22,367,249	9,235,708	7,328,678	8,497,685	9,611,039	9,527,612	–	66,567,971
المجموع	1,003,213,304	391,020,875	304,314,244	326,936,971	113,033,893	200,788,509	730,076,343	3,069,384,139
مجموع الموجودات	925,947,166	132,419,301	273,900,238	288,228,491	560,738,018	1,043,516,499	322,189,655	3,546,939,367

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالإجمالي):

31 كانون الاول 2023

	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الإعتمادات والقبولات	91,232,632	–	1,896,612	93,129,244
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	372,694,482	37,458,932	934,936	411,088,350
الكفالات	244,932,681	36,147,168	28,544,009	309,623,858
المجموع	708,859,795	73,606,100	31,375,557	813,841,452

31 كانون الاول 2022

	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الإعتمادات والقبولات	112,265,698	16,554,713	87,665	128,908,076
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	292,116,441	31,595,637	2,503,472	326,215,550
الكفالات	217,353,323	21,434,658	527	238,788,508
المجموع	621,735,462	69,585,008	2,591,664	693,912,134

(41) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

أ – يتـم تنظيـم البنك لأغراض إدارية من خلال اربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقا للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك. كما يمتلك البنك ثلاث شركات تابعة تختص بالأعمال المصرفية وخدمات التأجير التمويلي وأعمال الوساطة وتمتلك شركة الوساطة ثلاثة شركات تابعة تختص بأعمال الوساطة بالاضافة الى شركة تختص بالاستشارات المالية وإدارة الإصدارات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

– حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .

– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

– الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .

– الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

– خدمات الوساطة المالية والإستشارات المالية والإصدارات: ممارسة معظم خدمات الوساطة المالية وخدمات الاستشارات المالية و إدارة الإصدارات.

– خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات.

فيما يلي معلومات عن اعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	الوساطة المالية	التأجير التمويلي	أخرى	المجموع
31 كانون الأول 2023	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار		
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	50,840,062	113,102,904	47,072,188	4,668,422	6,653,154	59,073,929	281,410,659
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	6,312,081	30,123,245	23,218,839	536,459	773,558	3,580,797	64,544,979
نتائج أعمال القطاع	44,527,981	82,979,659	23,853,349	4,131,963	5,879,596	55,493,132	216,865,680
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	–	–	–	1,554,787	1,217,475	107,934,376	110,706,638
الربح للسنة قبل الضريبة	44,527,981	82,979,659	23,853,349	2,577,175	4,662,121	(52,441,243)	106,159,042
يضاف: أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ	–	–	15,492,283	–	–	–	15,492,283
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	–	–	–	–	–	31,614,643	31,614,643
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	44,527,981	82,979,659	39,345,632	2,577,175	4,662,121	(84,055,886)	90,036,682
مصاريف رأسمالية	–	–	–	–	–	57,550,538	57,550,538
الإستهلاكات و الإطفاءات	–	–	–	–	–	6,823,512	6,823,512
موجودات القطاع	383,284,515	1,523,572,904	2,876,450,214	22,947,701	99,888,881	338,257,836	5,244,402,051
مطلوبات القطاع	1,477,966,320	2,175,143,720	468,227,521	18,105,050	53,986,442	323,461,635	4,516,890,688
31 كانون الأول 2022							
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	30,961,254	66,167,440	30,574,778	1,792,798	6,103,317	3,944,228	139,543,815
ينزل : خسائر ائتمانية متوقعة	10,420,410	22,452,346	(583,218)	138,085	566,618	–	32,994,241
نتائج أعمال القطاع	20,540,844	43,715,094	31,157,996	1,654,713	5,536,699	3,944,228	106,549,574
ينزل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	–	–	–	1,532,247	1,205,116	76,925,897	79,663,260
الربح للسنة قبل الضريبة	20,540,844	43,715,094	31,157,996	122,466	4,331,583	(72,981,669)	26,886,314
يضاف: أرباح ناتجة أثر صفقة إستحواذ	–	–	–	458,225	–	–	458,225
ينزل : ضريبة الدخل للسنة	–	–	–	339,866	1,404,753	6,865,545	8,610,164
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	20,540,844	43,715,094	31,157,996	240,825	2,926,830	(79,847,214)	18,734,375
مصاريف رأسمالية	–	–	–	–	–	8,531,987	8,531,987
الإستهلاكات و الإطفاءات	–	–	–	–	–	4,793,384	4,793,384
موجودات القطاع	533,378,985	1,415,046,687	1,339,710,575	30,634,123	86,289,260	141,879,737	3,546,939,367
مطلوبات القطاع	1,282,503,327	1,181,428,271	421,243,564	22,700,963	43,279,742	118,228,272	3,069,384,139

ب - معلومات التوزيع الجغرافي

فيما يلي توزيع إجمالي الدخل وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
إجمالي الدخل - قائمة (ب)	203,071,066	128,541,324	78,339,593	11,002,491	281,410,659	139,543,815
المصروفات الرأسمالية	14,720,485	7,834,138	42,830,053	–	57,550,538	7,834,138

	31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
	2023	2022	2023	2022	2023	2022
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مجموع الموجودات	3,714,157,924	3,121,021,730	1,530,244,127	425,917,637	5,244,402,051	3,546,939,367

(42) إدارة رأس المال

أ - وصف لما يتم إعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأسمال إقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي. ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الإحتياطيات المعلنة (تتضمن الإحتياطي القانوني، الإختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد إستثناء أي مبالغ تخضع لأي قيود وحقوق غير المسيطرين ويطرح منها خسائر الفترة، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي والشهرة . أما الجزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، إحتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين، الديون المساندة و45% من إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إذا كان موجباً و يطرح بالكامل إذا كان سالباً. وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال إنخفضت نسبة كفاية رأس المال عن 12% نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال. ويطرح الإستثمارات في بنوك وشركات مالية تابعة (إذا لم يتم دمج قوائمها المالية) وكذلك يطرح الإستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب - متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و أن لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات عن 6% ، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبة كفاية رأس المال) عن 14% ويراعي البنك الإلتزام بها.

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الإحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الإقتطاع حتى يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الإقتطاع الإحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي والمتعلقة بما يلي:

1 - نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالإحتياطيات وبالحسابات النظامية.

2 – نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

3 – نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج – كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الإستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن أجل مزيد من التحفظ تحوطاً للظروف المحيطة والدورات الإقتصادية فقد قرر مجلس الإدارة ضمن إستراتيجية البنك أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%.

يتم أخذ التاثيرات لدى الدخول في الإستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم إحتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن 10% حسبما تنص عليه إستراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أي أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء إلى الإكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن إستمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية ، ويتكـــون رأس المال كما عرفته إتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي:

	31 كانون الأول	
	2023	2022
	ألف دينار	ألف دينار
إجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)	531,419	463,834
التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)	(72,744)	(67,779)
رأس المال الإضافي (AT1)	92,131	-
الشريحة الثانية من رأس المال	36,262	27,064
رأس المال التنظيمي	**587,069**	**423,119**
الموجودات المرجحة بالمخاطر	3,131,389	2,490,970
نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)	%14.65	%15.90
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى	%17.59	%15.90
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	%18.75	%16.99

- تم إحتساب رأس المال الأساسي بعد طرح إستثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة.

نسبة تغطية السيولة (LCR):	31 كانون الأول	
	2023	2022
	ألف دينار	ألف دينار
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	1,577,750	1,045,366
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد الاقتطاع وطرح تعديلات الحد الأقصى	1,577,750	1,045,366
صافي التدفقات النقدية الخارجة	1,050,496	453,200
نسبة تغطية السيولة	340.40%	230.70%
نسبة تغطية السيولة حسب متوسط نهاية كل شهر	290.32%	199.24%

(43) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لإستردادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2023	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,072,306,647	–	1,072,306,647
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	540,276,278	–	540,276,278
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	905,272,554	1,101,473,746	2,006,746,300
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	21,299,672	3,460,806	24,760,478
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	84,556,176	31,667,446	116,223,622
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	386,973,357	735,909,832	1,122,883,189
ممتلكات ومعدات بالصافي	80,450,626	–	80,450,626
موجودات غير ملموسة بالصافي	11,907,278	–	11,907,278
موجودات ضريبية مؤجلة	58,716,359	–	58,716,359
موجودات أخرى	163,321,723	11,302,486	174,624,209
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	12,559,364	12,559,364
موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	22,947,701	–	22,947,701
مجموع الموجودات	3,348,028,371	1,896,373,680	5,244,402,051
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,620,351	–	69,620,351
ودائع عملاء	3,520,588,940	186,507,542	3,707,096,482
تأمينات نقدية	137,478,705	2,496,128	139,974,833
أموال مقترضة	83,771,807	279,385,363	363,157,170
مخصصات متنوعة	20,297,592	–-	20,297,592
السندات الخضراء	–	35,450,000	35,450,000
مخصص ضريبة الدخل	32,640,476	–	32,640,476
مطلوبات ضريبية مؤجلة	3,497,873	–	3,497,873
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	12,791,946	12,791,946
مطلوبات أخرى	94,039,431	20,219,484	114,258,915
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع	18,105,050	–	18,105,050
مجموع المطلوبات	3,980,040,225	536,850,463	4,516,890,688
الصافي الموجودات	(632,011,854)	1,359,523,217	727,511,363

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقا للفترة المتوقعة لاسترادها او تسويتها:

31 كانون الأول 2022	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	480,714,381	–	480,714,381
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	123,435,953	–	123,435,953
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	682,482,218	1,240,158,219	1,922,640,437
موجودات مالية من خلال الدخل	–	20,958,094	20,958,094
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر	11,425,103	83,559,489	94,984,592
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	291,857,769	326,130,833	617,988,602
ممتلكات و معدات بالصافي	–	36,013,560	36,013,560
موجودات غير ملموسة بالصافي	–	7,239,008	7,239,008
حق إستخدام أصول مستأجرة	–	10,524,060	10,524,060
موجودات ضريبية مؤجلة	–	56,299,061	56,299,061
موجودات أخرى	30,581,196	145,560,423	176,141,619
مجموع الموجودات	1,620,496,620	1,926,442,747	3,546,939,367
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	107,184,993	–	107,184,993
ودائع عملاء	1,711,854,966	706,817,992	2,418,672,958
تأمينات نقدية	117,256,630	669,942	117,926,572
أموال مقترضة	11,975,066	284,623,002	296,598,068
إلتزامات مقابل حق إستخدام أصول مستأجرة	–	10,733,682	10,733,682
أسناد قرض	11,000,000	–	11,000,000
مخصصات متنوعة	–	14,454,973	14,454,973
مخصص ضريبة الدخل	18,784,419	–	18,784,419
مطلوبات ضريبية مؤجلة	–	7,460,503	7,460,503
مطلوبات أخرى	47,429,320	19,138,651	66,567,971
مجموع المطلوبات	2,025,485,394	1,043,898,745	3,069,384,139
الصافي الموجودات	(404,988,774)	882,544,002	477,555,228

(44) مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2023	القيمة العادلة 31 كانون الاول 2022	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة						
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	24,760,478	20,958,094	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	27,928,802	22,156,014	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	55,884,750	50,250,068	المستوى الثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة بالاضافة الى نموذج خصم الارباح DDM	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	32,410,070	22,578,510	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	140,984,100	115,942,686				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2023 و 2022.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

بإستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود أما لإستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	31 كانون الأول 2023		31 كانون الأول 2022		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	787,223,767	787,633,803	419,143,482	419,442,177	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي	540,276,278	541,958,797	123,435,953	124,661,598	المستوى الثاني
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	2,006,746,300	2,043,136,973	1,922,640,437	1,949,149,533	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة بالصافي	1,122,883,189	1,134,576,258	617,988,602	626,506,517	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	4,457,129,534	4,507,305,831	3,083,208,474	3,119,759,825	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,620,351	71,633,973	107,184,993	108,467,136	المستوى الثاني
ودائع عملاء	3,707,096,482	3,728,124,568	2,418,672,958	2,432,062,271	المستوى الثاني
تامينات نقدية	139,974,833	141,645,333	117,926,572	118,990,238	المستوى الثاني
أموال مقترضة	363,157,170	365,547,920	296,598,068	298,120,341	المستوى الثاني
السندات الخضراء	35,450,000	35,908,526	–	–	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	4,315,298,836	4,342,860,319	2,940,382,591	2,957,639,986	

– للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

(45) إرتباطات وإلتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ - إرتباطات والتزامات ائتمانية :

	31 كانون الأول	
	2023	2022
أ. الإعتمادات والكفالات والقبولات	دينـــار	دينـــار
إعتمادات	60,247,710	81,917,466
كفالات		
دفع	182,320,346	136,423,673
حسن تنفيذ	91,935,815	84,113,135
أخرى	35,367,697	18,251,700
قبولات	32,881,534	46,990,610
المجموع	402,753,102	367,696,584

ب. السقوف غير المستغلة

	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	303,002,687	236,959,189
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	108,085,663	89,256,361
المجموع	411,088,350	326,215,550
مجموع التسهيلات غير المباشرة	813,841,452	693,912,133

ج. الخسائر الائتمانية المتوقعة

	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
إعتمادات	472,915	381,313
كفالات	9,611,235	6,229,424
قبولات	330,797	310,628
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	2,457,897	1,864,923
سقوف تسهيلات إئتمانية غير مباشرة غير مستغلة	1,155,298	893,810
مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة	14,028,142	9,680,098
صافي التسهيلات غير المباشرة	799,813,310	684,232,035

د - إلتزامات تعاقدية (المصاريف الرأسمالية):

	31 كانون الأول	
	2023	2022
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	3,435,063	3,199,436
عقود مشاريع إنشائية	1,699,250	1,398,790
عقود مشتريات أخرى	3,699,705	3,235,912
المجموع	8,834,017	7,834,138

فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيان	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	682,759,068	-	9,433,100	-	1,719,965	693,912,133
التسهيلات الجديدة خلال السنة	330,992,064	-	2,553,830	-	10,436	333,556,330
التسهيلات المسددة خلال السنة	(227,124,953)	-	(9,131,755)	-	(628,873)	(236,885,581)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	532,358	-	(504,115)	-	(28,243)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(27,850,772)	-	27,856,635	-	(5,862)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(598,612)	-	(230,083)	-	828,695	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	23,258,570	-	-	-	-	23,258,570
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	781,967,723	-	29,977,612	-	1,896,118	813,841,452
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	652,908,147	-	4,633,119	-	1,082,631	658,623,897
التسهيلات الجديدة خلال السنة	224,806,691	-	4,910,426	-	25,411	229,742,528
التسهيلات المسددة خلال السنة	(191,950,523)	-	(2,281,955)	-	(221,814)	(194,454,292)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	700,873	-	(484,262)	-	(216,611)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,943,040)	-	3,065,560	-	(122,520)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(763,080)	-	(409,788)	-	1,172,868	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	682,759,068	-	9,433,100	-	1,719,965	693,912,133

فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

البيان	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	إفرادي	تجميعي	إفرادي	تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023						
الرصيد في بداية السنة	6,939,050	--	1,331,349	-	1,409,699	9,680,098
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,392,782	--	2,971,337	-	610,990	6,975,109
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,432,992)	--	(1,473,451)	-	(487,869)	(3,394,312)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	65,012	--	(50,788)	-	(14,224)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,380,037)	--	3,381,692	-	(1,655)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,074)	--	(9,230)	-	11,304	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	767,248					767,248
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	--	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	--	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	6,348,989	--	6,150,909	-	1,528,245	14,028,142
31 كانون الأول 2022						
الرصيد في بداية السنة	4,683,663	--	230,553	-	662,642	5,576,858
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	4,055,762	--	1,232,461	-	939,685	6,227,908
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,854,836)	--	(214,449)	-	(55,382)	(2,124,667)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	113,869	--	(35,658)	-	(78,210)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(56,922)	--	141,762	-	(84,841)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,486)	--	(23,319)	-	25,805	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	--	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	-	--	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	6,939,050	--	1,331,349	-	1,409,699	9,680,098

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الإعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	37,358,952	-	-	37,358,952
من (6) الى (7)	19,593,696	240,040	-	19,833,736
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	3,055,022	-	-	3,055,022
المجموع	60,007,670	-	-	60,247,710
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	79,276,258	-	-	79,276,258
من (6) الى (7)	2,641,208	-	-	2,641,208
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	81,917,466	-	-	81,917,466

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	81,917,467	-	-	81,917,467
التسهيلات الجديدة خلال السنة	32,355,822	-	-	32,355,822
التسهيلات المسددة خلال السنة	(56,564,276)	(516,324)	-	(57,080,600)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(756,364)	756,364	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	3,055,021	-	-	3,055,021
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	60,007,670	-	-	60,247,710
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	44,478,714	-	-	44,478,714
التسهيلات الجديدة خلال السنة	54,093,527	-	-	54,093,527
التسهيلات المسددة خلال السنة	(16,654,774)	-	-	(16,654,775)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	81,917,467	-	-	81,917,466

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و2022:

البيـــــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	381,313	-	-	381,313
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	272,952	-	-	272,952
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(137,826)	(43,524)	-	(181,350)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(121,793)	121,793	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	394,646	78,269	-	472,915
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	310,899	-	-	310,899
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	282,253	-	-	282,253
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(211,839)	-	-	(211,839)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	381,313	-	-	381,313

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	223,700,929	3,966,176	-	227,667,105
من (6) الى (7)	32,685,442	19,674,406	-	52,359,848
من (8) الى (10)	-	-	1,810,908	1,810,908
غير مصنف	27,785,997	-	-	27,785,997
المجموع	284,172,368	23,640,582	1,810,908	309,623,858
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	184,600,412	3,286,835	-	187,887,247
من (6) الى (7)	46,010,802	3,364,643	-	49,375,445
من (8) الى (10)	-	-	1,525,816	1,525,816
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	230,611,214	6,651,478	1,525,816	238,788,508

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	230,611,214	6,651,478	1,525,816	238,788,508
التسهيلات الجديدة خلال السنة	107,084,500	377,713	-	107,462,213
التسهيلات المسددة خلال السنة	(54,118,705)	(5,259,360)	(507,368)	(59,885,433)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	125,100	(121,100)	(4,000)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(22,201,611)	22,201,611	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(586,700)	(209,760)	796,460	-
ما تم اضافته خلال الاستحواذ	23,258,570	-	-	23,258,570
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	284,172,368	23,640,582	1,810,908	309,623,858
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	219,267,388	3,569,587	845,008	223,681,983
التسهيلات الجديدة خلال السنة	55,090,689	3,083,446	-	58,174,135
التسهيلات المسددة خلال السنة	(41,286,069)	(1,693,533)	(88,008)	(43,067,610)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	395,673	(242,573)	(153,100)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,153,681)	2,274,701	(121,020)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(702,786)	(340,150)	1,042,936	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	230,611,214	6,651,478	1,525,816	238,788,508

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	3,813,167	1,164,271	1,251,985	6,229,423
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,278,913	2,447,788	590,611	4,317,312
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(186,814)	(1,129,399)	(386,534)	(1,702,747)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,231	(1,320)	(912)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,845,910)	2,845,910	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,875)	(4,739)	6,614	-
	767,247	-	-	767,247
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	2,826,959	5,322,511	1,461,764	9,611,235
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	1,655,495	135,150	527,059	2,317,704
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,525,262	1,099,419	859,850	4,484,531
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(364,665)	(181,287)	(26,860)	(572,812)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	49,038	(1,376)	(47,662)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(49,901)	133,902	(84,001)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,063)	(21,537)	23,600	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	3,813,167	1,164,271	1,251,985	6,229,423

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	29,323,172	-	-	29,323,172
من (6) الى (7)	3,558,362	-	-	3,558,362
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف		-	-	-
المجموع	32,881,534	-	-	32,881,534
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	30,977,282	-	-	30,977,282
من (6) الى (7)	15,669,252	344,076	-	16,013,328
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	46,646,534	344,076	-	46,990,610

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	46,646,534	344,076	-	46,990,610
التسهيلات الجديدة خلال السنة	21,252,835		-	21,252,835
التسهيلات المسددة خلال السنة	(35,017,835)	(344,076)	-	(35,361,911)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	32,881,534	-	-	32,881,534
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	30,673,674	166,511	-	30,840,185
التسهيلات الجديدة خلال السنة	28,174,293	177,565	-	28,351,858
التسهيلات المسددة خلال السنة	(12,201,433)	-	-	(12,201,433)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	46,646,534	344,076	-	46,990,610

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	298,184	12,444	-	310,628
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	261,688	-	-	261,688
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(229,075)	(12,444)	-	(241,519)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	330,797	-	-	330,797
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	323,892	168	-	324,060
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	260,683	12,276	-	272,959
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(286,391)	-	-	(286,391)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	298,184	12,444	-	310,628

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	221,533,385	1,291,897	-	222,825,282
من (6) الى (7)	32,103,963	1,877,283	-	33,981,246
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	45,741,335	369,614	85,210	46,196,159
المجموع	299,378,683	3,538,794	85,210	303,002,687
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	172,105,946	93,321	-	172,199,267
من (6) الى (7)	15,419,050	938,373	-	16,357,424
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	47,867,198	341,151	194,149	48,402,498
المجموع	235,392,194	1,372,845	194,149	236,959,189

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	235,392,194	1,372,846	194,149	236,959,189
التسهيلات الجديدة خلال السنة	124,912,655	1,977,233	10,436	126,900,324
التسهيلات المسددة خلال السنة	(58,836,502)	(1,898,819)	(121,505)	(60,856,826)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	350,258	(326,015)	(24,243)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,428,010)	2,433,873	(5,862)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,912)	(20,323)	32,235	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	299,378,683	3,538,795	85,210	303,002,687
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	264,107,645	897,020	237,622	265,242,287
التسهيلات الجديدة خلال السنة	69,590,237	680,195	25,411	70,295,843
التسهيلات المسددة خلال السنة	(97,856,715)	(588,422)	(133,805)	(98,578,941)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	305,200	(241,689)	(63,511)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(693,880)	695,380	(1,500)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(60,293)	(69,638)	129,931	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	235,392,194	1,372,846	194,149	236,959,189

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	1,594,807	112,402	157,714	1,864,923
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,196,693	285,051	20,379	1,502,123
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(561,176)	(246,639)	(101,335)	(909,150)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	61,616	(48,304)	(13,312)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(241,357)	243,011	(1,654)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(199)	(4,490)	4,689	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	2,050,385	341,032	66,483	2,457,897
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	1,672,287	95,235	135,583	1,903,105
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	654,506	79,018	79,834	813,358
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(789,856)	(33,163)	(28,522)	(851,540)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	64,831	(34,283)	(30,548)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,538)	7,377	(840)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(423)	(1,783)	2,205	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة		-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	1,594,807	112,401	157,714	1,864,924

- فيما يلي إفصاح توزيع إجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
من (1) الى (5)	94,942,022	601,283	-	95,543,305
من (6) الى (7)	10,585,447	1,956,911	-	12,542,358
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	105,527,469	2,558,194	-	108,085,663
31 كانون الأول 2022				
من (1) الى (5)	76,236,558	1,010,000	-	77,246,558
من (6) الى (7)	11,955,103	54,700	-	12,009,803
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	88,191,661	1,064,700	-	89,256,361

- فيما يلي إفصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيـــــــــــــان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	88,191,661	1,064,700	-	89,256,361
التسهيلات الجديدة خلال السنة	42,331,231	198,883	-	42,530,114
التسهيلات المسددة خلال السنة	(22,587,636)	(1,113,176)	-	(23,700,812)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	57,000	(57,000)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,464,787)	2,464,787	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	105,527,469	2,558,194	-	108,085,663
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	94,380,728	-	-	94,380,728
التسهيلات الجديدة خلال السنة	17,857,945	969,221	-	18,827,166
التسهيلات المسددة خلال السنة	(23,951,533)	-	-	(23,951,533)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(95,479)	95,479	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	88,191,661	1,064,700	-	89,256,361

- فيما يلي إفصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 و 2022:

البيان	المرحلة الأولى إفرادي	المرحلة الثانية إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2023				
الرصيد في بداية السنة	851,579	42,231	-	893,810
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	382,538	238,498	-	621,036
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(318,103)	(41,445)	-	(359,548)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,164	(1,164)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(170,978)	170,978	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	746,200	409,098	-	1,155,298
31 كانون الأول 2022				
الرصيد في بداية السنة	721,089	-	-	721,089
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	333,059	41,748	-	374,807
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(202,086)	-	-	(202,086)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(483)	483	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	851,579	42,231	-	893,810

(46) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة 11,172,851 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 7,668,679 دينار كما في 31 كانون الأول 2022، وبرأي الأدارة والمستشار القانوني للبنك فانه لن يترتب على البنك إلتزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 3,578,169 دينار كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل 2,303,637 دينار كما في 31 كانون الأول 2022.

بلغت قيمة القضايا المقامة على عملاء شركة التأجير التمويلي مبلغ 217,334 دينار. ولا يترتب على الشركة التزامات قانونية مقابلها.

(47) الاستحواذ على شركات تابعة

أ - مصرف بغداد

تم خلال الربع الأول 2023 الاستحواذ على 51.79% من أسهم رأسمال مصرف بغداد إن مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق وهو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها في العام 1992 ومركزه الرئيسي بغداد ويبلغ رأسماله الحالي 250 مليار دينار عراقي ويقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه المنتشرة داخل العراق وعددها 36 فرعا بالاضافة الى فرعه في الجمهورية اللبنانية.

الجدول ادناه يبين ملخص صافي القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المستحوذ عليها كما في نهاية 31 كانون الثاني من العام 2023

	كما في 31 كانون الثاني 2023 بالاف الدنانير
	دينار أردني
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	427,379
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	48,690
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1,908
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	378,501
موجودات أخرى	48,417
مجموع الموجودات	904,895
المطلوبات و حقوق الملكية	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	439
ودائع العملاء	668,417
التأمينات النقدية	8,276
مطلوبات اخرى	39,522
مجموع المطلوبات	716,654
صافي القيمة العادلة للاعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	188,241
المبلغ بنسبة الاستحواذ البالغة 51.79%	97,490
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	88,625
ناتج عملية الاستحواذ	8,865

الربح للفترة من تاريخ الاستحواذ ولغاية 31 كانون الأول 2023
دينـــار
80,633,665

دراسة توزيع سعر الشراء:

ان النتائج الظاهرة أعلاه أولية وسيتم تحديثها عند الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء لعملية الاستحواذ حيث وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 «اندماج الأعمال» فان لدى البنك مدة تصل الى 12 شهر من تاريخ الاستحواذ لإستكمال تحديد القيمة العادلة و الانتهاء من دراسة توزيع سعر الشراء.

ب - شركة بي اتش ام كابيتال

	كما في 31 ايار 2023 بالاف الدنانير
	دينار أردني
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى البنوك و البنوك المركزية	115,785
تسهيلات إئتمانية مباشرة بالصافي	63,208
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,142
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	744
موجودات أخرى	27,359
مجموع الموجودات	209,238
المطلوبات و حقوق الملكية	
ودائع العملاء	113,658
اموال مقترضة	17,942
مطلوبات اخرى	42,347
مجموع المطلوبات	173,947
صافي القيمة العادلة للاعمال المستحوذ عليها بتاريخ الاستحواذ	35,291
المبلغ بنسبة الاستحواذ البالغة ٧٦.٩٧%	27,164
سعر الشراء المدفوع مقابل عملية الاستحواذ	20,537
ناتج عملية الاستحواذ	6,627

تم بتاريخ 4 تشرين الأول 2023 بيع 116,146,786 سهم من إستثمار البنك في شركة بي إتش ام كابيتال – شركة تابعة (أي ما نسبته 66.97% من رأس مال الشركة). لتصبح نسبة الاستثمار بعد عملية البيع 10% من رأس المال الشركة. تم تنفيذ عملية البيع بسعر 161 مليون درهم اماراتي أي ما يعادل 31 مليون دينار أردني، وكما يلي :

كلفة الأسهم المباعة	17,869,611
صافي سعر البيع	30,995,240
الربح	13,125,629
وهو موزع كما يلي :	
أرباح الشركة للفترة منذ تاريخ السيطرة ولغاية البيع	1,719,996
ناتج عملية الإستحواذ	6,627,320
أرباح بيع شركة تابعة	4,778,312
مجموع الأرباح	13,125,628

(48) الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

وفقاً لقرار لجنة الإستثمار واتفاقية البيع المشروط (بالدراسة المالية والحصول على موافقة الجهات الرقابية الموقع بتاريخ 28 أيلول 2023 والمتضمن الموافقة على بيع إستثمار البنك بالشركة المتحدة للإستثمارات المالية ، فقد تم إعادة تصنيف الإستثمار في الشركة وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (5) الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة .

موجودات مالية محتفظ بها بهدف البيع :

	31 كانون الأول 2023 بالاف الدنانير
	دينار أردني
	(مراجعة غير مدققة)
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	4,189,814
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	16,308,005
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر	1,402,903
ممتلكات ومعدات بالصافي	1,914,218
موجودات أخرى	5,431,754
مجموع الموجودات	29,246,694
حصة البنك	22,947,701

المطلوبات وحقوق الملكية المرتبطة مباشرة بالموجودات المحتفظ بها بهدف البيع:

ودائع عملاء	2,285,888
أموال مقترضة	19,218,504
مخصصات متنوعة	419,020
مطلوبات أخرى	1,151,354
إجمالي المطلوبات	23,074,768
حصة البنك	18,105,050
حقوق الملكية	(1,887,774)
حصة البنك	(1,481,196)

(49) أحداث جوهرية خلال الفترة اللاحقة (لم يكن لها أثر على السنة المالية 2023)

وفقا لإفصاح البنك لهيئة الأوراق المالية وبورصة عمان بتاريخ 22 شباط 2024، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي الموافقة على البدء بإجراء الدراسات الفنية والمالية والقانونية اللازمة لتقييم فكرة الاندماج مع بنك الاتحاد، وليتم بناء عليها أخذ القرار المناسب. لا يزال الموضوع في مرحلة الدراسات المبدئية.

الإفصاحات الإضافية المطلوبة

بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31

أ - كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

ب- تقرير مجلس الإدارة

1. أ- وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي – عمان و 64 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص.

كما وبلغ عدد موظفي البنك 1467 موظفاً. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	858	فرع ابن خلدون	8	فرع المفرق	8	فرع المدينة الرياضية	10
فرع العبدلي مول	10	فرع المنطقة الحرة	8	فرع مرج الحمام	9	فرع الصويفية	12
فرع عبدون	9	فرع الفحيص	6	فرع ماركا	10	فرع طبربور	8
فرع أبو حسان مول	10	فرع جاليريا مول	7	فرع مكة مول	10	فرع تاج مول	9
فرع أبو نصير	8	فرع حي نزال	8	فرع شارع مكة	10	الفرع الرئيسي	20
فرع جامعة عمان الاهلية	8	فرع الحصن	8	فرع المقابلين	11	فرع تلاع العلي	14
فرع الهاشمي الشمالي	9	فرع اربد	20	فرع زرقاء الجديدة	9	فرع جامعة البتراء	6
فرع شارع المدينة المنورة	12	فرع جبل الحسين	10	فرع الرابية	9	فرع وادي السير	9
فرع المركز التجاري	8	فرع جبل عمان	12	فرع الرونق	7	فرع وادي صقرة	7
فرع السلط	7	فرع الجوال	3	فرع الرصيفة	9	فرع الوحدات	10
فرع عمرة	8	فرع جرش	10	فرع سحاب	6	فرع اليرموك	9
فرع العقبة	11	فرع الجبيهة	12	فرع شارع الصخرة المشرفة	9	فرع جامعة اليرموك	9
فرع البقعة	11	فرع الكرك	8	فرع سمارة مول	6	فرع زين	8
فرع سيتي مول	12	فرع خلدا	9	فرع الشميساني	14	فرع الزرقاء	10
فرع قبرص	14	فرع شارع الملك عبدالله ابن الحسين	11	فرع سوق الخضار	12		
فرع دابوق	10	فرع شارع الملك حسين بن طلال	7	فرع سوق باب المدينة	9		
فرع دير غبار	8	فرع مادبا	9	فرع صويلح الجنوبي	9		

ا. د-: حجم الاستثمار الرأسمالي بالإضافة الى تحديد مفهوم الاستثمار الرأسمالي للشركة ككل

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي (والمتمثل بمجموع الإنفاق خلال العام على مشتريات الموجودات اللازمة لإدامة الأعمال بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة للعملاء وأتمتة عمليات البنك) 8.8 مليون دينار كما في نهاية عام 2023.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ- شركة إجارة للتأجير التمويلي

نوع الشركة	شركة مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/1/6
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20 مليون دينار
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في شركة إجارة للتأجير التمويلي	%100
العنوان	شارع مكة – مجمع الثوابت رقم 61
عدد الموظفين	30
نبذة عن الشركة	تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 وبرأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي. لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

عناوين فروع شركة إجارة للتأجير التمويلي وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
الإدارة العامة	عمان – شارع مكه – مجمع الثوابت رقم 61	20
فرع العقبة	العقبة – شارع النهضة	5
فرع إربد	إربد – شارع عبدالقادر التل	5

الهيكل التنظيمي لشركة إجارة للتأجير التمويلي:

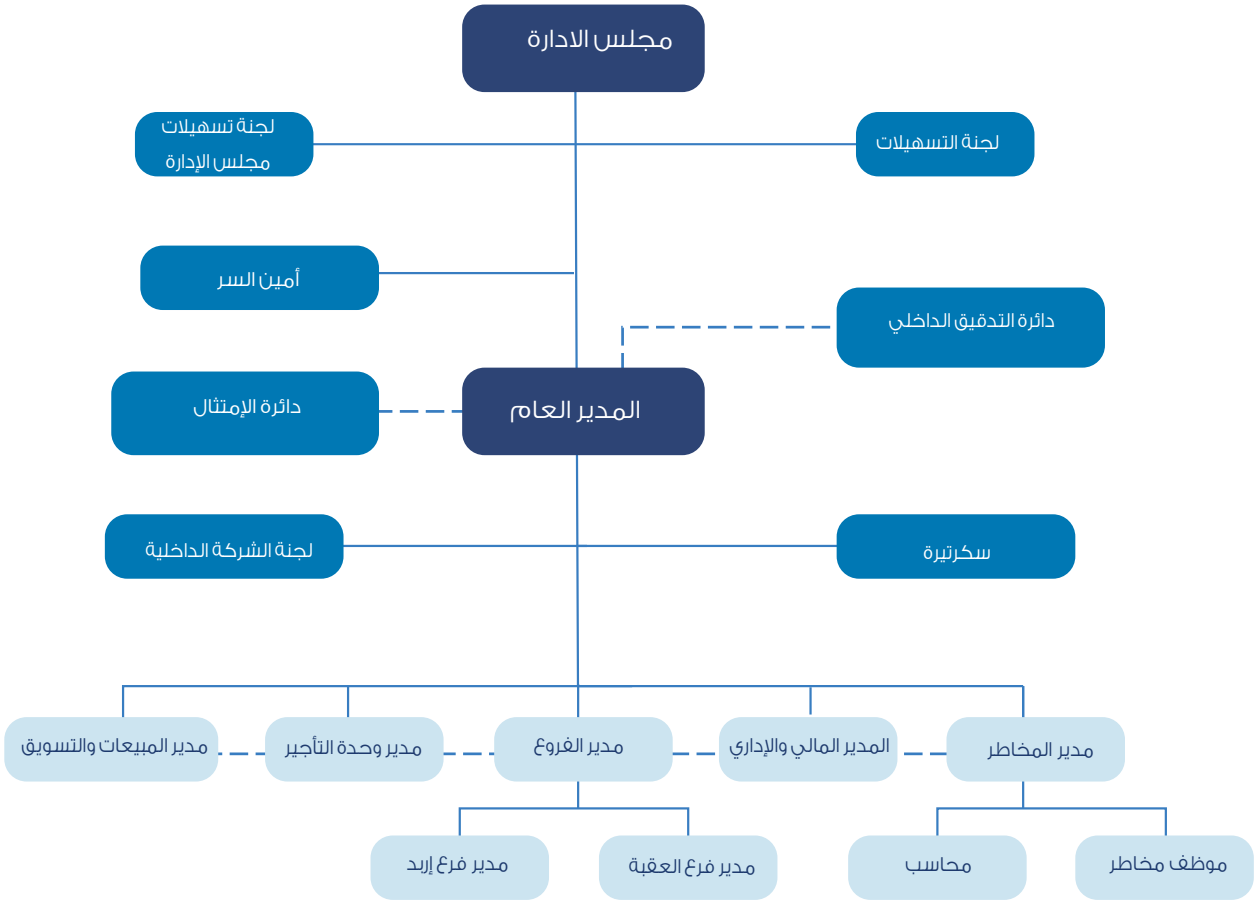

ب- الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

نوع الشركة	شركة مساهمة عامة
تاريخ التأسيس	1980
النشاط الرئيسي للشركة	الوساطة والخدمات المالية
رأسمال الشركة	10 مليون دينار
نسبة ملكية البنك الأردني الكويتي في رأسمال الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	78.3%
العنوان	13 شارع عبد العزيز الثعالبي، الشميساني، عمان، الأردن
عدد الموظفين	41
نبذة عن الشركة	تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية عام 1980، لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان وتم تحويلها في عام 1996 إلى شركة مساهمة عامة، ويبلغ رأسمالها الحالي10.0 مليون دينار أردني. تعتبر الشركة إحدى أفضل شركات الوساطة والخدمات المالية العاملة في بورصة عمان، حيث تعتمد في تقديم خدماتها المالية والاستثمارية على أحدث الوسائل التكنولوجية والربط الإلكتروني المباشر مع الأسواق المالية العالمية. يمتلك البنك حالياً ما نسبته 78.3% من رأسمال الشركة. في تشرين الأول من العام 2021، قامت الشركة بالإستحواذ على الشركة الإدارية المتخصصة للإستثمار والإستشارات المالية– سند كابيتال (شركة مملوكة بالكامل للبنك الأردني الكويتي)، لتوسع نطاق خدماتها ليشمل إدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها، تقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية، التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الإندماج، تنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية. كما حصلت الشركة على ترخيص للعمل كمدير استثمار والتمويل على الهامش من قبل هيئة الأوراق المالية. ويجدر بالذكر أن من ضمن استراتيجية الشركة التملك والاستحواذ على شركات وساطة محلية أو إقليمية لتوسيع قاعدة العملاء وتقديم خدمات أفضل في الأسواق المالية المحلية والعالمية. حيث قامت الشركة خلال العام 2022 بالاستحواذ على شركة موارد للوساطة المالية (شركة مملوكة بالكامل من البنك الاستثماري) وعلى الشركة العربية للاستثمارات المالية، لتصبح نسبة مساهمة البنك الأردني الكويتي في الشركة 78.3%. كما قامت الشركة بالاستحواذ على المجموعة المالية هيرميس– الأردن، شركة رائدة في مجال خدمات الوساطة في السوق المحلية، خلال العام 2023، لتحتل الشركة المتحدة للاستثمارات المالية المركز الثاني بين شركات الوساطة العاملة في الأردن بحصة سوقية بلغت 7.0% كما في نهاية 2023. يقع مقر الشركة الرئيسي في عمان منطقة الشميساني ولا يوجد لها أي فروع أخرى داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 41 موظف كما في نهاية العام 2023.

عناوين فروع الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وعدد موظفي كل فرع: لا يوجد فروع

الهيكل التنظيمي لشركة المتحدة للاستثمارات المالية:

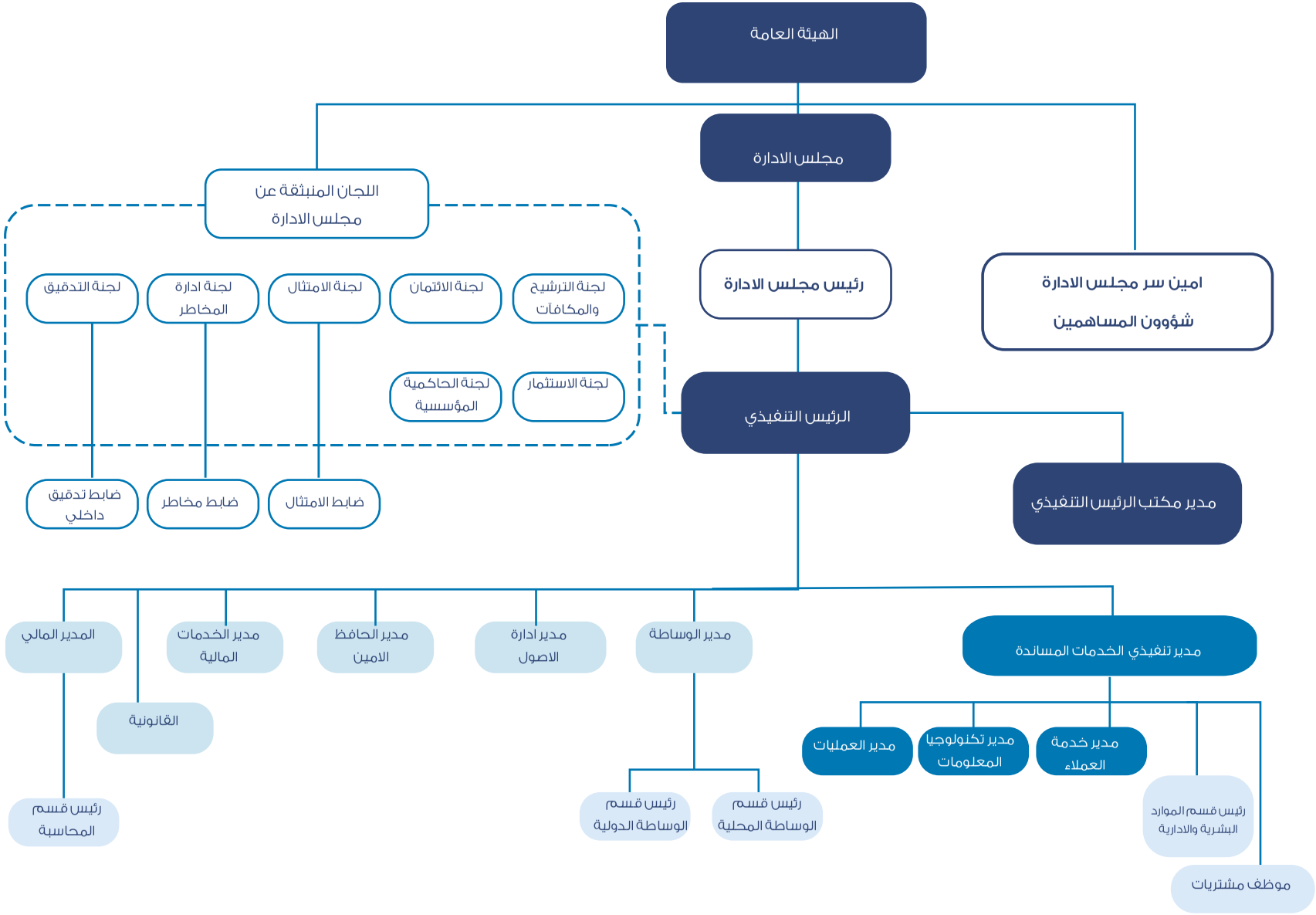

ج- مصرف بغداد

نوع الشركة	شركة مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	1992
النشاط الرئيسي للشركة	الخدمات المالية والمصرفية
رأسمال الشركة	300 مليار دينار عراقي
نسبة ملكية رأسمال البنك الأردني الكويتي في المصرف	%53.44
العنوان	العراق – بغداد
عدد الموظفين	852
نبذة عن الشركة	إن مصرف بغداد (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تم تأسيسها بتاريخ 1992/02/18 بموجب إجازة التأسيس المرقمة (4512) كاول مصرف عراقي خاص، ومركزه الرئيسي في مدينة بغداد ورأس المال المدفوع بالكامل 300 مليار دينار عراقي . يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه 35 فرع منتشرة داخل العراق وفرع الجمهورية اللبنانية (فرع بيروت) بالاضافة الى تقديم خدمات الصيرفة والخدمات المالية، وان اسهم المصرف مدرجه بالكامل في سوق العراق للاوراق المالية .

عناوين فروع مصرف بغداد وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
الادارة العامة	بغداد– كرادة خارج – شارع النضال– مبنى 25&27	320
الرئيسي	بغداد– كرادة خارج – شارع النضال –مبنى 25 & 27	63
الحلة	محافظة بابل – الحلة – شارع 40 –قرب دائرة الكهرباء	31
المنصور	بغداد – المنصور شارع 14 رمضان – قرب تقاطع المامون	27
الزهراء	بغداد – الكاظمية –شارع الزهراء – مدخل باب المراد محلة القطانة	13
الربيع	محافظة الموصل / حي الجزائر / شارع اربيل / قرب ساحة الحمام	12
كربلاء	محافظة كربلاء – حي البلدية – شارع التربية – مقابل ساحة ابطال الطف	22
كركوك	محافظة كركوك – شارع المحافظة – مقابل مستشفى الاطفال	16
الحمراء	بغداد – نفق الشرطة – حي حطين – مقابل كنيسة ماري يوسف	15
البصرة	محافظة البصرة – شارع الكويت – مقابل الاسواق المركزية	46
بعقوبة	محافظة ديالى – بعقوبة_التكية – قرب جامع الفاروق	13
الفلوجة	محافظة الانبار – الفلوجة الشارع الرئيسي– قرب بلدية الفلوجة	10
فلسطين	بغداد – ساحة بيروت –مقابل الشارع المؤدي لتربية الرصافة	14
المحمودية	بغداد – المحمودية – شارع القائممقامية –مقابل المجلس البلدي	12
النجف	محافظة النجف – الكوفة –حي الجمهورية خلف محطة وقود الامام مسلم بن عقيل	14

الفرع	عنوان الفرع	عدد موظفي الفرع
البياع	بغداد – البياع – شارع 20 قرب تقاطع البياع– حي العامل	13
السليمانية	محافظة السليمانية – حي العقارية شارع خان زاد – مقابل البنك المركزي	25
دهوك	محافظة دهوك – ساحة الخيول – مجاور شركة اسيا سيل	12
اربيل شورش	محافظة اربيل – شارع –60 قرب جامع جليل الخياط	28
الديوانية	محافظة القادسية – الديوانية – ام الخيل الأولى قرب مديرية بلدية الديوانية	16
الكوت	محافظة واسط – الكوت –دور المعلمين – مقابل فندق الكوت السياحي	17
تكريت	محافظة صلاح الدين –تكريت–شارع –40 مجاور حلويات الحلواني	8
الحارثية	بغداد – الحارثية –مول بغداد	9
ام قصر	محافظة البصرة – ناحية ام قصر – شارع 24 قرب مشروع الماء	11
العمارة	محافظة ميسان –العمارة – قطاع 28 مقابل كاتب عدل العمارة	20
الناصرية	محافظة ذي قار –الناصرية– شارع الشيباني – قرب تمثال الشيباني	14
بيروت	جمهورية لبنان – بيروت – منطقة ميناء الحصن – شارع الداعوق بناية برج بيروت	6
داون تاون	محافظة اربيل – قرب مجمع داون تاون –مقابل وزارة شاره واني	6
السماوة	محافظة المثنى–السماوه –حي الضباط–مقابل مستشفى الحسين التعليمي	18
مكتب النصر	بغداد–المنطقة الخضراء–شارع الكندي	2
القرنة	محافظة البصرة–حقل الرميلة الجنوبي–موقع شركة برتش بتروليوم BP	3
الشعب/مول المنصور	بغداد–المنصور–مول المنصور	7
مكتب دهوك	محافظة دهوك –مجاور مستشفى دهوك الأهلي	3
الرشيد	بغداد – المنطقة الخضراء –فندق رويال توليب	2
مكتب الائتلاف	أربيل	2
فرع المسرح الوطني	بغداد– كرادة خارج	1

الهيكل التنظيمي لمصرف بغداد:

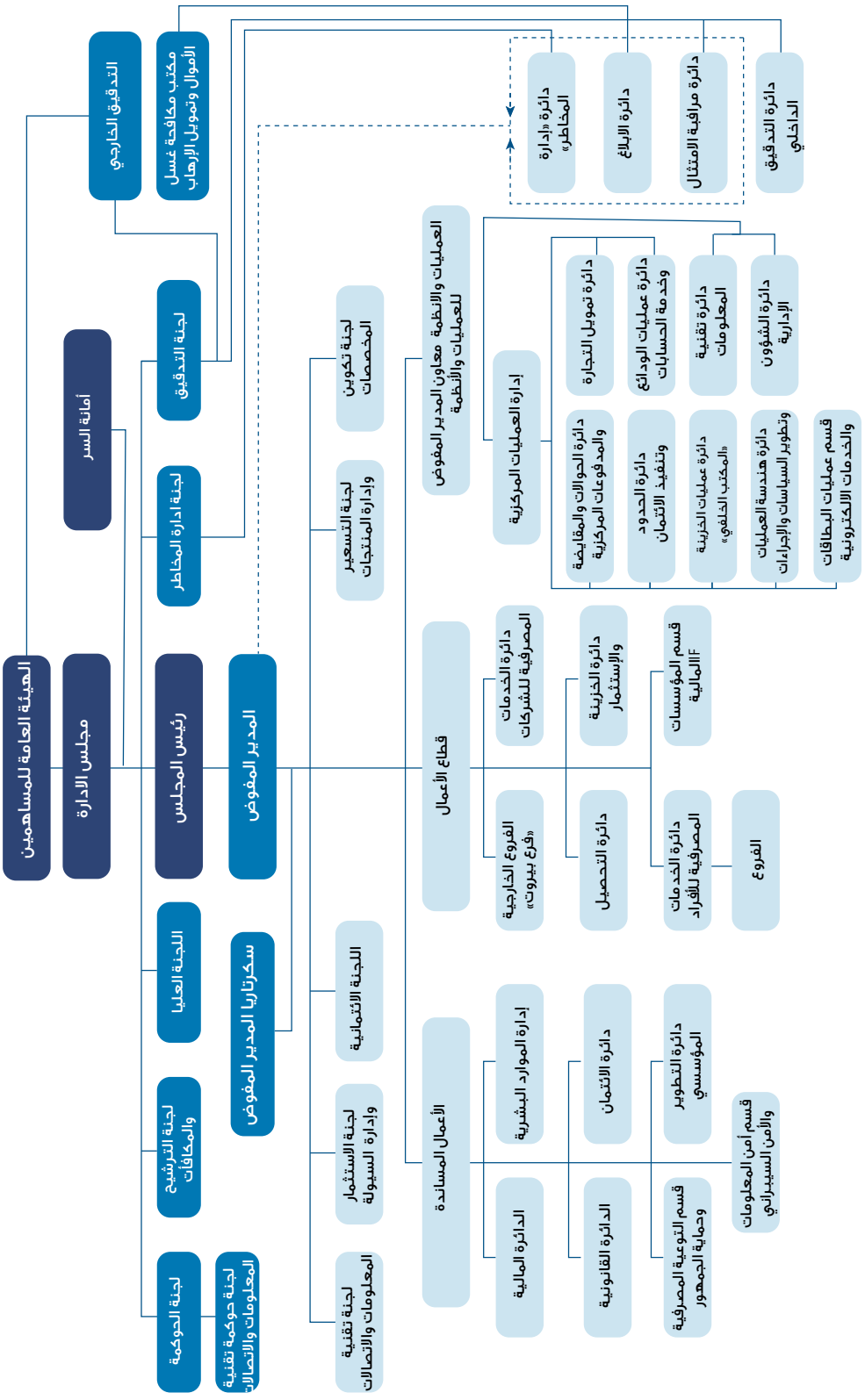

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الأعضاء الاعتباريين ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

المهندس ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي

رئيس مجلس الإدارة /عضو غير مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1957/2/26

الشهادات العلمية:	بكالوريوس علوم الهندسة المدنية من جامعة تكساس في أرلينغتون – الولايات المتحدة الأمريكية، 1979
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الأعيان الأردني – من 2016 • رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الخليج للتأمين/الأردن – من 2013 • رئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية – من 2013 • عضو مجلس أمناء مؤسسة الملك الحسين – من 1999
المناصب / الخبرات السابقة:	• رئيس الديوان الملكي الهاشمي (2008 – 2011) • وزير النقل (1999 – 2000) • وزير الإعلام والثقافة (1999) • وزير الأشغال العامة والإسكان والنقل (1998 – 1999) • وزير الأشغال العامة والإسكان (1997 – 1998) • وزير النقل (1996 – 1997) • القطاع الخاص / هندسة المقاولات والاستشارات (1984 – 1996) • مدير مديرية الصيانة والمرور – وزارة الأشغال العامة والإسكان (1983 – 1984) • مهندس مقيم – مشروع طريق مطار الملكة علياء الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان (1980 – 1983)
العضوية في مجالس إدارة شركات أخرى:	• نائب رئيس ورئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله للتنمية (2009 – 2013) • رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الملكية الأردنية (2006 – 2014) • رئيس اللجنة التنفيذية الملكية الأردنية للخصخصة (2006 – 2009) • رئيس مجلس إدارة الشركة الملكية الأردنية للإستثمار (2006 – 2009) • عضو مجلس إدارة – شركة حديد الأردن (2002 – 2008) • شركة الكابلات الأردنية الجديدة (2002 – 2008) • عضو مجلس إدارة – البنك الأردني الكويتي (2001– 2008) • رئيس مجلس إدارة شركة الشرق العربي للتأمين (2000 – 2008)

شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

شركة مساهمة مقفلة كويتية، غاياتها إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها، واستثمار أموالها في الاتجار بالاسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.

سعادة الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح

نائب رئيس مجلس الإدارة/ ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2023/7/24
تاريخ الميلاد: 1971/1/19

الشهادات العلمية:	بكالوريوس الأدب الإنجليزي، جامعة الكويت، 1996، الدكتوراة الفخرية، الرسائل الانسانية، جامعة دارتموث، 2017
المناصب الحالية:	• عضو مجلس الإدارة/الرئيس التنفيذي، شركة مشاريع الكويت القابضة • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو انفست • مؤسس ورئيس مجلس الأمناء، الجامعة الامريكية في الكويت • رئيس مجلس الإدارة، شركة باثنر ميديا (OSN) • عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج للتأمين
المناصب / الخبرات السابقة:	• الرئيس التنفيذي، شركة الفتوح القابضة، الكويت (2015-2020)

السيد مصطفى سمير الشامي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2022/6/22
تاريخ الميلاد: 1981/6/30

الشهادات العلمية:	إجازة في دارة الأعمال وعلم الإدارة، جامعة القديس يوسف/بيروت 2002، ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة القديس يوسف/بيروت 2003، محلل مالي معتمد CFA institute USA / (CFA) 2011، محاسب قانوني معتمد. Montana USA 2016 (CPA)
المناصب الحالية:	• نائب رئيس المدراء الماليين للمجموعة، شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو). • مدرب معتمد (CFA, CPA, CMA, IFRS). • رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للغازات الصناعية والطاقة، الكويت. • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة أماكن المتحدة العقارية، الكويت. • عضو مجلس إدارة بنك برقان، تركيا. • عضو مجلس إدارة مصرف بغداد، العراق.
المناصب السابقة :	• رئيس حسابات، شركة دار الاستثمار، الكويت (2008-2009). • مستشار مالي، شركة الخرافي، الكويت (2006 – 2008). • مدقق ضرائب، دائرة إيرادات ضريبة الدخل، لبنان (2003-2006).

شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

شركة مساهمة عامة كويتية مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية، غاياتها تأسيس وتملك الشركات، وتملك حقوق الملكية الصناعية وتأجيرها واستغلالها، والاستثمار في المحافظ المالية والعقارية.

السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20
تاريخ الميلاد: 1953/9/11

الشهادات العلمية:	بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، 1975
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين • رئيس مجلس الإدارة ، بنك تونس العالمي، تونس • رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر • نائب رئيس مجلس الإدارة، فم بنك، مالطا • عضو مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق • عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت • عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت • عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت • رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحدة القابضة، البحرين • مستشار مجلس الإدارة، بنك برقان، الكويت

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له.

السيد مروان محمود عوض

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2018/5/23
تاريخ الميلاد: 1951/3/11

الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة :	• وزير المالية (1996 –1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 – 1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

السيد نضال فائق القبج

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

تاريخ العضوية: 2020/6/17
تاريخ الميلاد: 1980/7/2

الشهادات العلمية:	بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001 ، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006
المناصب الحالية:	• مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي ، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي
المناصب السابقة:	• رئيس قسم مخاطر الاستثمار ، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012) • رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة ، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012) • محلل مخاطر رئيسي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009) • محاسب مالي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 –2006) • محاسب ، البنك العربي (2001–2003)

شركة (Odyssey Reinsurance Co.)

شركة مسجلة في الولايات المتحدة الامريكية، غاياتها التأمين وإعادة التأمين.

السيد بيجان خسروشاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23
تاريخ الميلاد: 1961/7/23

الشهادات العلمية:

ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983

المناصب الحالية:

- الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International/ لندن
- ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية:
- مجموعة الخليج للتأمين، الكويت
- شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت
- الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين
- المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر
- شركة مجموعة الخليج للتأمين، الأردن
- شركة مجموعة الخليج للتأمين، البحرين
- شركة مجموعة الخليج للتأمين، تركيا
- شركة مجموعة الخليج للتأمين ، السعودية
- Colonnade insurance/Luxembourg
- Southbridge compania de seguros/Chile
- La Meridional compania/Argentina
- SBS seguros/Colombia

المناصب السابقة:

- الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company – اليابان
- رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (2001 – 2004)
- نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997–2001)
- نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية
- شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1956/6/14

الشهادات العلمية:

دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو – الولايات المتحدة الأمريكية، 1977

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص (من 2015/4)
- عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية (من 2016/2)
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (من 2018/4/26)
- نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من 2010)
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من 2007)
- عضو في المنتدى وزراء أسبن (من 2009)
- عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من 2011)
- عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من 2013)
- عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من 2013)
- عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من 2014)

المناصب السابقة:

- زميل أول، جامعة ييل – الولايات المتحدة الأمريكية (2010–2011)
- نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007–2010)
- عضو مجلس الأعيان الأردني (2005–2007)
- نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/7–2005/11)
- وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/4–2005/7)
- نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004–2005)
- وزير الخارجية (2002–2004)
- سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997–2002)
- وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996–1997)

السيد هاني خليل الهنيدي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1949/8/15

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)
المناصب السابقة:	• رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط (1998 – 2022) • رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعات المركبات الكيميائية (1991–2009) • المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986–1992) • مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984–1986) • المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982–1984) • مدقق، شركة توش روس (1980–1982) • محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976–1978) • محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973–1974)

شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

شركة ذات مسؤولية محدودة، غاياتها إنشاء المجمعات التجارية وتأجيرها، بناء المجمعات التجارية وبيعها، تطوير الاراضي والعقارات، شراء اراضي وبناء شقق سكنية عليها او بيعها، استصلاح الاراضي وفرزها وبيعها وتنظيمها، التسويق، وكالات تجارية، استيراد وتصدير، وخدمات تجارية.

السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة / ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري

تاريخ العضوية: 2016/4/25
تاريخ الميلاد: 1947/2/4

الشهادات العلمية:	بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969
المناصب السابقة:	• نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007 – 2011) • مساعد المدير العام/ عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 – 2007) • مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 – 1998) • مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993–1996) • مدير عمليات منطقة، بنك كرندليز (1969 – 1993)

الدكتور صفوان سميح طوقان

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/12/7
تاريخ الميلاد: 1942/10/23

الشهادات العلمية:

بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية – بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون
- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012–2013)
- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000–2004)
- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994–1999)
- أمين عام، وزارة التخطيط (1989–1994)
- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981–1989)
- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975–1980)
- البنك المركزي الأردني (1966–1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الميلاد: 1969/10/1

الشهادات العلمية:

دكتوراه قانون التحكيم الدولي ، جامعة كينت – المملكة المتحدة ، 2000، ماجستير ، قانون التجارة الدولية ، جامعة لندن ميتروبوليتان – المملكة المتحدة ، 1994 ، بكالوريوس ، القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما ، القانون الدولي النووي ، جامعة دي مونتبيلير ، 2017

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية
- عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي
- عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي
- عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان
- رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية
- المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون
- محكم دولي

المناصب السابقة:

- رئيس جمعية المحكمين الأردنيين
- عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 2017/1
- عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري
- عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
- نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات
- عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة
- عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات
- عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (2016/12 ولغاية 2021/3)

أعضاء مجلس الإدارة المستقيلين خلال العام:

السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: 1997/7/15
تاريخ الاستقالة: 2023/6/18
تاريخ الميلاد: 1954/12/20

الشهادات العلمية:	شهادة جامعية في مجال الطيران الحربي من الولايات المتحدة، 1976 وأكاديمية الطيران الأردنية، 1981
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس الإدارة، شركة بانثر ميديا غروب (OSN)– دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة • نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي)، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت • نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين، الكويت • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد القابضة، البحرين • نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين • نائب رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة مبرة مشاريع الخير، الكويت • نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية • عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر • عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت • الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت
التكريم والجوائز:	• جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام 2009 تقديراً لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية • جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام 2007 • جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام 2007 • جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب لأمريكا الشمالية في عام 2005

السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2021/5/4
تاريخ الاستقالة: 2023/9/28
تاريخ الميلاد: 1963/4/12

الشهادات العلمية:	بكالوريوس علوم سياسية وعلم اجتماع ، الجامعة الأردنية 1984
المناصب الحالية:	• رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة • رئيس مجلس إدارة شركة تطوير وادي عربة • عضو مجلس أمناء جائزة التميز للمغترب الأردني • عضو في منتدى تطوير السياسات الاقتصادية
المناصب السابقة:	• مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012/9 ولغاية 2018/4) • نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (2012 – 2018) • عضو مجلس إدارة صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي • عضو مجلس إدارة شركة كهرباء المملكة • عضو مجلس إدارة شركة البريد الأردني • عضو مجلس إدارة مستشفى الملك المؤسس • عضو مجلس إدارة شركة العصر • عضو مجلس إدارة شركة الخزف الأردنية • عضو هيئة مديري الشركة الوطنية للتنمية السياحية • عضو مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار • عضو مجلس إدارة شركة الضمان للمناطق التنموية • عضو مجلس إدارة شركة الأجواخ الاردنية • رئيس هيئة مديرين شركة مياه اليرموك (2019 –2020) • عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي • عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية الفقر والبطالة • عضو اللجنة الوطنية لاستراتيجية ذوي الاحتياجات الخاصة • عضو اللجنة الوطنية لمتابعة

3. ب - أسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

الرئيس التنفيذي

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2003/6/1

المؤهل العلمي:
الأكاديمية العسكرية الملكية ، «ساندهيرست» – المملكة المتحدة 1996
بكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة كينت – المملكة المتحدة 2000

الخبرات السابقة:
- رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة
- مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة
- مدير الفرع الرئيسي

مناصب / عضويات:
- رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية
- رئيس مجلس ادارة الشركة الاحترافية (ثبات)
- نائب رئيس مجلس ادارة، مصرف بغداد – العراق
- عضو مجلس الإدارة، بنك القدس – فلسطين
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك)
- عضو مجلس الإدارة، شركة صندوق رأس المال والاستثمار الأردني
- عضو مجلس ادارة ، معهد الدراسات المصرفية
- عضو مجلس ادارة، امناء جمعية رجال الأعمال الاردنيين
- عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا
- رئيس مجلس الإدارة، إنجاز
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الاتحاد الملكي الأردني للرماية
- عضو في مجلس إدارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD)
- عضو في مجلس إدارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا
- عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن

السيد داود عادل داود عيسى

رئيس قطاع المساندة والعمليات

تاريخ الميلاد: 1973
تاريخ التعيين: 2012/11/18

المؤهل العلمي:
بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨

الخبرات السابقة:
- رئيس إدارة الموارد البشرية، البنك الأردني الكويتي (2012/11–2021/5)
- رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004 – 2012)
- عمل في عدة مناصب في قطاع المقاولات في الأردن وقطر (1995– 2004)

مناصب / عضويات:
- عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) – لغاية 2021/06

السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي

رئيس قطاع تنمية الأعمال

تاريخ الميلاد: 1970
تاريخ التعيين: 1997/9/6

المؤهل العلمي:	بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994
الخبرات السابقة:	• رئيس تنمية أعمال الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023/6/11 • رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8 • أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 – 1997)

الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

رئيس قطاع الائتمان

تاريخ الميلاد: 1965
تاريخ التعيين: 2004/05/16

المؤهل العلمي:	دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009، ماجستير محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، بكالوريوس محاسبة، جامعة القاهرة، 1987.
الخبرات السابقة:	• رئيس الائتمان، البنك الأردني الكويتي لغاية 2023/6/11 • رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16 • دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004) • مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990–1998) • محاضر (غير متفرغ) معهد الدراسات المصرفية – الأردن
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2018/04/23 • عضو مجلس الإدارة، مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/06/27 • نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2021/05/19 • عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداءً من 2017/05/10

السيد إبراهيم فريد آدم بيشه

رئيس الخزينة والعلاقات الدولية

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2001/06/19

المؤهل العلمي:

ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص ، 2005، بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1992.

الخبرات السابقة:

- رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31
- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 – 2006)
- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة – السعودية (1999 – 2001)
- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 – 1999)
- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 – 1997)

السيد سهيل أحمد محمود السلمان

رئيس تنمية أعمال التجزئة

تاريخ الميلاد: 1977
تاريخ التعيين: 2013/3/31

المؤهل العلمي:

بكالوريوس علوم الحاسوب، الجامعة الأردنية، 1999

الخبرات السابقة:

- مدير إدارة الفروع، البنك الأردني الكويتي (2021/02–2021/5)
- مدير دائرة القنوات البديلة، البنك الأردني الكويتي (2013–2021/5)
- مدير منتجات وخدمات البطاقات، بنك الإسكان (2012/06–2013/3)
- مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2011/03–2012/6)
- مدير ادارة تطوير الأعمال، الشرق الأوسط لخدمات الدفع MEPS (2009/12–2011/3)
- مدير تنمية الاعمال و رئيس شعبة تطوير البرمجيات، A2A (1999/12–2009/12)

السيد زيد وديع جريس شرايحة

رئيس تنمية الاستثمار

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 2006/07/02

المؤهل العلمي:

ماجستير محاسبة ومالية، جامعة ليدز، المملكة المتحدة، 1998
بكالوريوس الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأمريكية في بيروت، 1996

الخبرات السابقة:

- مدير إدارة الموجودات، البنك الأردني الكويتي 2006/05–2021
- منسق البرامج، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005–2006)
- مدير وحدة، بنك القاهرة عمان (1999–2005)
- باحث اقتصادي، المجموعة المتحدة للاستثمارات الهندسية (1998–1999)
- مساعد مدير وحدة، شركة الأردن الدولية للتأمين (1996–1997)

السيد فادي نصيف خليل خليل

رئيس تنمية أعمال الشركات

تاريخ الميلاد: 1985
تاريخ التعيين: 2010/10/19

المؤهل العلمي:	ماجستر، تمويل، الجامعة الأردنية، 2018، بكالوريوس محاسبة وقانون تجاري، الجامعة الهاشمية، 2007.
الخبرات السابقة:	• مدير رئيسي تنمية أعمال الشركات وتمول المشاريع، البنك الأردني الكويتي، لغاية 2023/6/11 • مدير تمويل المشاريع وقروض التجمع، البنك الأردني الكويتي (2010/10 – 2021/5) • مسؤول وحدة وكالة التجمعات البنكية، البنك العربي (2007/10 – 2010/10) • ضباط إدارة موجودات ومطلوبات/الإدارة المالية، بنك الاسكان (2007/2 – 2007/10)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل) من 2021/6

السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

رئيس الشؤون القانونية

تاريخ الميلاد: 1962

تاريخ التعيين: 1989/04/01

المؤهل العلمي:	بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986
الخبرات السابقة:	• الدائرة القانونية، ابتداءً من 2000 • دائرة التسهيلات (1994–2000) • دائرة متابعة التسهيلات (1989–1994)
مناصب / عضويات:	• نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة • عضو، رابطة الكتاب الأردنيين

السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة

رئيس تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2019/04/28

المؤهل العلمي:	جامعة اليرموك – هندسة الحاسبات والتحكم الآلي ، 1994
الخبرات السابقة:	• مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات، الشركة الأردنية للتمويل الأصغر «تمويلكم» (2017/9 – 2019/4) • شريك، شركة دايمنشنز للاستشارات (2011 – 2017 "Dimension Management Consulting") • مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية، بنك الجزيرة (2006–2011) • رئيس تكنولوجيا المعلومات، شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني – عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2009–2011) • مدير الاستشارات، شركة DevoTeam الدولية (2005 – 2006) • مدير مشاريع واستشاري، شركة IBM الدولية (1999 – 2002)
مناصب / عضويات:	• عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية)

السيد طارق جودت سليمان الخيطان

رئيس العمليات

تاريخ الميلاد: 1975
تاريخ التعيين: 1998/02/01

المؤهل العلمي:	دبلوم عالي في الأعمال المصرفية والمالية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003، بكالوريوس في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، 1997.
الخبرات السابقة:	• مدير ائتمان التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2014–2021) • مدير البنكية الخاصة، البنك الأردني الكويتي (2006–2014) • ضابط ائتمانات التجزئة، البنك الأردني الكويتي (2003–2006) • مشرف الفرع الرئيسي، البنك الأردني الكويتي (1998–2003)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس شركة إجارة للتأجير التمويلي • نائب رئيس هيئة مديرين، الشركة الأولى الدولية للخدمات اللوجيستية

السيدة منال عبدالرزاق بديوي طبيشات

رئيس الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: 1972
تاريخ التعيين: 1995/07/17

المؤهل العلمي:	بكالوريوس إدارة عامة، جامعة اليرموك، 1995
الخبرات السابقة:	• مدير منطقة فروع، البنك الأردني الكويتي (2021/5–2023/2) • مدير فرع، البنك الأردني الكويتي (2006/1 – 2021/5) • أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (1995 – 2006)

السيد علاء يوسف جريس الحجازين

رئيس المالية

تاريخ الميلاد: 1985
تاريخ التعيين: 2011/04/18

المؤهل العلمي:	مستشار مالي مرخص (CFC)، معهد المستشارين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2020، محاسب إداري مرخص (CMA)، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، بكالوريوس محاسبة، الجامعة الاردنية 2007
الخبرات السابقة:	• المستشار المالي للرئيس التنفيذي، البنك الأردني الكويتي ، لغاية 2023/6/11 • رئيس مساعد لإدارة الشؤون المالية، البنك الأردني الكويتي • مدير التحليل والتقارير المالية/الشؤون المالية، البنك الأردني الكويتي • مدقق حسابات رئيسي أول، شركة ديلويت اند توش/الأردن (2007–2011)
مناصب / عضويات:	• عضو مجلس الإدارة، شركة العرب للتأمين – لغاية 2021/10 • عضو اللجنة الفنية لشؤون الخبرة في المحاكم الأردنية – وزارة العدل كممثل عن قطاع البنوك

السيد فادي محمد أحمد عياد

رئيس إدارة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2018/04/29

المؤهل العلمي:

بكالوريوس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبوظبي الوطني (بنك ابو ظبي الأول) – الإمارات العربية المتحدة (2010–2018)
- مدير رئيسي الامتثال/ رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز – الإمارات العربية المتحدة (2008–2010)
- مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram – الإمارات العربية المتحدة (2007–2008)
- القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة – قطر (2006–2007)
- ضابط الامتثال، البنك العربي– لمنطقة الخليج العربي – الأردن (2005–2006)
- رئيس فريق العمليات والمبيعات، المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (2004–2005)
- ضابط العمليات والإدارة، بنك أبوظبي الوطني (2000–2004)
- مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (1991–2000)

السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر

رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: 1979
تاريخ التعيين: 2002/06/23

المؤهل العلمي:

ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005، بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001

الخبرات السابقة:

- مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي
- مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي
- مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس الإدارة، شركة آفاق للطاقة (ممثل البنك الأردني الكويتي)

السيد يوسف واصف يوسف حسن

رئيس إدارة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1971
تاريخ التعيين: 2006/6/5

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994

الخبرات السابقة:
- مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي
- مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي
- مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي
- مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي
- رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان

أعضاء الإدارة التنفيذية التي انتهت خدمتهم خلال العام 2023:

السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني

رئيس الشؤون المالية

تاريخ الميلاد: 1964
تاريخ التعيين: 2013/11/04
تاريخ الاستقالة: 2023/04/30

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية ومصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1994،
بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 1986.

الخبرات السابقة:
- رئيس إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي (2013/11 – 2020/8)
- رئيس إدارة التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (2011–2013)
- نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار/ الأردن (2009 – 2011)
- مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geojit للوساطة المالية/ المملكة العربية السعودية (2007 –2009)
- رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (1989 –2007)
- محلل مالي، هيئة الأوراق المالية/ الأردن (1988 – 1989)

السيدة دانه عبدالله محمد جرادات

رئيس الاستراتيجية والتسويق (وفاة)

تاريخ الميلاد: 1974
تاريخ التعيين: 2012/08/07
تاريخ الاستقالة: 2023/12/22

المؤهل العلمي:

بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1996

الخبرات السابقة:

- مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، البنك الأردني الكويتي (2012–2021/5)
- مدير التسويق والاتصالات المؤسسية، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2007–2012)
- مدير التسويق وبطاقات الائتمان والمنتجات والجودة، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2004–2007)
- مدير التسويق والمبيعات والرسوم المتحركة التجارية (Animation)، بنك سوسيته جنرال – الأردن (2004–2005)
- مساعد مدير التسويق، بنك القاهرة عمان (2001–2004)
- مساعد رئيس وحدة تطوير المنتجات، بنك القاهرة عمان (1998–2001)
- ضابط محاسبة، بنك القاهرة عمان (1996–1998)

4ب/4: اسماء مالكي 1% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2023 و 2022

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2023/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2022/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	الأسهم المرهونة	نسبة الاسهم المرهونة من اجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	الكويتية	76,390,240	50.927	76,390,240	50.927	– شركة الفتوح القابضة –الشركة الامريكية المتحدة القابضة ومجموعتها (شركة الجناح القابضة) – شركة الصناعات المتحدة ومجموعتها (شركة الوطنية للمشروعات الصناعية)	76,387,240	99.99	بنك برقان – الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	الأردنية	31,562,466	21.042	31,562,466	21.042	نفسه (مؤسسة وطنية لتطبيق نظام تكافلي قائم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بما يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي، أُنشئت بموجب القانون رقم 30 لسنة 1978 والتشريعات والتعديلات اللاحقة له)	لا يوجد	–	–
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	الامريكية	8,775,000	5.850	8,775,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Ltd. Canada Chairman & CEO Mr. V. Prem Watsa	لا يوجد	–	–
فاتنه احمد جميل ملص	الأردنية	1,891,565	1.261	1,891,565	1.261	نفسه	لا يوجد	–	–
عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	الأردنية	1,549,219	1.033	1,549,219	1.033	نفسه	لا يوجد	–	–

5 : الوضع التنافسي: تأسس البنك الأردني الكويتي كشركة مساهمة عامة أردنية في عام 1976 وتمكن من مواصلة النجاح والتطور حتى أصبح أحد أهم البنوك العاملة في المملكة . يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 21 بنكا منها 6 بنوك أجنبية. يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي وفروعه داخل المملكة وعددها (65) وخارجها وعددها (1)، ومن خلال مجموعة من شركاته التابعة التي تقوم بالأعمال المصرفية والتأجير التمويلي والوساطة المالية.أكمل البنك عمليات الاستحواذ على حصة 53.44% من رأس مال مصرف بغداد في دولة العراق خلال العام 2023 . علما بأن البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة والتابعة لشركة مشاريع الكويت وهي شركة قابضة تركز على الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنشط مجموعة شركة المشاريع في عدة قطاعات وتشمل الخدمات المالية، الإعلام، العقارات والصناعة. وللمجموعة حصص مُلكية رئيسية في بنوك تجارية وشركات تأمين وشركات إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 4% ومن إجمالي الودائع 5.2% كما في 2023/12/31.

قامت وكالة كابيتال انتلجنس للتصنيفات الائتمانية (Capital Intelligence) بإصدار تصنيفها للبنك الأردني الكويتي عند (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة. حيث استندت الوكالة على التصنيفات إلى ملاءة البنك المالية والسيولة الجيدتين، والمدعومة بمحفظة ودائع العملاء المتنوعة، وتواجد راسخ في الأردن، ذلك بالإضافة إلى تحقيق أرباح جيدة على المستوى التشغيلي وصافي الربح. كما أن التصنيفات مدعومة أيضًا بنسبة كفاية رأس مال البنك فوق متوسط القطاع، وانخفاض نسبة الديون المتعثرة مع ارتفاع نسبة تغطية الديون ضمن المرحلة الثالثة.

6 : درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسين محلياً وخارجياً:

- لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يملكون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات أو الإيرادات
- لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

7 : لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

- لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

8 : لا تنطبق معايير الجودة الدولية على الشركة، أو لا تقوم الشركة بتطبيق معايير الجودة الدولية.

9.أ الهيكل التنظيمي للشركات التابعة: وردت ضمن التقرير

9.أ- الهيكل التنظيمي للبنك

البنـك الأردني الكـويتي

الهيكل التنظيمي 2023

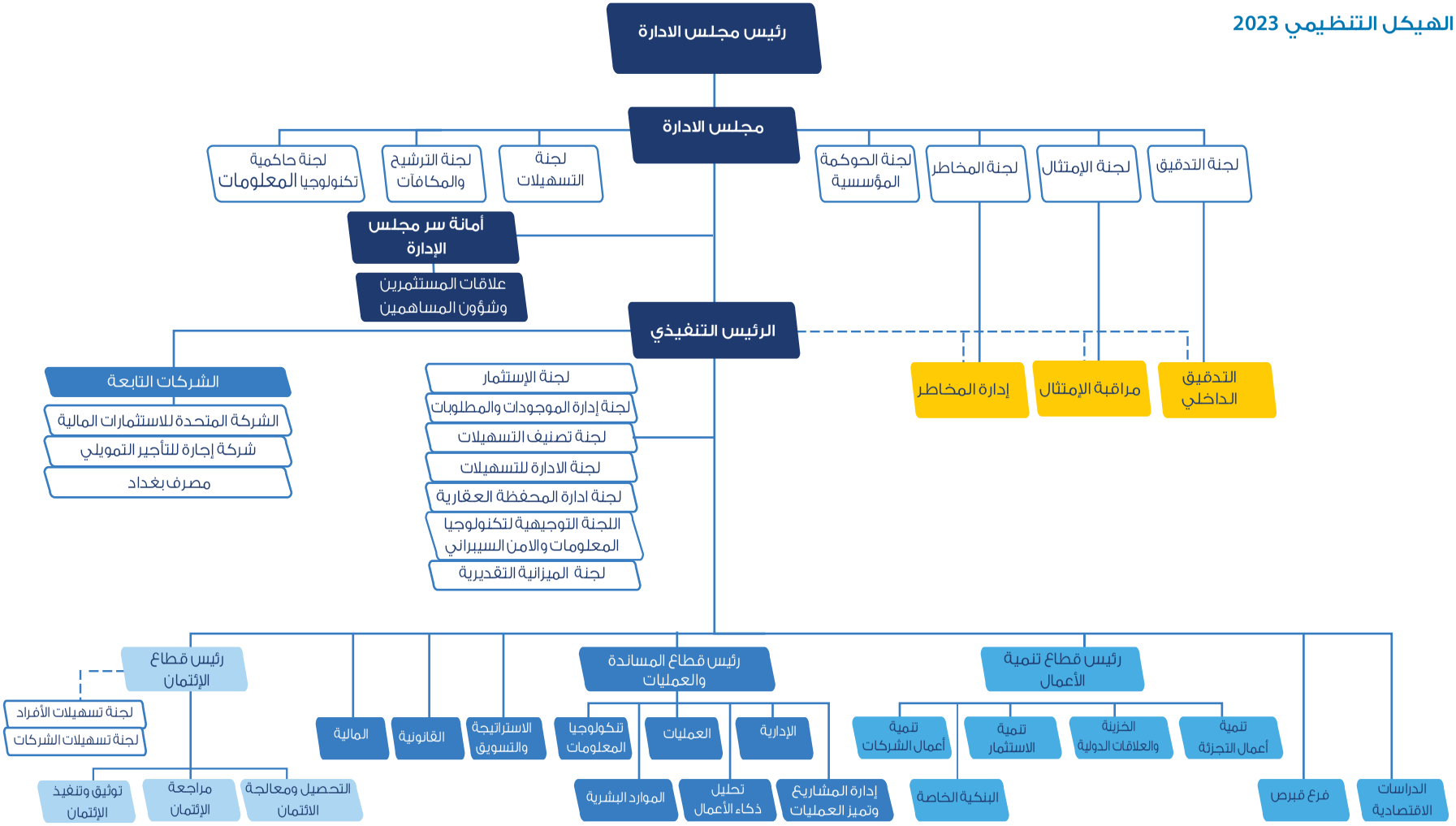

9.ب بيانات الموظفين والتدريب ومؤهلاتهم

بلغ عدد موظفي البنك كما في 2023/12/31 (1467) موظفاً منهم (14) موظف في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (923) موظفا.

	البنك الأردني الكويتي	شركة إجارة للتأجير التمويلي	الشركة المتحدة للاستثمارات المالية	مصرف بغداد
	العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	2	0	0	0
ماجستير	115	2	5	5
دبلوم عالي	4	0	0	1
بكالوريوس	1179	23	26	512
دبلوم	83	2	2	85
الثانوية العامة	27	3	8	52
دون الثانوية العامة	57	0	0	197
المجموع	**1467**	**30**	**41**	**852**

9.جـ برامج التأهيل والتدريب لموظفي البنك

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك	التدريب الداخلي		التدريب الالكتروني		المجموع		
	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات المصرفية المتخصصة	54	236	78	1444	42	968	174	2648
المخاطر والامتثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	39	125	15	366	49	9509	103	10000
المهارات الشخصية والسلوكية	8	59	12	161	40	3127	60	3347
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	27	121	13	174	26	1695	66	1990
البرامج الإدارية والتخصصية الغير مصرفية	20	54	33	1233	85	4449	138	5736
برامج اللغة الإنجليزية	10	75	0	0	0	0	10	75
المجموع	**158**	**670**	**151**	**3378**	**242**	**19748**	**551**	**23796**

10 : وصف المخاطر التي يتعرض لها البنك:

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

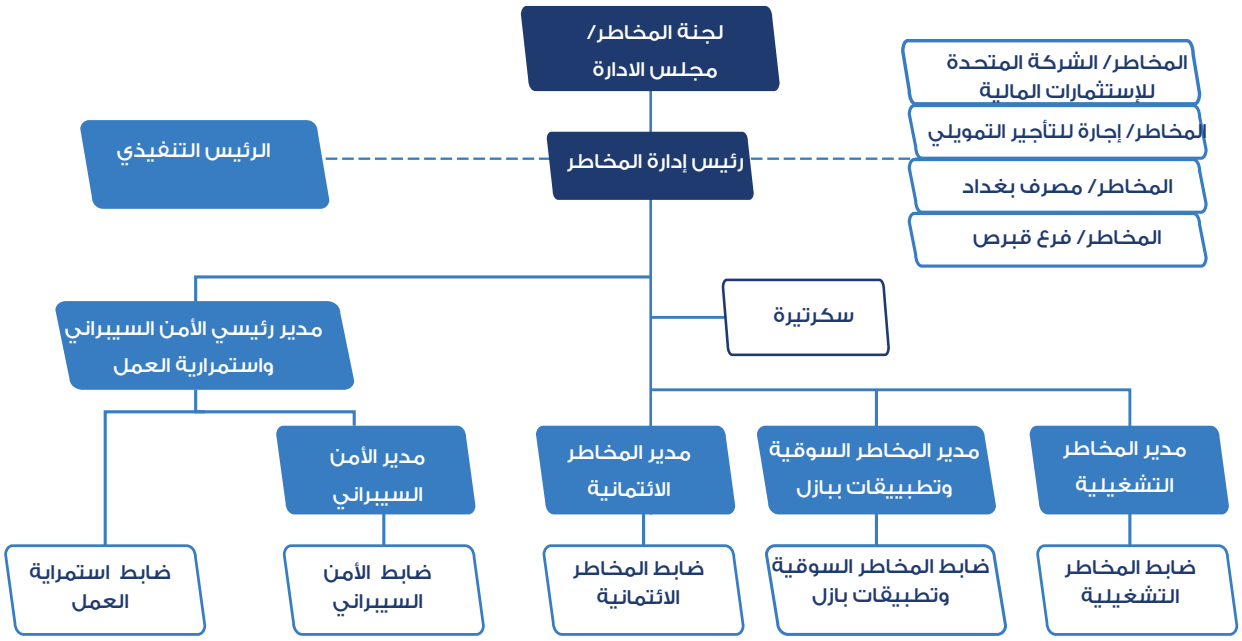

مخاطر السيولة:

تعرف مخاطر السيولة على انها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين.

يقوم البنك الاردني الكويتي بإدارة مخاطر السيولة من خلال الحوكمة الملائمة للسيولة والسياسات اللازمة لإدارة كفؤة للسيولة داخل البنك، ولتحقيق ذلك يعمل البنك الاردني الكويتي على تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها أو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى درجة تحمل مخاطر السيولة «Liquidity Risk Appetite» وبما يتناسب مع استراتيجية وقدرة الحصول على مصادر التمويل، كما يتم الاخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الاوضاع الضاغطة المختلفة لقياس التأثيرات على سيولة البنك.

وتقوم دائرة إدارة المخاطر بمراقبة التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، إضافة الى الحدود الداخلية الموضوعة ضمن سياسة المخاطر المقبولة. كما يعتمد البنك خطة طوارئ السيولة «Liquidity Contingency Plan»، لضمان توفير السيولة المناسبة في حالات انخفاض السيولة الطارئة.

المخاطر السوقية:

تُعرَف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في الاسعار السوقية لأي مراكز مالية (Financial Positions) داخل أو خارج الميزانية. وتشمل المخاطر السوقية (أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسلع). يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة المخاطر السوقية ضمن إدارة المخاطر التي يتبعها البنك لتحديد الإطار العام للتعرف (Identification) والقياس (Measurement)، والإدارة (Management) والضبط (Control) للمخاطر المختلفة ووفق سياسة معتمدة ومستقلة، لضمان ان المخاطر السوقية التي يواجهها البنك تقع ضمن هيكل المخاطر السوقية المقبولة (Market Risk Appetite).

كما يعتمد البنك سياسة استثمارية والتي تهدف إلى تعظيم العائد مع الحفاظ على درجة المخاطرة المقبولة، وبما يتواءم مع مستوى وحجم تعقيد عمليات البنك، و توصيات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك. كما تتم مراقبة تنفيذ السياسة الاستثمارية ضمن المحددات التي تتضمنها بشكل مستقل من خلال دائرة إدارة المخاطر /الـ Middle Office ضمن المخاطر السوقية.

ويواجه البنك ثلاث مخاطر رئيسية ضمن المخاطر السوقية:

- **مخاطر أسعار الفائدة :**

يعد التقلب في أسعار الفائدة أحد أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتبارها مصدر للمخاطر التي تؤثر على ربحية وأنشطة البنك، و لضمان السيطرة على مخاطر أسعار الفائدة يقوم البنك الاردني الكويتي بادارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال تحديد درجة تحمل المخاطر «Appetite Risk» للمحفظة البنكية.

كما يقوم بقياس المخاطر بعدة طرق منها تحليل فجوة إعادة التسعير Re-pricing Gap. و قياس أثر هذه المخاطر على اجمالي الدخل (Gross Income)، وصافي إيراد الفائدة (Net Interest Income)، و رأس المال التنظيمي (Regulatory Capital) .

- **مخاطر أسعار الصرف :**

تنتج مخاطر أسعار الصرف نتيجة عدم تطابق (Mismatching) مراكز العملات الأجنبية ضمن موجودات و مطلوبات البنك ونتيجة لتقلب أسعار الصرف تزداد إمكانية التأثير على ربحية البنك. حيث يقوم البنك بادارة مخاطر العملات وأسعار الصرف بعدة طرق منها أدوات التحوط المختلفة (الآنية والآجلة)، كما يقوم البنك بإجراء سيناريوهات الاختبارات الضاغطة (Stress Testing) ضمن مخاطر أسعار الصرف ووفق السيناريوهات التي يحددها البنك المركزي الأردني، او السيناريوهات الاضافية ووفق ظروف السوق.

- **مخاطر أدوات سوق رأس المال (مخاطر أسعار الملكية Equity Price Risk) :**

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الاسهم (ضمن المحفظة الاستثمارية للبنك) نتيجة للاستجابة للعديد من العوامل المؤثرة مثل التغير في أسعار الفائدة، انخفاض التصنيف الائتماني وعوامل متعلقة بنتائج العمليات التشغيلية. ويقوم البنك بالرقابة الفعالة على هذه المخاطر لضمان بقاءها ضمن الحدود المقبولة.

التواؤم مع مقررات بازل

تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها ما يلي :

- نسبة كفاية رأس المال و نسبة الرافعة المالية:

تقوم دائرة ادارة المخاطر باحتساب نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وبما يتواءم مع تعليمات رأس المال التنظيمي الصادرة عن البنك المركزي الاردني و حسب مقررات بازل (III).

- اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing):

تعتبر اختبارات الاوضاع الضاغطة Stress Testing إحدى أدوات إدارة المخاطر المكملة للادوات الاخرى التي يستخدمها البنك للوصول الى الادارة الشاملة للمخاطر، حيث ان نتائج تطبيق اختبارات الاوضاع الضاغطة تعتبر جزء أساسي ومكمل لمنظومة عملية ادارة وتخطيط رأس المال (Capital Planning).

تهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، ويتم اجراؤها استنادا الى تعليمات البنك المركزي الاردني.

- عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال (ICAAP):

هي جزء من منظومة عملية ادارة راس المال التي ينتهجها البنك الاردني الكويتي والتي تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، حيث تقوم عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال بتحديد وقياس بصورة شاملة جميع المخاطر الهامة التي قد يتعرض لها البنك على اساس موحد (Consolidated)، وبيان أثر هذه المخاطر على راس المال. حيث يراعي البنك تلاؤم حجم راس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك بما يتواءم مع متطلبات الجهات الرقابية.

مخاطر أمن المعلومات:

هي الثغرات والتهديدات (Vulnerabilities and Threats) المصاحبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع العمليات المالية في البنك ومدى إمكانية استغلالها من قبل القراصنة (Hackers) لتنفيذ بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الوصول غير المصرح به إلى البيانات (Unauthorized Access to Data) أو حجب الخدمة (Denial of Service) وغيرها من الأنشطة التي من شأنها ان تلحق الضرر بالبنك على المستوى المالي أو التأثير على سمعة البنك وعملائه حيث قد يتم الوصول إلى بياناتهم الخاصة واستغلالها. وفي ضوء هذه المخاطر، فقد تبنى البنك العديد من الإجراءات الوقائية مثل تطبيق معايير أمن المعلومات والتعاميم الصادرة من جهات حكومية كالبنك المركزي الأردني وجهات غير حكومية مثل تطبيق معايير أمن البطاقات (PCI DSS)، وعمل تقييم للمخاطر (Risk Assessment) للأنظمة والخدمات المستخدمة في البنك ووضع الضوابط الأمنية (Controls) للحد من هذه المخاطر، إضافة إلى تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية في البنك (Policies and Procedures) المتعلقة بأمن المعلومات والعمل على زيادة الوعي تجاه مخاطر أمن المعلومات من خلال عقد الدورات التدريبية لموظفي البنك (Information Security Awareness Sessions). وتتم مراقبة هذه المخاطر من خلال التقارير اليومية التي تتم متابعتها من قبل فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر.

مخاطر استمرارية العمل:

تعني استمرارية العمل والتعافي من الكوارث الحفاظ على توافرية الخدمات والوظائف الحساسة في البنك سواء للوظائف الداخلية للبنك المستخدمة من قبل الموظفين أو الخدمات المستخدمة من قبل عملاء البنك. ويولي البنك اهتماما كبيرا لاستمرارية العمل لما لها من أثر كبير على سمعة البنك وعلى مدى رضا عملائه عن الخدمات المقدمة لهم. ويقوم فريق أمن المعلومات واستمرارية العمل في إدارة المخاطر بالبنك بتحديث خطة استمرارية العمل بشكل ربع سنوي (Quarterly) واختبارها بشكل سنوي (Annually) وتوثيق نتائج الاختبارات بهدف عكسها على خطة استمرارية العمل بما يتناسب مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي وأفضل الممارسات المتعلقة باستمرارية العمل.

المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بانها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته تجاه البنك ضمن الفترة الزمنية المتفق عليها من حيث اصل الدين و/أو الفوائد المترتبة عليه أو كليهما، وكذلك مخاطر التركزات الائتمانية والتي تعرف بانها المخاطر الناتجة عن عدم تنوع التوظيفات ضمن المحفظة الائتمانية للبنك من حيث القطاعات الاقتصادية، العملاء، المناطق الجغرافية، والتي من الممكن ان تؤدي بالمحصلة الى زيادة في مخاطر الائتمان، وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وللحد من الآثار المالية المترتبة على هذه المخاطر يقوم البنك الأردني الكويتي بادارتها من خلال مجموعة من المرتكزات الرئيسية، ومن ابرزها ما يلي:

1. التعرف على المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بيئة الاعمال من خلال تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة دورياً في ظل سيناريوهات وتوقعات اقتصادية متحفظة وبما يكفل تجنبها أو التخفيف من حدتها.
2. تطبيق وتحديث مستمر للسياسات ولاجراءات العمل الناظمة لعمليات منح ومتابعة الائتمان، والتي يتم تحديدها وفق اسس تعريف وقياس وضبط هذا النوع من المخاطر.
3. وجود لجان ودوائر لإدارة عملية المنح الائتماني وبما يكفل الفصل في المهام ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة وادارة مراجعة ومراقبة الائتمان.
4. اعتماد منظومة صلاحيات محددة وبما يكفل تفويض الصلاحيات، مراقبتها، ومراجعتها.
5. المراقبة الديناميكية للمحفظة الائتمانية من حيث تنويعها، جودتها، تركزاتها.
6. تحديد الضمانات المقبولة وشروطها كأسلوب من أساليب تخفيف المخاطر.

المخاطر التشغيلية:

تعرف المخاطر التشغيلية بانها مخاطر الخسائر الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية أوالعنصر البشري أوالأنظمة أو أي أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه لا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة للبنك.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل المستمر والتنسيق بشكل وثيق مع جميع مدراء المراكز التنظيمية للتأكيد من الاستمرار بتطبيق مفهوم الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل فعال وذلك من خلال تطبيق مبدأ خطوط الدفاع الثلاثة والتي تحدد المهام والمسؤوليات لجميع دوائر البنك خاصة فيما يتعلق بتنفيذ ومتابعة ومراقبة تنفيذ المهام اليومية لدى خط الدفاع الأول كما يتم الاستمرار بتجميع بيانات الأحداث والخسائر التشغيلية إضافة إلى مؤشرات المخاطر الرئيسية بواسطة نظام إدارة مخاطر التشغيلية والعمل على مراقبتها وتحديثها والتأكد من وضع أية خطط تصحيحية حولها أينما لزم، حيث يهدف النظام إلى إتاحة استخدامه من دوائر الاعمال ،

المخاطر، التدقيق الداخلي وبالتالي تمكين الإدارة التنفيذية من الإطلاع على جميع المخاطر المالية وغير المالية أولا بأول.

هذا ويتم الاستمرار بإتباع المنهجية الخاصة بنظام التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية والضوابط الموضوعة مقابلها من حيث اجراء المراجعة على مستوى الدوائر، وذلك من خلال إجراء تحليل للفجوات بين ما هو مطبق وما هو مطلوب تطبيقه وليصار الى وضع خطط التطبيق والحلول اللازمة حولها وصولا للهدف المحدد لهذا التقييم والتأكد من توفر انظمة الضبط والرقابة التي تحكم تنفيذ العمليات في البنك.

11: الإنجازات خلال عام 2023 : وردت ضمن التقرير

12: الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي:

– تم خلال العام 2023 الاستحواذ على 53.44% من رأس مصرف بغداد – العراق مما أدى إلى تحقيق أرباح من الاستحواذ بقيمة 8.87 مليون دينار.

– تم خلال العام 2023 الاستحواذ على 76.976% من رأس مال شركة بي اتش ام كابتال – الإمارات المتحدة العربية وبيع ما نسبته 66.976% محققاً البنك أرباح من بيع شركات تابعة بحوالي 8.3 مليون دينار.

13: السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية (2019 – 2023)

المبالغ بالآف الدنانير

السنة	الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع		صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		أسهم منحة	نقدية		
2019	46,934	–	%20	459,532	2.510
2020	(5,579)	%50	–	456,432	1.440
2021	12,072	–	%7	467,674	1.360
2022	27,345	–	%8	475,833	1.650
2023	121,651	–	%8	614,743	2.57

14: تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

15: الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

16: أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2023 مبلغ 289,235 دينار وحسب الجدول المرفق:

الجهة	أتعاب التدفيق
البنك الأردني الكويتي	145,000
شركة إجارة للتأجير التمويلي	15,453
مصرف بغداد	84,155
فرع قبرص	44,627
المجموع	**289,235**

17.أ: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2023 و 2022

الرقم	الاسم	الجنسية	المنصب / الصفة	عدد الأسهم	
				2023/12/31	2022/12/31
1	السيد ناصر أحمد عبدالكريم اللوزي	أردني	رئيس مجلس الإدارة	33,595	33,595
	شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,390,240	76,390,240
2	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح	كويتية	نائب رئيس مجلس الإدارة، ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	0	0
3	السيد مصطفى سمير الشامي	لبناني	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	0	0
	شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتية	عضو مجلس الإدارة	76,494	76,494
4	السيد مسعود محمود حجي جوهر حيات	كويتي	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	48	48
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	عضو مجلس الإدارة	31,562,466	31,562,466
5	السيد مروان محمود حسان عوض	أردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	1,500	1,500
6	السيد نضال فائق محمد القبج	اردني	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	0	0
	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكية	عضو مجلس الإدارة	8,775,000	8,775,000
7	السيد بيجان خسروشاهي	أمريكي	ممثل شركة ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	-	1,500
8	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	أردني	عضو مجلس الإدارة	205,500	205,500
9	السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,573	1,573
	شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	أردنية	عضو مجلس الإدارة	1,000	1,000
10	السيد ماجد فياض محمود برجاق	أردني	ممثل شركة سفاري للتطوير و الاستثمار العقاري	1,500	1,500
11	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
12	السيد عمر مشهور حديثه الجازي	أردني	عضو مجلس الإدارة	1,500	1,500
*	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	كويتي	نائب رئيس مجلس الإدارة لغاية 2023/6/18	15,000	15,000
*	السيدة ناديا عبد الرؤوف سالم الروابده	أردنية	عضو مجلس الإدارة لغاية 2023/9/28	1,000	1,000

17 ب: عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2023 و 2022

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
				2023/12/31	2022/12/31
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي	أردني	0	0
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	أردني	0	0
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال	أردني	0	0
4	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان	أردني	0	0
5	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية	أردني	0	0
6	سهيل أحمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	أردني	0	0
7	زيد وديع جريس شرايحة	رئيس تنمية الاستثمار	أردني	0	0
8	فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات	أردني	0	0
9	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية/ أمين سر مجلس الإدارة	أردني	0	0
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	أردني	0	0
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	أردني	0	0
12	منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية	أردنية	0	0
13	علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية	أردني	0	0
14	فادي محمد أحمد عياد	رئيس مراقبة الامتثال	أردني	0	0
15	محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	أردني	0	0
16	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس التدقيق الداخلي	أردني	0	0
17	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية لغاية 2023/4/30	أردني	0	0
18	دانه عبد الله محمد جرادات	رئيس الاستراتيجية والتسويق لغاية 2023/12/22	أردنية	0	0

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين خلال عامي 2023 و 2022

اسم العضو / الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				2023/12/31	2022/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	%99.99	76,390,240	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان – الكويت	%64.3	1,500	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة – الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد – البحرين	%97.91	473,503	473,503

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثليهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2023 و 2022

الاســـــــم	الجنسية	الصلة	عدد الأسهم	
			2023/12/31	2022/12/31
نور عبد الكريم علاوي الكباريتي	أردنية	زوجة هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي/ الرئيس التنفيذي	344,265	344,265

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة :

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة.

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18.أ: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	المنصب	المكافات العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور جلسات	الإجمالي
1	السيد ناصر احمد عبد الكريم اللوزي	رئيس مجلس االإدارة	5,000	346,280	351,280
2	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح اعتباراً من 2023/7/24	نائب رئيس مجلس ادارة	0	3,519	3,519
3	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار لغاية 2023-6-18	نائب رئيس مجلس ادارة	5,000	1,500	6,500
4	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	5,000	20,197	25,197
5	السيد مصطفى الشامي	عضو	2,950	22,683	25,633
6	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد مروان محمود حسان عوض	عضو	5,000	27,000	32,000
7	ممثل الضمان الاجتماعي – السيد نضال فائق محمد القبج	عضو	5,000	36,600	41,600
8	السيد بيجان خسروشاهي	عضو	5,000	15,970	20,970
9	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو	5,000	21,300	26,300
10	السيد هاني خليل عبدالحميد الهنيدي	عضو	5,000	34,800	39,800
11	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	5,000	32,700	37,700
12	الدكتور صفوان سميح عبدالرحمن طوقان	عضو	5,000	38,400	43,400
13	الدكتور عمر مشهور حديثة الجازي	عضو	5,000	34,200	39,200
14	السيدة ناديا عبدالرؤوف سالم الروابدة	عضو	5,000	21,000	26,000
15	السيد ابراهيم عيسى كشت	أمين سر المجلس	0	21,000	21,000

18.ب: المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	المكافات العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور جلسات	الإجمالي
1	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	الرئيس التنفيذي	906,340	24,744	931,084
2	داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات	359,384	5,795	365,179
3	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال	283,969	0	283,969
4	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان	201,437	0	201,437
5	إبراهيم فريد ادم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية	225,916	10,241	236,157
6	سهيل احمد محمود سلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة	153,766	13,243	167,009
7	زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الاستثمار	136,116	5,630	141,746
8	فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية اعمال الشركات اعتباراً من 2023/6/12	78,070	9,761	87,831
9	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس إدارة الشؤون القانونية	231,884	0	231,884
10	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	169,900	12,005	181,905
11	طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات	130,775	0	130,775
12	منال عبدالرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية اعتباراً من 2023/3/1	102,648	0	102,648
13	علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس الشؤون المالية اعتباراً من 2023/6/12	57,079	10,323	67,402
14	فادي محمد احمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	213,708	14,568	228,276
15	محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	174,236	11,150	185,386
16	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	142,359	709	143,068
17	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية لغاية 2023/04/30	130,111	780	130,891
18	دانه عبدالله محمد جردات	رئيس الاستراتيجية والتسويق لغاية 2023/12/22	127,020	0	127,020

سياسات تقييم الأداء والأجور والمكافآت

يحرص البنك البنك الأردني الكويتي في سياساته المتعلقة بتقييم أداء الموظفين ومنح الحوافز ومكافآت الأداء على الامتثال التام لتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وتعتمد هذه السياسات أسساً محددة للربط بين قيمة المكافآت وبين مستوى أداء الموظف وأداء القطاع الذي ينتمي إليه وكذلك الأداء العام للبنك.

كما يؤمن البنك الأردني الكويتي أن سياسات الاجور والمكافآت والحوافز يجب أن تكون على درجة من التنافسية والفاعلية بحيث تكون الرواتب والمكافآت كافية لاستقطاب أشخاص من ذوي المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليهم والاحتفاظ بهم.

وفي نفس الوقت يحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات في قياس الأداء استناداً إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة، وبناءاً عليها تتم مكافأة الأداء وفقا للانجازات مع تحقيق التمايز بين مستويات الأداء المختلفة بهدف تحفيز الموظفين المتميزين والمحافظة عليهم على كافة المستويات الادارية المختلفة.

كما وتراعي هذه السياسات بشكل جوهري عدم انتهاج او قبول إنجازات قد تعرض البنك للمخاطر، سواء في المدى القريب أو البعيد، وفي الوقت ذاته أن لا تتم مكافأة ذوي الأداء الضعيف. وتراعي أيضا الموضوعية والاستقلالية عند تقييم أداء الموظفين الذين يعملون في الوظائف الرقابية مثل إدارة المخاطر، ومراقبة الامتثال، والتدقيق الداخلي، بحيث يتم قياس أدائهم وتحديد مكافآتهم باستقلالية عن دوائر الأعمال والمجالات التي يراقبونها.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت، أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترفيع على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2023 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

وحدة معالجة شكاوى العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1) تقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوي العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الالكتروني والعادي والحضور الشخصي، ويتم التعامل مع كافة الشكاوي الواردة وحل المحق منها وإجابة المشتكين خطياً أو شفوياً بناءاً على طلبهم ، علماً بأنه قد تم التعامل مع (611) شكوى لغاية تاريخ 2023/12/31 كان عدد المحق منها (168) شكوى وغير المحق منها (443) شكوى، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوي حول التعامل مع العملاء وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك . وتقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء برفع تقارير دورية بشكل شهري للإدارة العليا للبنك و بشكل ربعي إلى البنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوي المستلمة وعددها وكيفية التعامل معها. كما يتم إعداد دراسات تحليلية تتضمن تفاصيل إحصائية ومقارنات عن الشكاوى خلال فترات محددة لغايات خفض عدد الشكاوى وإيجاد حلول جذرية لها لضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

19. التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال 2023:

بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2023 مبلغ 2,190,700 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
التبرعات لجهات خيرية وأنشطة إجتماعية	1,622,488
دعم التعليم	94,687
دعم الثقافة المالية والمصرفية	4,540
دعم منتديات ومؤتمرات وطنية	184,390
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	87,901
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	35,924
دعم طبي	25,480
دعم اعلاني ودعائي	54,676
دعم اوائل الطلبة المتفوقين	3,000
دعم المؤلفين	27,790
اخرى	49,825
المجموع	**2,190,700**

20. العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

قام البنك خلال عام 2023 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 38 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2023.

21: مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع:

يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2023 في هذا التقرير.

4 هـ - الإقرارات

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2024

2: يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

3: يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2023.

	رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	التوقيع
1	السيد ناصر أحمد اللوزي	
2	الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح	
3	السيد مسعود محمود جوهر حيات	
4	السيد مصطفى سمير الشامي	
5	السيد نضال فائق القبج	
6	السيد مروان محمود حسان عوض	
7	السيد بيجان خسروشاهي	
8	الدكتور مروان جميل المعشر	
9	السيد هاني خليل الهنيدي	
10	السيد ماجد فياض برجاق	
11	الدكتور صفوان سميح طوقان	
12	الدكتور عمر مشهور الجازي	

4. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في هذا التقرير.

رئيس مجلس الإدارة	الرئيس التنفيذي	المدير المالي
ناصر اللوزي	هيثم البطيخي	علاء حجازين

الحاكمية المؤسسية

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة وإجراءات رقابة داخلية قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، يتبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية متابعة تطويرها وتحديثها، حيث تعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات متعلقة بالضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية للبنك تهدف إلى إضافة قيمة وتطوير العمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال اتباع نهج منتظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها ونتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك والشركات التابعة وتتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.
- يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً، كما يوفر لموظفيها الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.
- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
- الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية.
- كفاءة العمليات التشغيلية.
- التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.

تم إعداد ميثاق السلوك المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي يركز على مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق.

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعه الخارجية والشركات التابعة له، وكذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) إذا لزم الأمر وبالشكل الذي يمكّن الإدارة من تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية إستناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر والمعتمدة ضمن استراتيجيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تنفيذ أية مهمات خاصة أو استشارات إستناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو السلطات الرقابية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

كما تعتمد ادارة التدقيق الداخلي برنامج توكيد الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك من خلال إدارة مخاطر مستقلة ترتبط بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية وعلى النحو التالي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا وموظفي البنك بأنواع المخاطر الكامنة بأعمال البنك.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البنك.

تتمثل أهداف دائرة إدارة المخاطر بما يلي:

- تحقيق المتانة المالية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين التصنيف الائتماني للبنك.
- الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها.
- وضع التوصيات اللازمة لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من موائمة المخاطر القائمة مع المخطط لها.
- تواؤم البنك مع مقررات بازل ما أمكن ومع كافة التشريعات التي تحكم وتنظم إدارة المخاطر في البنوك.

تعتبر عملية التعرف والتقييم وإدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تبدأ بوحدات البنك حسب موقعها ومهامها وتعتبر خط الدفاع الأول. وتقوم إدارة المخاطر باعتبارها خط الدفاع الثاني بتقييم المخاطر ومراقبتها ووضع التوصيات اللازمة للسيطرة عليها والتخفيف من أثرها ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر ويأتي بعد ذلك دور التدقيق الداخلي باعتباره خط الدفاع الثالث.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بدورها المذكور أعلاه وضمن هيكل تنظيمي موثق ومعتمد من لجنة المخاطر عن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية العمل والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات) والتواؤم مع مقررات بازل. كما تمثل إدارة المخاطر في اللجان المختلفة لإدارة العمل بالبنك والتي لها علاقة بأعمال إدارة المخاطر.

تتلخص مهام دائرة إدارة المخاطر كحد أدنى بما يلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل عرضه على لجنة المخاطر للتوصية باعتماده من مجلس الادارة.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي قد يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعمل إدارة المخاطر على نشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك والاختبارات الضاغطة وذلك ضمن سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، التي تعد من قبل إدارة المخاطر، وترفع للجنة المخاطر، ومن ثم تعتمد من مجلس الإدارة.

مراقبة الامتثال

تهدف إدارة مراقبة الامتثال إلى حماية البنك من مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية ومخاطر السمعة التي قد يتعرض لها من جراء عدم امتثاله للقوانين والأنظمة والتعليمات التشريعية الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة محلياً ودولياً.

وفي إطار القيام بهذا الدور تقوم إدارة مراقبة الامتثال بما يلي:

- إدارة عمليات مراقبة الامتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة الامتثال المنبثقة من مجلس الإدارة، وعلى أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل البنك داخل الأردن وخارجه إضافة للشركات التابعة.
- إصدار السياسات الخاصة بالامتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تعنى بمراقبة إمتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، كما ويتم مراجعتها وتحديثها دورياً.

- تقديم النصح والمشورة لكافة مراكز العمل والشركات التابعة فيما يتعلق بالتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية.
- مراقبة مخاطر عدم الامتثال من خلال إجراء فحوصات دورية لمراكز العمل للتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات السائدة.
- تلبية متطلبات الجهات الرقابية من بيانات وتقارير واستفسارات دورية والتحديث المستمر لقوائم الحظر الدولية، والإبلاغ عن الأنشطة المالية المشبوهة، إضافة لتلبية متطلبات البنوك المراسلة.
- التأكد من عدم الدخول في علاقات مصرفية مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية أو تمرير أي حركات مالية لهم.
- الإلتزام بمتطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.
- إستخدام نظام آلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرهم.
- تلقي الشكاوي الواردة من العملاء ومعالجتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرارها.
- نشر ثقافة الامتثال لدى كافة موظفي البنك من خلال عقد الورشات التدريبية وإعداد النشرات التثقيفية بشكل دوري ومستمر.
- وضع المبادئ حول كيفية منع الرشوة والفساد والحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية.
- وضع إجراءات الرقابة التي من شأنها أن تسهم في الحد من وقائع الاحتيال ورصد وقوعها، والتعامل معها حال وقوعها، و ترسيخ السلوك المؤسسي القويم والمستدام من خلال إتاحة التوجيهات العامة وتحديد المسؤوليات إزاء وضع الضوابط وإجراء التحقيقات عند اللزوم.
- المحافظة على أرقى المعايير الأخلاقية والسلوك المهني والواجبات والمسؤوليات الموكل وحماية أصول البنك والمحافظة على النزاهة وحماية الأعمال وسمعة البنك وموظفيه.
- مباشرة التقصي ودراسة وقائع الاحتيال الفعلية أو محل الشك للحالات التي تظهر من خلال الأنظمة الخاصة بمكافحة الاحتيال أو التي تردها من خلال قنوات سياسة الإبلاغ او الشكاوي أو قنوات أخرى.
- تصميم مؤشرات الإنذار المبكر باستخدام الأنظمة الآلية ومراقبتها بشكل دوري وتحليل النتائج.
- التأكد من كفاية الضوابط لمنع الاحتيال وتقييم فعالية وكفاءة هذه الضوابط ومراقبتها وتحديثها بشكل مستمر.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistleblowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق.

تقرير الحوكمة لعام 2023

إطار الحاكمية المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حوكمة مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، ويضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول وبنود تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي الأردني وتعليمات الحوكمة للشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، هذا بالإضافة إلى الارشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك، وبما يتوائم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمته الداخلية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادىء العامة والتعليمات المنظمة للحوكمة المؤسسية، بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقيد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي، والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com.

كما تم وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، العمل على تطبيق متطلبات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

– وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.

– توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.

– أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.

– آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.

– تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.

– تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني، وقانون البنوك، وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك، وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية، والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ومدى تقيد البنك بالخطط الاستراتيجية، ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك، والمعلومات الواردة في التقرير السنوي،

أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة

أ- الأعضاء الطبيعيين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
السيد ناصر احمد اللوزي/رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد فيصل حمد العيار/نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	غير مستقل	مستقيل بتاريخ 2023/6/18
الدكتور مروان جميل المعشر	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيد هاني خليل الهنيدي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور صفوان سميح طوقان	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
الدكتور عمر مشهور الجازي	غير تنفيذي	مستقل	عضو حالي
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	غير تنفيذي	مستقل	مستقيل بتاريخ 2023/9/28

ب- أسماء ممثلي الأعضاء الاعتباريين:

الاسم	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل	حالة العضو
الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح / نائب رئيس مجلس الادارة ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مسعود جوهر حيات ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مصطفى سمير الشامي ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد مروان محمود عوض ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد نضال فائق القبج ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد بيجان خسروشاهي ممثل شركة (Odyssey Reinsurance Co.)	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي
السيد ماجد فياض برجاق ممثل شركة سفاري للتطوير والاستثمار العقاري	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو حالي

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
السيد ناصر احمد اللوزي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
السيد بيجان خسروشاهي	مجموعة الخليج للتأمين/الأردن
الدكتور مروان جميل المعشر	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي	الرئيس التنفيذي
السيد داود عادل داود عيسى	رئيس قطاع المساندة والعمليات
السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس قطاع تنمية الأعمال
الدكتور مكرم أمين ماجد القطب	رئيس قطاع الائتمان
السيد إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والعلاقات الدولية
السيد سهيل أحمد محمود السلمان	رئيس تنمية أعمال التجزئة
السيد زيد وديع جريس شرايحه	رئيس تنمية الإستثمار
السيد فادي نصيف خليل خليل	رئيس تنمية أعمال الشركات
السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية
السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات
السيد طارق جودت سليمان الخيطان	رئيس العمليات
السيدة منال عبد الرزاق بديوي طبيشات	رئيس الشؤون الإدارية
السيد علاء يوسف جريس الحجازين	رئيس المالية
السيد فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال
السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر
السيد يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي

ضابط ارتباط الحوكمة :

السيد فادي عياد / رئيس إدارة مراقبة الامتثال

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات، وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة، وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي، ضمن دليل الحوكمة المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني، ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

1. لجنة الحوكمة المؤسسية

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية بالبنك، وتحديثه ومراقبة تطبيقه، والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية، كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك، وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة، من خلال دائرة الحوكمة المؤسسية.

2. لجنة المخاطر

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر في البنك، واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواكبة التطورات التي تؤثر في أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير إدارة المخاطر، ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

3. لجنة الامتثال

تتولى اللجنة التأكد من وجود سياسات وإجراءات لالتزام البنك مع التعليمات والقوانين السارية، والتوصية لمجلس الادارة باعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة مراقبة الامتثال، والتأكد من استقلاليتها، والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال، وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل، ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.

4. لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره، والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي، وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية، وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية،

بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

5. لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا، و تقييم أداء مجلس الإدارة ككل ولجانه وأعضائه كل على حده سنوياً، وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداءالإدارة التنفيذية العليا، ووضع سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة.

6. لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

أ- منح وتعديل وتجديد وهيكلة التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك،ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.

ب- إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

7. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، والهياكل التنظيمية المناسبة، بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع موارد تكنولوجيا المعلومات واستثماراتها، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة مدى تحقق ذلك والتأكد منه، والإشراف العام على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات والاطلاع عليها، للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم:

السيد هاني خليل الهنيدي، رئيس اللجنة (مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA).
المناصب السابقة:	• رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمونيا وصناعة المركبات الكيميائية (1991– 2009) • المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986–1992) • مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986) • المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982–1984) • مدقق، شركة توش روس (1980–1982) • محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976–1978) • محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973–1974)

معالي السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

الشهادات العلمية:	ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت – الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.
المناصب الحالية:	• المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم • رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة • رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال • نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت • عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
المناصب السابقة:	• وزير المالية (1996 –1997) • أمين عام لوزارة الصناعة والتجارة (1991 –1993) • رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي • نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية • المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني • مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني • المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار • المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي • المدير العام، بنك الانماء الصناعي • مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

الشهادات العلمية:	دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية،1976، بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية – بيروت 1966.
المناصب السابقة:	• عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون • رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012–2013) • رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000–2004) • مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994–1999) • أمين عام، وزارة التخطيط (1989–1994) • أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981–1989) • محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975–1980) • البنك المركزي الأردني (1966–1975)

الدكتور عمر مشهور الجازي (مستقل)

الشهادات العلمية:	دكتوراه قانون التحكيم الدولي، University of Kent at Canterbury، 2000، ماجستير قانون التجارة الدولية ، London Metropolitan University، 1994 ، بكالوريوس القانون، الجامعة الأردنية 1992، دبلوما القانون الدولي النووي، Universite De Montpelier ، 2017.
المناصب الحالية:	• عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات الحكومية • عضو هيئة مديرين شركة إدارة وتطوير التعليم والبحث العلمي • عضو هيئة مديرين شركة المؤسسة العربية للتعليم والبحث العلمي • عضو مجلس إدارة مؤسسة عبدالحميد شومان • رئيس مجلس أمناء جامعة عمان العربية • المدير الشريك المؤسس لـ الجازي ومشاركوه/محامون ومستشارون قانونيون • محكم دولي
المناصب السابقة:	• رئيس جمعية المحكمين الأردنيين • عضو مجلس إدارة بنك صفوة الاسلامي لغاية 1–2017 • عضو الهيئة الإدارية لصندوق الائتمان العسكري • عضو مجلس أمناء صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية • نائب رئيس ومؤسس المنتدى الأردني لحوكمة الشركات • عضو مجلس إدارة شركة تطوير العقبة • عضو مجلس إدارة شركة العقبة للمطارات • عضو مجلس إدارة الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (12–2016 ولغاية 3–2021)

اسم ورئيس أعضاء لجان المجلس:

أعضاء لجنة الحوكمة المؤسسية

الدكتور مروان جميل المعشر، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد ناصر أحمد اللوزي (غير مستقل)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

أعضاء لجنة المخاطر

الدكتور صفوان سميح طوقان ، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

أعضاء لجنة الامتثال

الدكتور عمر مشهور الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)*

السيد مروان محمود عوض (غير مستقل)

* السيد هاني خليل الهنيدي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي، لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت

الدكتور عمر مشهور الجازي، رئيس اللجنة (مستقل)

الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

أعضاء لجنة التسهيلات

السيد ناصر أحمد اللوزي، رئيس اللجنة (غير مستقل)

السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

السيد مصطفى سمير الشامي (غير مستقل)

السيد ماجد فياض برجاق (غير مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

السيد ماجد فياض برجاق، رئيس اللجنة (غير مستقل)

الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

السيد هاني خليل الهنيدي (مستقل)

السيد نضال فائق القبج (غير مستقل)

عدد اجتماعات كل من اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

لجنة التدقيق

بلغ عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة (9) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التدقيق								
	الأول 2/9	الثاني 3/21	الثالث 4/25	الرابع 6/20	الخامس 7/20	السادس 9/19	السابع 10/22	الثامن 11/8	التاسع 12/7
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الترشيح المكافآت

بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت خلال السنة (٦) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت					
	الأول 1/19	الثاني 2/22	الثالث 4/18	الرابع 6/22	الخامس 7/18	السادس 12/4
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓	✓	✓	✓	✓	
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة الحوكمة المؤسسية

بلغ عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية خلال السنة (2) اجتماعين، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التحكم المؤسسي	
	الأول 5/3	الثاني 7/30
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓	✓
الدكتور صفوان طوقان	✓	✓

لجنة المخاطر

بلغ عدد اجتماعات لجنة المخاطر خلال السنة (6) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة المخاطر					
	الأول 2/14	الثاني 4/4	الثالث 6/7	الرابع 8/15	الخامس 10/10	السادس 12/5
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓		✓	✓
السيدة ناديا عبدالرؤوف الروابدة	✓	✓	✓	✓		

لجنة الامتثال

بلغ عدد اجتماعات لجنة الامتثال خلال السنة (6) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة الامتثال					
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
	2/15	4/5	6/12	8/16	10/11	12/6
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهندي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓

لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

بلغ عدد اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات خلال السنة (4) اجتماعات، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
	3/23	7/10	10/15	12/20
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓	✓	✓
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓

لجنة المجلس للتسهيلات

بلغ عدد اجتماعات لجنة المجلس للتسهيلات خلال السنة (27) اجتماع، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات لجنة التسهيلات																		
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي			✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓			✓	✓	✓	✓	✓		✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اسم العضو	تابع اجتماعات لجنة التسهيلات							
	20	21	22	23	24	25	26	27
السيد ناصر أحمد اللوزي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مصطفى سمير الشامي		✓	✓	✓		✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي ومسؤول الامتثال

قامت لجنة المجلس للتدقيق بالاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي أربع مرات خلال السنة، وقامت بالاجتماع مع رئيس إدارة مراقبة الامتثال مرة واحدة خلال السنة.

عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين:

اجتمع مجلس الإدارة (10) اجتماعات خلال السنة، وفيما يلي الأعضاء الحاضرين لكل اجتماع:

اسم العضو	اجتماعات مجلس الإدارة									
	الأول 2/12	الثاني 2/26	الثالث 3/26	الرابع 4/27	الخامس 6/18	السادس 6/25	السابع 7/25	الثامن 9/24	التاسع 10/25	العاشر 12/17
السيد ناصر أحمد اللوزي% رئيس المجلس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد فيصل حمد العيار – نائب الرئيس			✓							
سعادة الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح – نائب الرئيس								✓		
السيد مسعود جوهر حيات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السيد مصطفى سمير الشامي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد مروان محمود عوض	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد نضال فائق القبج	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد بيجان خسروشاهي	✓		✓		✓		✓		✓	✓
الدكتور مروان جميل المعشر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	
السيد هاني خليل الهنيدي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد ماجد فياض برجاق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور صفوان سميح طوقان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عمر مشهور الجازي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيدة ناديا عبدالروؤف الروابدة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓			

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً كبدل مكافأة لعضوية المجلس حسب قانون الشركات، كما يتقاضى بدل سفر وتنقل وبدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.

ناصر اللوزي

رئيس مجلس الإدارة

دليل الحاكمية المؤسسية 2023

دليل الحاكمية المؤسسية 2023

Corporate Governance Guide

المحتويات

المقدمة	2
التعاريف	2
رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي	3
الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل	3
أطراف الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة	3
الهيكل التنظيمي	4
تأليف مجلس الإدارة	4
مسؤوليات مجلس الإدارة	5
مهام المجلس وواجباته	5
واجبات رئيس مجلس الإدارة	11
واجبات عضو مجلس الإدارة	12
واجبات أمين السر	12
اجتماعات مجلس الإدارة	12
حدود المسؤولية والمساءلة	13
اللجان المنبثقة عن المجلس	13
الإدارة التنفيذية العليا	23
تقييم أداء الإداريين	23
أنظمة الضبط والرقابة الداخلية	24
الجهات الرقابية في البنك	24
ميثاق أخلاقيات العمل	26
تضارب المصالح	27
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	28
سياسة الإبلاغ	28
السياسات المنظمة لأعمال البنك	28
حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك	28
الشفافية والإفصاح	29

المقدمة

يعرف البنك المركزي الأردني الحاكمية المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمية المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكميه جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكميه مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الالكتروني www.jkb.com.

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتنطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات:

الحاكمية المؤسسية :	النظام الذي يُوجَه ويدار به البنك ، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها ، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن ، وحماية مصالح المودعين ، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين ، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة :	توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا .
أصحاب المصالح :	أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابة المعنية .
المساهم الرئيسي :	الشخص الذي يملك نسبة (٥%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.
عضو مستقل :	عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك ، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك .
الإدارة التنفيذية العليا :	تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك، وكافة الوظائف المحددة وفقا لنظام تقييم الوظائف الذي يعتمده البنك بدرجة ٢٠ فأعلى.
الموقع الاستشاري :	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

- قانون البنوك الساري.
- قانون الشركات الساري.
- قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- قانون ضمان الودائع الساري.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
- تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحوكمة المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
- التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها.

بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحوكمة المؤسسية ذات العلاقة

1. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

2. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

3. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

4. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنيين .

الهيكل التنظيمي:

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمَدة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيّدة. وذلك من خلال:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف .
- أهداف محدّدة لكلّ وحدة إدارية .
- مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
- الأدلّة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهّلات وخبرة كلّ مَن يشغل هذه المناصب.
- هيكليّة مُلكية لا تعرقل الحوكمة الموسسية.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
- وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office.

تأليف مجلس الإدارة

أ- يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً ، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل .

ب- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.

جـ- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي، أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك، أو أي موقع استشاري في البنك.

د- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع الرئيس التنفيذي بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

هـ- يجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بصلة قرابة دون الدرجة الثانية.

و- يجب أن يراعى تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس، بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر، وبما ينسجم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه واستراتيجيته.

ز- يراعى تمثيل المرأة في عضوية المجلس.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية. وعلى المجلس اتخاذ اجراءات العناية الواجبة لدى البت في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه بأعلى مستويات المهنية. ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه .

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر) :

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك :

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية واعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أدائها لتحقيق الأهداف المؤسسية والتأكد من سلامة كافة عمليات البنك.
2. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي العام للبنك.
4. اعتماد الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية (ادارة التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، ادارة مراقبة الامتثال).
5. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
6. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها على جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لأخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها .
4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط التشريعات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
5. اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباطات البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية واعتماد الاجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بالسياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.
6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
7. وضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع على أن تتضمن افصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص.
8. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه :

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم مخاطر العملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لمستوى الحوكمة المؤسسية لديهم.
3. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة .
4. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحوكمة المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح وتقوم بتنفيذ السياسات والاجراءات المعتمدة بموضوعية.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت :

1. تعيين رئيس تنفيذي يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
2. الموافقة على تعيين/نقل/ترقية/تكليف أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة ، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من الرئيس التنفيذي ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر ومدير الامتثال.
4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.
5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
6. تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافآته.
7. تقييم أداء الرئيس التنفيذي سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت ومعتمد من المجلس بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء الرئيس التنفيذي كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنة بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل،بحيث يتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
8. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
9. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقا لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية واستمرار تمتعهم بها.
10. إعتماد نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
    - مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية لإستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.
    - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
    - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
    - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أداؤه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
    - مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.
11. اعتماد نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، يأخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى :
    - أن يعطى وزنٌ ترجيحيٌ مناسبٌ لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وادارة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الاداء ، أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

12. للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة، تعيين مستشار له، على أن يكون ذلك ضمن نطاق مهام تنسجم وطبيعة عمل المستشار، وعلى ألا يشمل ذلك مهام إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال، وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد، ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع المهام الواردة بالتشريعات، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر :

1. التأكد من نشر دليل الحوكمة المؤسسية على الموقع الالكتروني للبنك وبأي طريقة أخرى مناسبة لاطّلاع الجمهور.

2. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.

3. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها في الوقت المناسب.

4. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (SRFI) ومعايير المحاسبة الدولية (SAI) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

5. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.

6. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى :

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك .
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس ، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان .
- دليل الحوكمة المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل .
- نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى ، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة ، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك ، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به .
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام .

- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده،والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده،وذلك عن السنة المنصرمة.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي.

- اجتماعات الهيئة العامة.
- التقرير السنوي.
- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الموقع الالكتروني للبنك.
- قسم علاقات المساهمين.

8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين.

سادساً:واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي :

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال : إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.

2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي إداري في البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.

4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومنهجية عمل إدارة التدقيق الداخلي.

5. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.

6. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمراراً بما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي.

7. على البنك ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى أن لا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناء على أسباب جوهرية، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.

8. اعتماد سياسة للتدقيق الخارجي.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال :

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة.

2. اعتماد مهام ومسؤوليات إدارة مراقبة الامتثال.

3. ضمان استقلالية إدارة مراقبة الامتثال، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة الامتثال.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر :

1. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون لدى المجلس معرفة مناسبة ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

2. اعتماد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.

3. اعتماد وثيقة شاملة للمخاطر المقبولة للبنك.

4. اعتماد سياسات إدارة المخاطر التي تغطي كافة عمليات البنك وتضع حدود واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر.

5. اعتماد خطة استمرارية العمل.

6. اعتماد اطار ادارة المخاطر في البنك.

7. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

8. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

9. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة:

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك.
2. التشجيع على ابداء الرأي حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
6. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها تعليمات الحوكمة المؤسسية ، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومهامه، ومهام أمين سر المجلس.
7. التأكد من تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
   - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.
   - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.
   - الأوضاع المالية للبنك.
   - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري، أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. المعرفة الكافية بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله.
2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه واجتماعات الهيئة العامة وحسب المقتضى.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره، وعدم افصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجتماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر أي إجتماع للمجلس أو لجانه.
6. تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

1. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس بصورة دقيقة.
2. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
3. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
4. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
5. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.
7. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
8. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة لأعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

جـ. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، أو من خلال الوسائل الالكترونية.

د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً أو من خلال الوسائل الالكترونية، ويقوم به العضو نفسه ولا يجوز التوكيل فيه، ويجوز توقيع المحاضر الكترونياً.

هـ– في حال عقد الاجتماع من خلال الوسائل الالكترونية، على رئيس مجلس الإدارة/أو نائبه في حال غيابه وأمين السر المصادقة على محضر الاجتماع، وعلى إنعقاده بشكل قانوني.

و. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

حدود المسؤولية والمساءلة

إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

- يبين الهيكل التنظيمي التسلسل الإداري ويعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح .
- إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل الرئيس التنفيذي على ما يلي :

1. تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك .
2. تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك .
3. تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
4. توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل .
5. وضع الآليات لإيصال رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين .
6. إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك .
7. إدارة العمليات اليومية للبنك .
8. اعتماد وصف مفصل لمهام كل وحدة تنظيمية باستثناء الدوائر الرقابية (ادارة التدقيق الداخلي، ادارة المخاطر، ادارة مراقبة الامتثال) حيث تعتمد من اللجان المختصة ، وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.

اللجان المنبثقة عن المجلس:

أ– بهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، ويعتمد ميثاق لكل لجنة يتضمن تشكيلة اللجنة ومهامها وصلاحياتها ودورية ونصاب اجتماعاتها.

ب– يقوم مجلس الإدارة بتسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مسؤولياته بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.

جـ– على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

د- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيسا لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر ، الامتثال، الترشيح والمكافآت والحوكمة المؤسسية)، كما يحظر عليه أن يكون رئيسا لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، ويحظر على رئيس لجنة المجلس للتدقيق أن يكون رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

هـ- تتمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

و- يحظر أن يتم تفويض صلاحيات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لأي سلطة أخرى.

ز- يحظر أن يتم تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات.

ح- يجوز لأعضاء اللجان حضور اجتماعات اللجنة بواسطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس اللجنة وأمين السر على محضر اجتماع اللجنة ونصابه القانوني. باستثناء لجنة التسهيلات لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة، ولا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومة من الإدارة التنفيذية مباشرة أو من خلال مدير التدقيق الداخلي وحقها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:

   أ . نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.

   ب. القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.

   جـ. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

2. تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعابه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، بما في ذلك أي أعمال أخرى تنوي اللجنة تكليفه بها بالإضافة إلى تقييم استقلاليته.

3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بداية واستمرارا بما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي.

4. الاجتماع (اجتماعات منفصلة) مع كل من المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

5. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

6. الاطلاع على تقرير ادارة التدقيق الداخلي حول اجراء الفحص الخاص بالتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذوي العلاقة مع البنك قد تمت وفق التشريعات النافذة والسياسات الداخلية والاجراءات المعتمدة والتوصيات بهذا الخصوص واعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية.

7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني .

8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق – وفق النهج المعتمد على المخاطر– بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).

10. التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك اجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.

11. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات ادارة التدقيق الداخلي.

12. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة ادارة التدقيق الداخلي.

13. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة التدقيق الداخلي.

14. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك مجال الحوكمة المؤسسية.

15. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكول اليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:

- المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية باتخاذ الاجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الاخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.
- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الادارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
- التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.

16. تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته بما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

17. التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والاتعاب وفترة التعاقد واي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم في عضويتها رئيس مجلس الإدارة.
- يكون غالبية أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية في المحاسبة أو المالية أو من حملة الشهادات المهنية في هذين المجالين، ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو التدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي أو الأعمال المصرفية.
- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد اطار ادارة المخاطر في البنك.
2. التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
3. ضمان وجود إستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.
4. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
5. تزويد المجلس بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة واجراءات معالجتها.
6. التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة إدارة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والاجراءات المعتمدة.
7. التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة وكفاية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر والخسائر التي قد تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
8. التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر .
9. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات ادارة المخاطر.
10. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة ادارة المخاطر.
11. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة المخاطر.
12. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
13. تقييم أداء رئيس إدارة المخاطر وتحديد مكافآته وفقا لسياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، بعد الاستئناس برأي الرئيس التنفيذي.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون غالبية أعضاء اللجنة بما فيهم رئيس اللجنة من المستقلين وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ج) لجنة الترشيح والمكافآت :

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. دراسة ملاءمة الأشخاص المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين ورفع التوصية المناسبة للمجلس، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس ولجانه.
2. ابلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق أحكام العضوية عليه.
3. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.
4. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
5. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي وتزويد البنك المركزي بأي مستجدات على شروط استقلالية أي من الأعضاء المستقلين.
6. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم الرئيس التنفيذي.
7. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
8. وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت الرئيس التنفيذي وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ولا يجوز تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية، على أن يتم اعتمادها من المجلس.
9. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.
10. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات..إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

د) لجنة الحوكمة المؤسسية:

دور اللجنة:

تتولى لجنة الحوكمة المؤسسية المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه واعتماده من مجلس الإدارة.
2. التأكد من ان الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحوكمة المؤسسية.
3. التأكد من الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الادارة وكافة المستويات الادارية في البنك.
4. تزويد البنك المركزي الأردني بكتاب موقع من أعضاء اللجنة خلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل على دليل الحوكمة المؤسسية.
5. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.
6. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
7. التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي أو أي جهة ذات علاقة فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.
8. ابلاغ البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

هـ) لجنة الامتثال

دور اللجنة:

تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس ادارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال و سياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
3. التأكد من استقلالية ادارة مراقبة الامتثال وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقي دوائر البنك.
4. اعتماد الخطة السنوية ومراجعة التقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.
5. الاشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك، والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
6. الاشراف على أعمال ادارة مراقبة الامتثال وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الادارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بم فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
7. التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
8. تقييم أداء رئيس إدارة مراقبة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس، بعد الاستئناس برأي الرئيس التنفيذي.
9. اعتماد وصف مفصل لمهام ومسؤوليات ادارة مراقبة الامتثال.
10. اعتماد اجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة ادارة مراقبة الامتثال.
11. التوصية لمجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي الخاص بإدارة مراقبة الامتثال.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون معظم أعضائها من المستقلين، وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكلة وجدولة وتسوية التسهيلات الإئتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. إتخاذ القرار المناسب حصرا بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
3. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:

   أ – الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.

   ب– شطب الديون (إعدام الديون).
4. .رفع التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
5. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء على الأقل ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا – على أن لا يكون أي من أعضائها عضو في لجنة التدقيق – ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوع إذا دعت الحاجة، وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون الرئيس التنفيذي هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment) (ROI) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related Technology) (COBIT)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حد أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.

5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.

9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- ينتخب المجلس أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءاً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، وتتخذ توصياتها بالأغلبية. وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتّع بالصلاحية المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيّين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

وتكون مهام الإدارة التنفيذية العليا كما يلي :

- تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك تتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/ السياسات المعتمدة من المجلس، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من الرئيس التنفيذي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الاجراءات.
- إعداد القوائم المالية.
- إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من الرئيس التنفيذي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية.
- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من المجلس ورفع تقارير أداء دورية للمجلس تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدّر وأسبابه.
- عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية امر أساسي للايفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر باطلاع اللجنة المختصة على تلك المسائل.
- تزويد الجهة الرقابية والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وأي جهات مختصة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.
- اعداد ميثاق السلوك المهني الخاص بالبنك واعتماده من المجلس وتعميمه على كافة الإداريين في البنك.
- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك لتتوافق مع أحدث معايير الأخلاقيات وقواعد سلوكيات العمل المهني.
- التحقق من وجود ضوابط رقابية مناسبة لكل نشاط أو عملية، وفصل الإجراءات إدارياً وعملياً بين مهام الموافقة والتنفيذ.

تقييم أداء الإداريين:

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التمييز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه.
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم.
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن تطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد إدارة التدقيق الداخلي من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقا للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها الى لجان مجلس الإدارة، كما تقيّم لجان مجلس الادارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك:

إدارة التدقيق الداخلي: تتولى ادارة التدقيق الداخلي المهام التالية كحد أدنى:

1. التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
2. وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من المجلس بناءً على توصية لجنة التدقيق وعلى أن يتضمن مهام دائرة التدقيق الداخلي وصلاحياتها ومنهجية عملها.
3. إعداد خطة تدقيق تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية، وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة، على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.

4. مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية.

5. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.

6. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).

7. تدقيق الأمور المالية والإدارية.

8. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.

9. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

10. الاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل الجهة الرقابية والمدقق الخارجي.

كما تقوم باجراء فحص مرة واحدة في السنة على الأقل للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفق التشريعات النافذة والسياسات الداخلية والاجراءات المعتمدة لدى البنك .

وترفع ادارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وللرئيس التنفيذي بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر. وذلك وفقا لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.

2. إعداد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري، وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات إدارة المخاطر من المجلس.

3. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.

4. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك واعتماده من المجلس.

5. إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وعلى أن تعتمد من المجلس.

6. تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.

7. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.

8. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس، على أن يتم فحصها بشكل دوري.

9. التأكد وقبل الشروع بإطلاق/ تقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك، وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية/ أمن المعلومات/ السيبرانية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

10. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

11. رفع التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.

12. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

13. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للرئيس التنفيذي تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة، ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.

إدارة الامتثال: وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقا للتعليمات الرقابية، وترفع تقاريرها الى لجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتكون مهام إدارة الامتثال كما يلي كحد أدنى:

1. إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها، وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

2. إعداد خطة سنوية للامتثال، وعلى أن تعتمد من لجنة الامتثال.

3. مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

4. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها، ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى الرئيس التنفيذي

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، مواثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي:

- النزاهة.
- الإمتثال للقوانين.
- الشفافية.
- الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي:

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وبسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفايتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثم الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة وعضو الإدارة التنفيذية تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة وعضو الإدارة التنفيذية التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.

- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تتضمّن هذه السياسة القواعد والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرَمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعة.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال – وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأنتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم.

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال في وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.
- يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.

- يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

- يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.
- يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.
- يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.
- يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.
- أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.
- نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.
- عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.
- يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.
- يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

دليل شبكة الفروع والصرافات الآلية

فروع العاصمة عمان

الفرع الرئيسي	06-5629400
فرع جبل عمان	06-4644868
فرع الوحدات	06-4777174
فرع المركز التجاري	06-4624312
فرع تلاع العلي	06-5532168
فرع جبل الحسين	06-5658662
فرع اليرموك	06-4779102
فرع وادي السير	06-5858864
فرع الجبيهة	06-5347037
فرع ابن خلدون	06-4641381
فرع الشميساني	06-5685403
فرع سوق الخضار	06-4127588
فرع ماركا	06-4889531
فرع المدينة المنورة	06-5533561
فرع عمرة	06-5535292
فرع الصويفية	06-5854467
فرع حي نزال	06-4382618
فرع مكة مول	06-5517967
فرع أبو نصير	06-5235223
فرع عبدون	06-5924195
فرع المقابلين	06-4203679
فرع مرج الحمام	06-5731056
فرع سيتي مول	06-5824318
فرع الرابية	06-5511428
فرع وادي صقرة	06-5679174
فرع دابوق	06-5411580
فرع شارع مكة	06-5532651
فرع جامعة البترا	06-5714365
فرع المدينة الرياضية	06-5161938
فرع زين	06-5810734
فرع دير غبار	06-5853854
فرع خلدا	06-5370835
فرع الرونق	06-5850392
فرع صويلح الجنوبي	06-5356737
فرع تاج مول	06-5936901
فرع جاليريا مول	06-4017870
فرع الهاشمي الشمالي	06-5051538
فرع طبربور	06-5065336
فرع العبدلي مول	06-5629415
فرع أبو حسان مول	06-4164585

فرع الصخرة المشرفة	06-4386847
فرع المدينة الصناعية سحاب	06-5204829
فرع البنكية الخاصة "الفيلا"	06-5903232

فروع منطقة الوسط

فرع البقعة	06-4725090
فرع مأدبا	05-3253568
فرع جامعة عمان الاهلية	05-3500195
فرع السلط	05-3558995
فرع سماره مول	05-3561243
فرع الفحيص	06-4710530

فروع منطقة الشمال

فرع اربد	02-7243665
فرع جامعة اليرموك	02-7256065
فرع شارع الملك عبد الله الثاني بن الحسين	02-7248496
فرع المفرق	02-6235901
فرع الحصن	02-7020035
فرع جرش	02-6340916

فروع منطقة الجنوب

فرع العقبة	03-2015188
فرع الكرك	03-2396102

فروع منطقة الزرقاء

فرع الزرقاء	05-3983855
فرع الرصيفة	05-3744151
فرع المنطقة الحرة	05-3826196
فرع الزرقاء الجديدة	05-3866005
فرع شارع الملك حسين بن طلال	05-3938498
فرع سوق باب المدينة	05-3851273

الفرع الجوال

فرع الجوال	+962-791995682

الفروع خارج الأردن

فرع قبرص	+35725875555

دليل شبكة الفروع والصرافات الآلية

منطقة عمان

صراف آلي سيفوي – شميساني

صراف آلي المسرح – العبدلي

صراف آلي مكة مول

صراف آلي مستشفى الاستقلال

صراف آلي صيدلية روحي – خلدا

صراف آلي فندق الريجينسي

صراف آلي العبدلي بوليفارد

صراف آلي فندق فيرمونت

صراف آلي العبدلي مول

صراف آلي مركز الوطني للسكري

صراف آلي مبنى الإدارة الجديد

صراف آلي بنك القدس

صراف آلي المدرسة المعمدانية

صراف آلي الشرق العربي للتأمين

صراف آلي البرج

صراف آلي البركه مول

صراف آلي فندق كراون بلازا

صراف آلي فندق هيلتون

صراف آلي سينترو مول

صراف آلي فندق الموفنبك

صراف آلي السفاره الكويتيه

صراف آلي مستشفى الحياة العام

صراف آلي فلل الاندلسية

صراف آلي فندق السانت ريجيس (المبنى السكني)

صراف آلي مبنى الإدارة العامة

صراف آلي ضاحية الرشيد مجمع الخير

صراف آلي زهران

صراف آلي كوزمو

صراف آلي جبل اللويبده

صراف آلي صيدلية روحي – عبدون

صراف آلي شارع الرينبو

صراف آلي افينيو مول

صراف آلي مجمع الملك حسين للاعمال

صراف آلي محطة التوتال الجاردنز

صراف آلي مستشفى كلمنصوا بالبوليفارد

صراف آلي مدينة التجمعات الصناعية التموينية

صراف آلي فندق السانت ريجيس (مبنى الفندق)

صراف آلي سنترال مول

منطقة الوسط

صراف آلي فندق كراون بلازا –البحر الميت

صراف آلي هيلتون البحر الميت

صراف آلي كمبينسكي البحر الميت

صراف آلي فندق الهوليداي ان البحر الميت

صراف آلي جامعة عمان الأهلية

منطقة الشمال

صراف آلي اربد سيتي سنتر مول

منطقة الجنوب

صراف آلي فندق الكمبنسكي – العقبة

صراف منتجع تالا بيه العقبة

منطقة الزرقاء

صراف آلي محطة محروقات المناصير – الزرقاء

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM)

صراف آلي تفاعلي العبدلي بوليفارد

صراف آلي تفاعلي اربد سيتي سنتر

صراف آلي تفاعلي فرع العبدلي مول

صراف آلي تفاعلي فرع عبدون

صراف آلي تفاعلي فرع سيتي مول

صراف آلي تفاعلي فرع المدينة المنورة

صراف الي تفاعلي فرع ابن خلدون

صراف الي تفاعلي فرع خلدا

الإدارة العامة

هاتف: 5629400–6–962+

فاكس: 5695604–6–962+

مركز الاتصال المباشر: 080022066 / 5200999–6–962+

ص.ب: 9776 عمان 11191 الأردن

info@jkbank.com.jo